موريس ديفرجيه

النظم السياسية

ترجمة

أحمد حسيب عباس

مراجعة

د. ضياء الدين صالح

الكتاب: النظم السياسية

الكاتب: موريس ديفرجيه

ترجمة: أحمد حسيب عباس

مراجعة: د. ضياء الدين صالح

الطبعة: ٢٠٢١

الناشر: وكالة الصحافة العربية (ناشرون)

٥ ش عبد المنعم سالم – الوحدة العربية – مدكور- الهرم – الجيزة - جمهورية مصر العربية

هاتف : ٣٥٨٢٥٢٩٣ ــ ٣٥٨٦٧٥٧٦ ــ ٣٥٨٦٧٥٧٥

فاكس : ٣٥٨٧٨٣٧٣

http://www. bookapa.com **E-mail: info@bookapa.com**

دار الكتب المصرية

فهرسة أثناء النشر

ديفرجيه ، موريس

النظم السياسية / موريس ديفرجيه, ترجمة: أحمد حسيب عباس، مراجعة: د. ضياء الدين صالح

– الجيزة – وكالة الصحافة العربية.

١٦٠ص، ١٨*٢١ سم.

الترقيم الدولى: ٠ – ٢٧٩ – ٩٩١ – ٩٧٧– ٩٧٨

أ – العنوان رقم الإيداع : ١٤٦٠٩ / ٢٠٢١

النظم السياسية

وكالة الصحافة العربية
«ناشرون»

مقدمة

في كل هيئة اجتماعية؛ يستوي في ذلك أصغر الجماعات وأكبرها، أكثرها بداءة وأعظمها تطوراً، أقلها ثباتاً وأدومها بقاء، يوجد فرق جوهري بين "الحاكمين والمحكومين". وسواء تعلق الأمر بجمعية رياضية أو بمذهب ديني أو بنقابة للمنتجين، أو بفريق للبلياردو أو بإحدى المدن القديمة أو بأمة حديثة فإنها لا تخلو من فريق يأمر وآخر يأتمر ويدين بالطاعة. وقد تقوى الفوارق أو تهون، وقد يكون تنظيم السلطة أدنى إلى الكمال أو أبعد منه ولكن الذي لا شك فيه أن هنالك تفرقة تقوم وسلطة منظمة لا يمكن إنكارها.

ومع ذلك فقد أكد علماء الاجتماع من مدرسة "دوركايم" أن[١] هذه التفرقة بين الحاكمين والمحكومين لم يكن لها وجود في فجر الإنسانية ولم يكن يمارس السلطان أفراد معينون بل كان مشاعاً بين الجماعة التي كان يخضع كل فرد منها لمبادئ عامة تعتبر مفروضة من قبل المجتمع بأسره. فالناس جميعاً كانوا محكومين دون أن يكون عليهم حاكم. وإنما سخر بعض أفراد الجماعة فيما بعد تلك المبادئ لمصلحتهم وحكموا على مقتضاها، وتلك هي الظاهرة المعروفة بتشخيص السلطة[٢]، وهو قول لا يخلو من طلاوة حقاً وربما طابق الحقيقة وإن كنا لا نعرف عنه شيئاً. ومع ذلك فهناك أمر مؤكد:

---

(1) Durkheim.
(2) Personalisation du Pouvoir.

ذلك أنه تتكشف كل يوم في مختلف الجماعات الموصوفة بأنها بدائية، والتي أمكن تتبع تطورها حتى الآن، أثار لسلطة الفرد. وسواء قيل إن هؤلاء الحكام هم من الكهنة أو من علماء الفلك أو من زعماء الأسر أو من الشيوخ الحكماء فإن فئة قليلة من الناس كانت تحكم الجماعة بأسرها [ويبدو أن المبدأ الديموقراطي يتعارض في الشكل مع هذه الظاهرة العامة فإذا كانت الديمقراطية تعرف بأنها حكومة الشعب بالشعب(١). أفلا يكون في ذلك إنكار للتفرقة بين الحاكم والمحكوم؟. ففي المدن القديمة وفي بعض المقاطعات السويسرية الحالية المترامية في أطراف الجبال، حيث تتولى السلطة الجمعية العامة للمواطنين، أفلا يعني ذلك أنهم جميعاً حاكمون ومحكومون دون تفرقة بينهم. الأمر في ذلك لا يعدو أن يكون مجرد وهم وتلاعب بالألفاظ، إذ الحديث عن حكومة الشعب بالشعب ليس إلا لغوا لا ينطوي على شيء فالشئون العامة في المدن الإغريقية والرومانية كانت على غرار الحال في المقاطعات السويسرية الحالية يصرفها على الدوام حفنة من الرجال هم الحكام الحقيقيون. فالجمعية العامة للشعب لا تلتئم إلا على فترات تتراوح بين الطول والقصر لتفصل في القليل من المسائل. ويتبلور داخلها أقلية عاملة نشيطة تقود الأغلبية وتوجهها: وهي فئة أخرى من الحكام متميزة تماماً عن المحكومين في ذلك يقول أرسطو إن أرفع منصب في أثينا لم يرد له ذكر في الدستور. ومع ذلك فقد كان يتولاه زعيم الجماعة التي كانت في الواقع تقود المجلس وتملي عليه قراراته. وكان أرسطو يدعوه الوزير الأول أو مختار الشعب، ويشهد جان جاك روسو باعث نظرية

(1) Le gouvernement du peuple parole peuple.

الديمقراطية في صراحة بصعوبة إمكان إلغاء التفرقة بين الحاكمين والمحكومين، وفي ذلك يقول (في كتابه العقد الاجتماعي، في الفصل الرابع من الكتاب الأول) "لو أخذنا التعبير بمعناه الدقيق لما وجدنا ديمقراطية صحيحة على وجه الإطلاق بل ولن توجد أبداً، فليس من طبيعة الأشياء أن تسود الأغلبية وأن تخضع الأقلية[١].

ويطلق اصطلاح النظام السياسي بمعناه الواسع على الشكل الذي تتخذه، في هيئة اجتماعية معينة، التفرقة العامة بين الحاكمين والمحكومين وهو ينصرف في معناه الضيق، إلى مجرد التكوين الحكومي لنوع خاص من الجماعة البشرية. ونعني به "الأمة". ولنلاحظ فضلا عن ذلك أن هذا التكوين لا يختلف من حيث طبيعته عن تركيب الجماعات الأخرى لكن أوجه الخلاف بينها هي من حيث الدرجة فحسب. والأمة على وجه التحديد، هي من بين الجماعات قاطبة، تلك التي يبلغ فيها التنظيم الحكومي أرقى مراتب الكمال، بحيث لا يمكن دراسة النظم السياسية للخلايا الاجتماعية الأخرى إلا بقياسها على النظم السياسية القومية للشعوب.

وحتى لو قصرنا بحثنا على هذه النظم الأخيرة فإنه يتشعب ويمتد بحيث يصعب حصر نتائجه في نطاق عرض وجيز: ولذا تعين علينا الاقتصار على رسم صورة إجمالية مبسطة ووضع تقسيم عام تنطوي تحته جميع النظم السياسية بحيث تبرز مقارنتها الخصائص الأصيلة لكل منها. ولهذا فإننا سنحاول في جزء تحليلي أول تعريف أسس هذا التقسيم، ببحث كل

(1) Premier Ministre (Prostales) du peuple.

واحدة من مسائل التكوين المشتركة بين جميع النظم على حده (كيفية اختيار الحكام وشكل الهيئات الحكومية وتوزيع السلطات ومداها.. الخ) ثم نصف في قسم ثاني تكويني أهم النظم التي تسود العالم اليوم مع رد الأوضاع المشتقة من كل نظام إلى أصلها الذي انبثقت منه.

وثمة كلمة أخيرة عن منهج البحث. فهناك ميل غالب إلى وصف النظم السياسية وفقاً لشكلها القانوني أكثر من التعويل على طابعها العلمي وربما كان لهذا الميل ما يبرره في العصور الزاهرة التي كان يحاول فيها الحكام مخلصين جعل تصرفاتهم مطابقة للأحكام المنصوص عليها في الدستور. لكن الهوة تزداد اليوم اتساعاً بين القانون والواقع، بين المبني والمعنى، بين النصوص وتطبيقها. ففي العالم اليوم عدد من الدساتير البراقة التي تصطنع نظاماً لا يمت بصلة حقيقية إلى الدستور الذي يطبق على الأمة فعلا. فما الأول إلا ستار للثاني، وعلى من يهتم بالبحث عن الحقيقة أن يعتد بأحكام الدستور الفعلي دون الدستور المصطنع.

الجزء الأول

النظرية العامة للنظم السياسية

كل نظام سياسي عبارة عن مجموعة من الحلول اللازمة لمواجهة المشاكل التي يثيرها قيام الهيئات الحاكمة وتنظيمها في هيئة اجتماعية معينة: فكيف يختار الحاكمون؟ وكيف تتكون كل من الهيئات الحاكمة؟ وكيف توزع الاختصاصات الحكومية بينها؟ وهل هناك حد لسلطانها على المحكومين؟ ذلك أن وضع النظرية العامة للنظم السياسية عبارة عن فحص مثل تلك المشاكل الواحدة تلو الأخرى وكذلك الحلول المختلفة التي يمكن الوصول إليها. ويجب ألا تؤدي بنا كلمة (نظرية) إلى شيء من اللبس والغموض، فإن الأمر فضلاً عن ذلك لا يتعلق إطلاقاً بمحاولة رسم صورة لحكومة مثالية مقدماً ولا يخلق مدينة خيالية تضاف إلى تلك التي تخيلها ووصفها على درجات متفاوتة من السعادة والتوفيق، كثير من الذين يحلمون بعالم مثالي. ولكن الأمر قاصر هنا على بحث الحلول الوضعية التي يجرى تطبيقها في العمل والتي مارستها الشعوب على مر الأجيال في كل واحدة من المشاكل الحكومية.

وجميع هذه الحلول يمكن تقسيمها إلى طائفتين كبيرتين: بعضها ذو طابع حر النزعة من شأنه أن يحد من سلطة الحاكمين لصالح حرية المحكومين والأخرى على عكس ذلك ذات نزعة مطلقة تقوي من سلطة

الحاكمين على حساب حرية المحكومين. وهنا يجد المرء نفسه في مفترق الطريق بين مذهبين متباينين عن الفرد والجماعة وعن العلاقة التي تربط بينهما. وإزاء نوعين من الفلسفة وأسلوبين من الحياة ليست النظم السياسية المختلفة إلا مظاهر فنية لتطبيقها في مجال خاص.

الفصل الأول

اختيار الحاكمين

إن قيمة أي نظام تتوقف إلى حد بعيد على أقدار الرجال القائمين عليه. ومن أجل هذا كانت طرائف اختبار أولئك الرجال من الأسس الجوهرية لقيامه. ولكن سلطة الحاكمين وحرية المحكومين تتفقان في هذا المجال متقابلتين وجها لوجه واختيار الحاكمين بواسطة المحكومين من أنجح الوسائل التي أمكن الوصول إليها حتى الآن للحد من السلطة ولتحقيق مقتضيات المذهب الحر. وغاية القول إن أعمق فرق يفصل بين الأنواع المختلفة للنظم السياسية يتمثل فيما إذا كان اختيار الحاكمين فيها هو وليد انتخابات عامة وحرة.

المبحث الأول

أساليب الاختيار:

هنالك طرق كثيرة جداً لاختيار حكام دولة من الدول: منها الوراثة، الانتخاب أو التجديد بالاختيار الذاتي[1]، "القرعة"، الاستيلاء على السلطة عنوة ويمكن ردها إلى طائفتين:

١- تلك التي تجعل اختيار الحاكمين من شأن المحكومين أنفسهم وقد

(١) ويطلق مع هذه الطريقة أيضا: الاستخلاف أو تعيين السلف للخلف **Cooptations**.

تعارفوا على تسميتها بالطرق الديموقراطية.

٢- وتلك التي تحول على خلاف ما تقدم بين المحكومين وبين أي تدخل من جانبه في اختيار الحاكمين. ويطلقون عليها: الأساليب الأوتوقراطية (المطلقة).

فالأولى بوجه عام تقابل المذهب الحر. إذ أنها تضعف من سلطة الحاكمين، أما الثانية فإنها على العكس من ذلك تساير المذهب الاستبدادي. وبين هذين المذهبين أساليب مختلطة هي وسط بينهما.

الأنظمة المطلقة:

والطابع المشترك للأنظمة الأوتوقراطية (المطلقة) يتمثل في إقصاء المحكومين عن الاشتراك بأية صورة في اختيار الحكام فتقوم حكومة من تلقاء نفسها على نحو ما ومن هنا جاءت عبارة الحكومة الأوتوقراطية (المطلقة).

وعلى الرغم من أن هذا النظام قد تلاشى اليوم من كافة بلاد الدنيا على وجه التقريب (وذلك فيما عدا البلاد المتخلفة اجتماعيا، والدكتاتوريات المعاصرة) فإنه مع ذلك قد ساد الجزء الأكبر من الأرض خلال قرون في أشكال متباينة: كالغزو والوراثة، والتجديد الذاتي، والقرعة.

١- اغتصاب السلطة:

وإذا كان اغتصاب السلطة دون شك أسبق صورة اختيار الحكام (فإن أول ملك كان جنديا "محظوظاً"). ويمكن أن يتم ذلك في صور متفاوتة: من ذلك

أ- الثورات التي تستند إلى القوى الشعبية.

ب- الانقلاب في نظام الحكم الذي يستغل قوة الحكومة السابقة للقضاء عليها وليحل محلها.

ج- الانقلاب العسكري، وهو نوع خاص من أنواع الانقلاب الحكومي يلجأ إليه العسكريون. وقد تتداخل هذه الوسائل المختلفة في كثير من الأحيان.

ويبدو مثل هذا الاغتصاب من الناحية القانونية كأنه واقعة حال. فما هو بوسيلة قانونية لتنصيب الحكام في دولة ما وإنما فيه على عكس ذلك انتهاك لحرمة القانون. وقد ينشأ عن هذا التحدي للقانون حق جديد إذ يحاول الحكام بعد أن قبضوا على زمام السلطة في أعقاب هذا الغصب، أن يضفوا مسحة شرعية على حكمهم، إما بتدعيم سلطانهم بوسائل أخرى تتلاءم مع استيلائهم على نظام الحكم (كالوراثة مثلا) وإما بإسدال ستار من النسيان على نشأة حكمهم عن طريق الخدمات التي يؤدونها لبلادهم.

٢- الوراثة:

إن الوراثة لا تزال أعم أشكال الحكومات الأوتوقراطية انتشارا. فهي تنطبق بصفة عامة على الفرد (الملكية الوراثية) ومع ذلك يحدثنا التاريخ في هذا الصدد عن مجالس وراثية.

ومن الناحية السياسية فإن للوراثة مزايا محققة، أطنب في الإشادة بها الكتاب المحدثون من أنصار الملكية: الاستقرار الراسخ في نظام الحكم وسهولة الوراثة فيه وإمكان إعداد الحاكمين لمهمتهم عن طريق تنشئة

ملائمة لها. والمواءمة بين مصالح الأمة والصالح الخاص لأسرة معينة وكلها عناصر من شأنها أن تهيئ للملك فرصة تحمله على الاهتمام بعظمة مملكته. بيد أن هنالك عيوباً خطيرة لا يمكن السكوت عنها. فهناك أولا خطر أن يكون الملك قاصراً مما يستتبع الوصاية عليه وهناك احتمال أيلولة الحكم إلى شخص عديم الكفاية أو مريض وهناك أخيراً خطر أن يكون الحاكمون في عزلة عن شعوبهم ومن ثم يكونون طبقة منفصلة عن المحكومين...

ومن الوجهة التاريخية فإن الوراثة تقوم في أغلب الأحيان عقب الاستيلاء على السلطة حيث يرث الولد سلطات أبيه القاهر المغتصب "ببيان لوبرف"[١] وفي ظروف أخرى تنشأ الوراثة من تلاعب مقصود في نظام التجديد الذاتي بل وفي نظام الانتخاب.

٣- الاختيار الذاتي:

والاختيار الذاتي عبارة عن تعيين حاكم المستقبل بواسطة الحاكم القائم، فيختار السلف خلفه، وهذه الطريقة، على غرار طريقة الانتخاب، ويمكن أن تنطبق على الفرد الحاكم أو الهيئة الحاكمة.

والإمبراطورية الرومانية هي أحسن مثال لنظام الاختيار الذاتي لاسيما خلال حكم الأباطرة الرومان الذين يطلق عليهم اسم[٢] الانطونيين وفي

(١) هو أول ملوك الأسرة الكارولنجية **les Carolinagiens** انتخب ملكا على فرنسا عام ٧٥٢ وارتقى العرش من بعده شارلمان **Charlemagne** عام (٧٦٨) ميلادية.

(2) les Antonins.

هو الاسم الذي يطلق على سبعة من الأباطرة الرومان حكموا روما من سنة ٩٦ إلى سنة ٩٥٢.

العصر الحديث حاولت الحكومة القنصلية[1] والحكومات الدكتاتورية المعاصرة بعث هذا النظام دون توفيق كبير.

ومن الوجهة السياسية ينطوي هذا النظام على بعض المزايا إذا قورن بنظام الوراثة: فهو يقصي غير الأكفاء من الورثة ويقضي على نظام الوصاية على العرش ومع ذلك فإنه يجر بعض المساوئ الخطيرة بفتح باب المنافسة بين الطامعين في العرش من الوارثين، سواء في حياة الحاكم أو بعد مماته ويؤدي الاختيار الذاتي إلى مزيد من الفتن داخل البلاط ويشهد بذلك تاريخ الإمبراطورية الرومانية بأسره.

٤- القرعة:

ولم تستخدم طريقة القرعة[2] إلا في بعض المدن القديمة لتعيين القضاة وهذه الطريقة لا تستعمل الآن إلا في حالات نادرة في المجال الإداري أو القضائي. وفي نظام المحلفين على وجه خاص.

٥- التعيين بواسطة حاكم آخر:

وجدير بالذكر طريقة التعيين بواسطة حاكم آخر ولو أن هذه الطريقة ليس لها طابع أوتوقراطي خاص بل هي ذات صفة مشتقة: فكل شيء فيها يتوقف على الطريقة التي جاء بها الحاكم الذي يقوم بالتعيين. فإذا كان هذا الأخير قد وصل إلى مقاليد الحكم عن طريق الانتخاب، أتسم تعيينه لغيره

---

(١) تطلق على النظام السياسي الذي ساد فرنسا من ٩ نوفمبر سنة ١٧٩٩ – ١٨ مايو سنة ١٨٠٤ وقد كانت السلطة التنفيذية في أيدي ثلاثة من الحكام يدعون القناصل.

(2) les Consulat.
Tirage au sort.

بالطابع الديموقراطي وإلا كان التعيين أوتوقراطياً في حقيقته.

والواقع من الأمر أن هناك ما يخفف من الطابع الديموقراطي حتى في الحالة الأولى حيث لا يتم اختيار المحكومين للحاكمين إلا بطريقة غير مباشرة. فالانتخاب غير المباشر أبعد عن الديموقراطية من الانتخاب المباشر.

فالحكام المعينون يتبعون إلى حد كبير أولئك الذين يقومون بتعيينهم. وهذا هو السبب في أن التعيين طريقة عادية لاختيار السلطات الحكومية بمعناها الصحيح ومع ذلك فإنه كثيراً ما يتبع في الحياة العملية (تعيين وزراء مثلا).

ولكي تنشأ الأوتوقراطية وتبقى فإنها تفترض، على اختلاف صورها، تصويراً شبه ديني لنظام الحكم وإلا فكيف نبرر في الواقع أن يحكم بعض الناس بعضهم ممن لم يسهموا في تقليد الحكام زمام أمورهم ما لم نعتبر أن أولئك الحكام يستمدون ولايتهم من الله أو من قوى سحرية كانت كامنة في ضمير البشرية. قبل أن تنبت فيها فكرة الله بل وقبل أن تتنازعهم العقائد والآراء التي لا تمت إلى الأديان بسبب (الجنس، الأمة، نظام الطبقات الخ...) والتي احتلت أخيراً مكان قداسة الإله في نفوس الناس. فالأنظمة الأوتوقراطية تقوم على غير أساس من المنطق سليم.

الأنظمة الديمقراطية:

أما الأنظمة الديموقراطية فإنها، على عكس ذلك، تحاول إقامة الصرح الحكومي على أسس من التفكير الصحيح.

ومن الناحية التاريخية فإنها قد ولدت في المدن الإغريقية والهيئات الاجتماعية المشابهة لها. حيث أخذت شكل "الديموقراطية لمباشرة" وقد تكلمنا عنها آنفا. فالسلطة كانت في يد الجمعية العامة للمواطنين، فهي التي كانت تتخذ جميع القرارات الهامة وتعين الموظفين المكلفين بتطبيقها بالاضطلاع بأعباء الحكم فيما بين أدوار الانعقاد. ومن الواضح أن هذا النظام لا يمكن الأخذ به إلا في البلاد الصغيرة حيث يسهل أن يجتمع الشعب بأسره وتكون المسائل المعروضة عليه، من البساطة بحيث يمكن أن يناقشها بنفسه. وحتى في هذه الحالة فإن الديموقراطية المباشرة تكون عرضة للتشويه الذي يغير إلى حد كبير من صورتها: وكما لاحظ أرسطو بحق في أثينا، فإنه تتكون بعض الطوائف داخل الجمعية الشعبية ويلتف البعض حول زعيم وتقر الجماعة في يسر مقترحاتهم. ومهما يكن من أمر، فعلينا ألا ننسى أن الديموقراطيات القديمة المزعومة لم يكن لها من الديموقراطية إلا اسمها فقد كانت جلسات الجمعية قاصرة على الأحرار من الرجال دون الأرقاء الذين لم يكن حظهم من الحقوق السياسية بأوفر منه في الحقوق المدنية. ويقدر عدد الذين كان لهم الحق في حضور جلسات الجمعية في أثينا خلال القرن الخامس بأربعين ألفاً من سكانها البالغ عددهم أربعمائة ألف كما يتراوح عدد الذين كانوا يشاركون بالفعل في أعمالها بين ثلاثة وأربعة آلاف تقريباً في أوفر اجتماعاتها نفراً.

وفي القرن الثامن عشر تولدت عن الثورتين الأمريكية والفرنسية، وما هما إلا امتداد للتقاليد الإنجليزية، صورة جديدة من الديموقراطية سادت الدول الكبرى ومادام جميع المواطنين لا يستطيعون أن يسهموا مباشرة

بأنفسهم في أعباء الحكم فلا مفر من أن يختاروا من بينهم ممثلين لهم يجلسون في الجمعية الوطنية دون سواهم. ومن هنا كان اسم الديموقراطية النيابية[١] ومن أجل ذلك عرفوا النظام الديموقراطي بأنه النظام الذي ينتخب فيه الحكام بواسطة المحكومين وقد تختلف النظم الانتخابية، كما قد تتعدد الهيئات المنتخبة وتختلف في تكوينها وفي علاقاتها بالسلطة التنفيذية: فكلما كانت هنالك انتخابات حرة ونزيهة علا منار الديموقراطية.

وقد غزا النظام الديموقراطي رويدا رويداً في صورته هذه معظم الدول المتمدينة حتى انتصار الحلفاء عام ١٩١٨ ذلك الانتصار الذي أتاح له الذروة والازدهار.

وقد اعترى النظام الديموقراطي منذ ظهوره تغيران جوهريان هما: الأخذ بمبدأ الاقتراع العام[٢] وقيام الأحزاب السياسية المنظمة، وقد سلخت الديموقراطية وقتا طويلاً إلى أن اكتمل نموها إذ كان انتخاب الحاكمين وقفا على فئة محدودة من المحكومين هم عادة أوفر الناس ثراء. (حق الانتخاب مقيد بنصاب مالي معين[٣] وقد زاد عدد هيئة الناخبين[٤] تدريجيا تحت ضغط المبادئ الديموقراطي ذاتها. فمنذ عام ١٨٤٨ ألغت فرنسا قيد النصاب المالي وشرط الأهلية للتمتع بحق الانتخاب واستبقت حرمان النساء منه. ولم يصبح الانتخاب عاما في الحقيقة إلا في القرن العشرين بعد إذ تقرر حق الانتخاب للنساء في معظم البلاد. ولا تزال أغلب الدول

---

(1) Démocratie représentative.
(2) Suffrage universel.
(3) Suffrage Gensitaire.
(4) le Corps électoral.

الاستعمارية تفرق في مجال الانتخاب بين الأجناس البشرية في أقاليم ما وراء البحار.

وإذا كانت الديموقراطية قد عرفت دائماً الصراع بين الجماعات السياسية والتعارض في الاتجاهات، والتنافس بين الطوائف، فإن قيام الأحزاب السياسية المنظمة على النحو الذي نراها عليه اليوم في العالم هو ظاهرة حديثة العهد بعض الشيء وحتى في البلاد الأنجلوساكسونية التي هي مهد هذا النظام فإنه لم يظهر فيها في أروع صورة إلا في منتصف القرن التاسع عشر. ولما كانت الأحزاب السياسية تضم في طياتها المحكومين والمرشحين للظفر بأصوات هؤلاء على حد سواء وفي إطار واحد تؤلف بينهم بعض الميول الجوهرية القوية، فإن الأحزاب السياسية، وهي مجموعة من الأفكار الفردية المتغيرة والمتعددة قد تبلورت بهذه الكيفية في صورة رأي عام وأسهمت بذلك في تقديم الديموقراطية بأن هيأت لها تنظيما أساسيا ولكن تضخم الدور الذي تلعبه تلك الأحزاب وهو ما يتميز به تطورها الحديث كاد يصيب النظام النيابي بنكسة. ذلك أن ميل اللجان التنفيذية للأحزاب إلى الحلول محل الحكام المنتخبين، وخروج اختيار الحاكمين من يد الناخبين إلى الأحزاب (عن طريق التمثيل النسبي مع القوائم المغلقة) فيه انتهاك لأصول الديموقراطية[١].

النظم المختلطة:

قلما يتم الانتقال من الأوتوقراطية إلى الديموقراطية طفرة واحدة. وفي

---

(1) Le Système de Ia représentation proportion elleanec listes bloquées.

أغلب العصور ظهرت من الحكومات صور انتقالية حيث كانت تطفو بعض الخصائص الديموقراطية الجديدة على المميزات الأوتوقراطية القديمة، وتلك هي النظم المختلطة.

والحكومة يقال عنها مختلطة إذا تم اختيار رجالها بأساليب وسطا بين الديموقراطية والأوتوقراطية. فالانتخاب لا يستبعد تماماً ولكنه مع ذلك لا يلعب فيها دوراً حاسماً ويمكن تبعاً للكيفية التي يتم بها التوفيق بين أساليب الديموقراطية والأوتوقراطية أن تميز: النظم المختلطة التي "يقوم فيه النوعان جبنا إلى جنب"[١] والنظم المختلطة عن طريق "الجمع بين النوعين[٢]، والنظم المختلطة عن طريق "الإدماج"[٣].

ففي النوع الأول من الأنظمة المختلطة تقوم جنباً إلى جنب هيئتان حكوميتان أحداهما ذات طابع أوتوقراطي والأخرى ذات صبغة ديموقراطية ويمكن تمييز عدة صور مختلفة هنا:

١- قيام مجلس ديموقراطي إلى جانب ملك أوتوقراطي: برلمان منتخب إلى جانب ملك وراثي أو دكتاتور مثلا.

٢- قيام النظامين معاً داخل برلمان مكون من مجلسين أحداهما منتخب والآخر معين بطريقة أوتوقراطية (الوراثة أو التجديد الذاتي أو التعيين) والحال كذلك في انجلترا التي يقوم فيها مجلس العموم المنتخب ويقابله مجلس اللوردات الوراثي.

---

(1) Par juxtaposition.
(2) Par Combinaison.
(3) Par fusion.

٣- قيام عناصر ديموقراطية إلى جانب عناصر أوتوقراطية داخل المجلس الواحد ويقدم لنا مجلس الشيوخ الفرنسي عام ١٨٧٥ مثالاً نادراً لهذا الطراز فقد كان يضم إلى جانب المائتين وخمسة وعشرين شيخاً المنتخبين، خمسة وسبعين شيخاً لمدى الحياة يجرى تعيينهم عن طريق الاختيار الذاتي.

أما في الأنظمة المختلطة عن طريق الجمع بين العناصر الديموقراطية والأتوقراطية فيتم اختيار الهيئة الحكومية الواحدة بأسلوب مركب يجمع في نفس الوقت بين الديموقراطية والأوتوقراطية.

وتلك مثلاً هي حالته عند الاقتراع بالتصديق على اختيار الحاكم، حيث يختار أحد الحكام بطريقة أوتوقراطية (اغتصاب السلطة، التعيين، الاختيار الذاتي أو الوراثة). ولكن لا يجوز له أن يباشر مهام منصبه الحكومي إلا بعد اقتراع من جانب الشعب على تعيينه وذلك بالتصديق على الاختيار السابق. والأمر هنا بمثابة استفتاء وليس انتخاباً بمعناه الحقيقي.

وذلك أنه قبل الاقتراع على المرشحين الذين يختار من بينهم الحكام، يصوت الناخبون لتزكية عدد من المرشحين تختار الحكام من بينهم هيئة ليست هي وليدة الانتخاب. وهذه الطريقة عكس سابقتها إلى حد ما. وأبرز مثال على ذلك هو قوائم الثقة في دستور السنة الثامنة الفرنسي. فكان الاقتراع العام يجرى على أساس اختيار الناخبين من بينهم عشر عددهم لتتكون منهم قوائم الانتخابات القروية. وكان الأشخاص المقيدون

في هذه القوائم يقومون باختيار عشر عددهم لتتكون منهم قوائم المديريات. وكان أعضاء قوائم المديريات يحررون بنفس الطريقة قائمة قومية وكان مجلس الشيوخ، وهو وليد التجديد الذاتي، يختار من بين هذه القوائم المختلفة السلطات المحلية ونواب الهيئة التشريعية وأعضاء مجلس التربيون[١]. وتقوم هذه الطريقة من الوجهة النظرية على عبارة سييس[٢]. المشهورة أن الثقة تنبع من أسفل أما السلطة فإنها تأتي من أعلى[٣] أما من الوجهة العملية فقد كانت تلك حيلة بارعة من بونابرت للقضاء على الاقتراع العام مع التظاهر في نفس الوقت باحترامه.

وعملية تعيين الحكام تتم في الحالة السابقة على مرحلتين. إحداهما أوتوقراطية والثانية ديموقراطية والأمر على عكس ذلك في صورة أخيرة من الحكومة المختلطة حيث يوجد "إدماج" تام للعناصر الأوتوقراطية والديموقراطية فعملية التعيين لا تتجزء ولكنه لا يمكن اعتبارها ديموقراطية بحتة ولأعدها أوتوقراطية خالصة.

وهكذا تبرز طريقة لتعيين الحكام يمكن تسميتها "حكومة الأقلية" وهي تتلخص في قصر اختيار الحكام على عدد قليل من المحكومين فمن الجهة الأولى تشبه هذه الطريقة الديموقراطية إذ أن الحاكمين يختارون بواسطة المحكومين وتختلف عنها من ناحية أخرى لتقترب من الحكومة المطلقة ما

---

(1) **Tribunat.**

هو أحد المجلسين في دستور السنة الثامنة وكان يتكون من مائة عضو يختارهم مجلس الشيوخ ومهمته درس مشروعات القوانين وإبداء الرأي مجردا من حق الرفض أو القبول وقد ألغى عام ١٨٠٧.

(2) **Sieyès.**

(3) **Lal conficance vient d'en bas, mais le pouvoir vient d'en haut.**

دام أن قلة من المحكومين فقط هي التي تتمتع بحق الانتخاب[1] فهذه الطريقة إذن مختلطة، لأن الخصائص الأوتوقراطية والديموقراطية مندمجة فيها بعضها البعض بصورة لا انفصام لها.

ويقوم هذا الشكل الأخير من الحكومة المختلطة في كل البلاد تقريباً على أنه نظام انتقال بين الأوتوقراطية والديموقراطية إذ يندر الانتقال من نظام لا انتخاب فيه إلى نظام الاقتراع العام. إن حق الانتخاب، بصفة عام، لا يمنح بادئ الأمر إلا لعدد صغير من ذوي الامتيازات ثم يتسع بعد ذلك تدريجياً حتى ينتهي الأمر بمنحه لجميع المواطنين. وهكذا تتخلى الأوتوقراطية عن مكانها أولاً لأقلية محدودة ينفسح مجالها شيئاً فشيئاً حتى تصبح ديموقراطية. وفي أغلب الأوقات تقترن طريقة الانتخاب المحدد باستبقاء ملك وراثي وقيام مجلس ثان أوتوقراطي بحيث يكون شكل الحكومة مختلطاً بقيام النظامين جنباً إلى جنب وعن طريق الإدماج في آن واحد.

أما عن النظام المختلط عن طريق "الجمع" فإنه قلما يستخدم للانتقال بين الأوتوقراطية والديموقراطية بل يغلب عليه أن يكون رد فعل ضد نظام ديموقراطي يحتفظ ببعض مظاهره مع أطراح جوهره. وهو بهذه المثابة أقرب إلى الأساليب الحديثة التي تتمكن بفضلها بعض الدول من شل الديموقراطية مع التظاهر باحترامها.

---

(1) Pouvoir électoral.

المبحث الثاني

تطورات الديموقراطية واضمحلالها

غداة الحرب العالمية الأولى بدت الديموقراطيات وكأنها قد انتصرت في العالم بصفة نهائية فانتصار الحلفاء قد أظهر أنه كان في مكنتها أن تسير دفة الحرب كالأنظمة المطلقة تماماً بل وعلى نحو أفضل. الأمر الذي كان يشك فيه أنصارها أنفسهم في بعض الأحيان (أو لم يكتب أحد الاشتراكيين وهو مارسيل سامبا، "ولوا ملكا وإلا فاجنحوا للسلم!") ولقد تقبلت الشعوب المغلوبة، بحماسة نظم الغالبين، ويبدو أن الرمز الذي نحته بارتولدي[1] قد تجسد وكأنه حقيقة واقعة: فلقد أشرق نور الحرية على العالم في نهاية الأمر.

ولكن تقلص النظم الديموقراطية سرعان ما تحقق. ذلك أن نمو الديكتاتوريات قد كشف عن الضعف الداخلي للأنظمة الديموقراطية الحديثة، كما أن النظم القديمة لم تسلم كلها من العدوى.

وفي عشية الحرب العالمية الثانية تداعت الديموقراطية في كل مكان.

وبالرغم مما كان يبدو في الظاهر، لم يؤد انتصار الشعوب الحرة إلى تقليل سرعة هذا التدهور. لأن الشعوب التي تبدو من حيث الظاهر

---

(1) Frédéric Auguste Bartholdi.

مثال فرنسي ولد في مدينة كولمار (١٨٣٤– ١٩٠٤) وقد نحت تمثالي.

Le liberté éclairant le monde et Lion de Belfort.

الرسمي أنها حرة لم تكن في الواقع كذلك. ويظهر أن الحرب لم تعد أن استبدلت ببعض صور الاستبداد صوراً أخرى وإن تكن ألطف منها حدة فقد كانت بغير شك أكثر رياء وتمويها.

فاضمحلال الديموقراطية قد بدأ في العبارات الدارجة ذاتها. آية ذلك أن عبارة (ديموقراطية) بدلاً من أن تنصرف إلى النظام السابق وصفه، أصبحت تدل وقد اقترنت بعبارة (اجتماعية) على نظام آخر يختلف كلية عما سبق الحديث عنه.

الديموقراطية السياسية والديمقراطية الاجتماعية:

الديمقراطية السياسية تطابق النظام الذي حاولنا تعريفه فيما سبق وتتلخص في أن الحكام يختارون عن طريق انتخابات حرة ونزيهة. وإن كان هذا الشرط الضروري كافياً. فإنه يجب التنبيه إلى ضرورة مراعاة كافة المقتضيات اللازمة لتوافره. فلابد بادئ ذي بدء، من قيام الحريات العامة. (حرية الصحافة، وحق تكوين الجمعيات، وحرية الاجتماع، وحرية القيام بشعائر الأديان... الخ). بحيث لا تكون حرية المحكومين في الاختيار مجرد وهم لا يمت إلى حقيقة الأوضاع. (فكل اختيار يقتضي حتماً الإحاطة بعناصر هذا الاختيار) ولابد ثانية، من احترام الأحزاب ورجال أحزاب المعارضة احتراما موفوراً، وهو أمر يستدعي اختفاء كل أثر لنظام البوليس السياسي، وانتفاء كل وسائل القمع مع أولئك الذين لا يؤيدون قلباً وقالباً رجال الحكم القائم، كما أنه يحتم أخيراً ألا يتمتع رجال الحكم بميزات خاصة كلما تقدموا إلى الشعب ليقول كلمته فيهم وهم في صدد الاستفتاء الشعبي.

وهذا الوضع يحتم أن يقفوا صفاً واحداً على قدم المساواة التامة بقدر المستطاع تجاه خصومهم.

أما الديموقراطية الاجتماعية فإنها تنظر إلى الموضوع من زاوية مختلفة. فهي تهدف إلى تحقيق المساواة بين الناس أكثر من استهدافها انتصار مبدأ الحرية. والأمر الجوهري في نظرها هو وضع حد لتحكم بعض الأفراد اقتصادياً في الآخرين ولاستغلال الإنسان لأخيه الإنسان[١]، كما تهدف إلى القضاء على حالة اجتماعية صورها الكاتب أناتول فرانس في عبارة تهكمية لاذعة حين قال: "إن أولئك الذين كانوا ينتخبون الضروريات اللازمة للحياة كانوا هم أنفسهم في أمس الحاجة إليها، في حين كانت متوفرة لدى من لم يسهموا في إنتاجها وبوفرة تزيد عن حاجتهم". فالتوسع في مشروعات الضمان الاجتماعي من جهة لتأمين جميع الأشخاص ضد المخاطر والفاقة، بل وإحلال صور جديدة كالجمعيات التعاونية والتأميم محل المشروعات الرأسمالية، تلك هي الوسائل الجوهرية التي تكفل تحقيق الديموقراطية الاجتماعية.

فبدلا من أن تتعارض الديموقراطية السياسية والديموقراطية الاجتماعية في جوهرهما، فإنهما على عكس ذلك تكمل الواحدة منهم الأخرى بل يمكن القول إن الديموقراطية الصحيحة لا تتحقق إلا بالتوفيق بينهما. فالديموقراطية، هدفها العميق، هو أن تضمن للإنسان في الواقع أكبر قدر ممكن من الحرية في الجماعة، وعيب الديموقراطية السياسية هو في تجاهل الشروط المادية اللازمة توافرها لتذوق معاني الحرية. وفي ذلك يقول بحق

(1) L'exploitation de l'homme par l'homme.

الرفيق مولوتوف، وهو محق للغاية في قوله هذا [ليس من اليسير علينا أن نتصور ما يمكن أن تكون عليه حرية رجل أمريكي عاطل]، كما أن من عيوبها التغاضي عن تحكم القوى الاقتصادية في مصائر الأمور. وتعتبر الديموقراطية الاجتماعية امتداداً لجهود الديموقراطية السياسية نحو نظام حر بالقدر الذي تحاول به التخفيف من حدة هذين المأخذين.

ولكن هذا التوافق العميق بينهما من الناحية النظرية كثيراً ما يفسح المجال عند التطبيق للتعارض الشديد بينهما من حيث الواقع: ويؤكد بعض أنصار الديموقراطية الاجتماعية أن تحقيقها عسير في ظل نظام من الديموقراطية السياسية بسبب العراقيل التي تضعها في طريقها الطبقات التي تستأثر بالثروة، فلابد إذن من تعطيل الديموقراطية السياسية خلال الفترة اللازمة للقضاء على تلك الطبقات المهيمنة على الثروات ولإقامة ديموقراطية اجتماعية سليمة لا يمكن أن تقوم إلا بعد أن تكون قد اندثرت عبارة (دكتاتورية الطبقة العاملة)[1].

فاضمحلال الديموقراطية السياسية يفسر، لا بالأهمية التي يعلقها رجال القرن العشرين على الديموقراطية الاجتماعية، وإنما يرجع انهيارها أكثر من ذلك إلى هوة الخلاف القائم بين هذه الأخيرة وبين الديموقراطية السياسية كما يرجع إلى ذيوع الأولى (بصفة وقتية على الأقل) وتفوقها على الثانية.

فلما أن هاجمت الشيوعية من جهة اليسار، الديموقراطية السياسية

---

(1) Dictature du Prolétariat.

انبرى لها، من جهة اليمين في صورة رد فعل قوي عدو أصلب عودا من أنصار النظم الأوتوقراطية القديمة التي هي في طريقها إلى الزوال ذلك العدو هو (الفاشية)[1].

ففي اليوم الذي اقتنعت فيه الطبقات المالكة للثروة، والمهددة بخطر الشيوعية بعدم كفاية أساليب الديموقراطية السياسية لصدها ووقف تيارها، صممت على استخدام طرائق أخرى ومقاتلة عدوها بنفس أسلحته. فبينما يلغي النظام الشيوعي الديموقراطية السياسية ليقيم مكانها الديموقراطية الاجتماعية، إذ بالفاشية تستأصل الديموقراطية السياسية لتحول دون قيام الديموقراطية الاجتماعية ولئن كان تعارض الأهداف بينهما صارخاً إلا أن وحدة النتائج ظاهرة ففي الحالتين تزال الديموقراطية السياسية ولو مؤقتاً. فهزيمة النظم الفاشية في الحرب العالمية الثانية لم تقلل مع ذلك من الخطر: إذ أن أسباب الفاشية مازالت قائمة.

وإذا كان اضمحلال الديموقراطية السياسية لا يبدو لأنظار معاصرينا واضحاً على الدوام فإن مرد ذلك إلى أنه أولاً ليس اضمحلالا عاما (فلا تزال هناك بعض معاقل للمقاومة) وثانياً إلى أنه كثيراً ما يأخذ ذلك الاضمحلال بعض المظاهر الخداعة. فهناك طائفة مستحدثة من النظم السياسية، آخذة في الظهور تحتفظ من الديموقراطية بطابعها الرسمي وإن كانت تخفي وراءه، في حقيقة الأمر، أوتوقراطية أشد صرامة من ملكية لويس الرابع عشر في فرنسا أو إمبراطورية بطرس الأكبر في روسيا.

(1) le Fasisme.

ولعلنا نجد أصول هذا النوع من التمويه السياسي في نظام الحكومة القنصلية الفرنسية. وبوجه خاص في عهد نظام الإمبراطورية الفرنسية الثانية حيث مكن نظام الانتخاب الذي وضعه (سييس) والبراعة في تقطيع أوصال المجالس النيابية مكن من استبقاء صورة وهمية من الديموقراطية تكاد لا تفلح في خداع أحد وقد هذب نابليون الثالث هذه الطريقة فاستعان في ذلك نحو معقول بالترشيح الرسمي. ويرجع الفضل حقاً إلى عصرنا الحالي في البلوغ بذلك النظام السياسي المقنع إلى أرقى درجات الإتقان في الصنع. فعن طريق سلسلة متلاحقة من الوسائل البارعة الهينة والتي تتدرج من وضع العراقيل في طريق الدعاية الانتخابية للمعارضة إلى الغش في صناديق الانتخاب وفي فرز الأصوات متناولة خلال ذلك القبض على المرشحين من المناهضين للحكومة والمشايعين لهم. والضغط على الناخبين في صورة مباشرة أو غير مباشرة والعبث بسرية الانتخاب... الخ. صار اليوم في إمكان الحكام الذين لا تؤيدهم سوى أقلية ضئيلة ظاهرة من المواطنين، الحصول على أغلبيات انتخابية كافية لشد أزرهم ويؤدي بنا هذا المسلك في الحكم إلى نظام الحزب الواحد. وهو في غنى عن التلاعب في الانتخابات طالما أن مرشحا واحدا تؤيده دعاية واحدة هو الذي سيتقدم لنيل أصوات الناخبين الذين فطروا منذ صباهم على نشأة واحدة فهم لا يدركون للاختيار معنى ما داموا قد انساقوا منذ ولادتهم في طريق واحد لا مفترق فيه.

مع ذلك فلنحذر المبالغة. فعلى فرض صحة القول باضمحلال الديموقراطية على النحو السالف شرحه. فإن بعض أسباب الأمل في

مصيرها المستقبل لا تزال قائمة. ويلاحظ أولا أن الأساليب الفنية السابقة قد استخدمت بصفة أساسية في بلاد لم تكن الديموقراطية فيها عميقة الجذور يوماً من الأيام. وعلى الذين يسوؤهم حقيقة التلاعب بالانتخابات في أوربا الوسطى ألا ينسوا أبداً أن تلك البلاد لم تعرف الانتخابات الحرة النزيهة مطلقاً ومن جهة أخرى فإنه إذا كانت قد ظهرت في الدول التي لا تزال ديموقراطية حقيقة بعض أعراض الضعف فإن هذا يعوضه ظهور بعض بشائر القوة. ولقد كانت الديموقراطية خلال سنين طويلة شكلية أكثر منها حقيقية بسبب سيطرة القوى الاقتصادية والمالية. أما اليوم فقد أحدث انتشار الحركة النقابية وقيام أحزاب العمال توازناً من شأنه التمكين لدولاب النظم الديموقراطية من أن يسير على نحو أفضل وأدق.

ولنضرب لذلك مثلاً بنظام الصحافة: حقيقة أنه في القرن التاسع عشر كانت الصحف جميعها في أيدي القوة المالية التي كانت توجه الرأي العام عن طريقها. ولكن الأمر على عكس ذلك في الوقت الحاضر. فالصحافة موزعة بين القوى المختلفة المتعارضة ومن هذا الاختلاف والتعارض يتمتع القارئ بحرية حقيقية.

وربما كان الخطر الحقيقي على الديموقراطية غير كامن في إتباع الأساليب التي ذكرناها. وإنما هو في الغموض الذي يوشك أن يطغى على جوهر معانيها: فكثير من الناس يتمسكون –عن خشية أو استخفاف– بظواهر الأمور أكثر من تمسكهم بأهداب الحقيقة، ويتعلقون بالنصوص أكثر من وقائع الأشياء، ويصرون على أن ينعتوا الصور الحديثة من النظم الأوتوقراطية بأنها ديموقراطية وهنا يكمن الخطر. فلعل أسوأ ما في الأمر،

ليس هو قيام الشر في ذاته، وإنما في صعوبة التمييز بين الخير والشر في خاتمة المطاف: فهنا تتربص الخطيئة بالروح ويؤكد الكتاب المقدس إن لا غفران البتة فيها لا في الدنيا ولا في الآخرة.

وثمة خطر آخر، قد يكون أشد ضرراً، هو الجمود الذي يكتنف المذاهب الديموقراطية في وقتنا الحاضر.

فبينما جددت الدول الحديثة ذات النظم المطلقة أساليب الدكتاتورية القديمة بحذافيرها، فإن النظم الديموقراطية لا تزال تتبع الأساليب التقليدية التي لم تعد تتسق مع مقتضيات الحياة الاجتماعية الحاضرة. فالصراع القائم بين الدكتاتورية والديموقراطية يذكرنا بما بين السيارة وعربة الخيل من سباق غير متكافئ. وما يحتضر اليوم تحت أبصارنا هو ذلك الطابع المعين الذي اتسمت به ديموقراطية القرن التاسع عشر، فعلى أنقاضها لابد أن نشيد صرح ديموقراطية القرن العشرين: ذلك هو ما يشغل اليوم بالنا!.!

الهيئات الحاكمة بمعناها الحقيقي:

يمكن تمييز ثلاثة أنواع رئيسية من النظم السياسية تبعاً لتكوين الهيئات الحاكمة: نظام السلطة الفردي. نظام السلة الجماعي. ونظام السلطة المزدوج.

١- في نظام السلطة الفردي، تتكون الحكومة من فرد واحد ملك أو دكتاتور أو إمبراطور أو رئيس أو وص... الخ. تتألف منه وحده الحكومة بمعناها الحقيقي. وهذا النظام يهدف في جملته إلى تقوية السلطة العامة. فكل تركيز للسلطة من شأنه أن يؤدي إلى تقويتها

ومع ذلك فإن السلطة الحكومية تقوى أو تضعف تبعاً لشكل حكومة الفرد ملكية كانت أم دكتاتورية أم رئاسية.

فما نظام الحكم الملكي الفردي وهو ما يطلقون عليه نظام الملكية، إلا حكومة وراثية لفرد. والاصطلاحان. نظام حكم الفرد والملكية ينصرفان لغة إلى مدلول واحد هو حكومة (إنسان واحد) وفي الحياة العملية تطلق عبارة حكومة الفرد على المعنى العام ويقصرون عبارة الملكية على حكومة الفرد الوراثية. والملكية من الناحية التاريخية هي أكثر أشكال الحكومة الفردية انتشارا وبخاصة إذا وجدت منفردة دون قيام مجلس نيابي إلى جانبها.

وتوصف حكومة الفرد بأنها ديكتاتورية عندما يكون حكم الفرد وليد استيلائه على السلطة عنوة واقتدارا. ولئن كان هذا النوع من الحكم لا يزال شائعاً منتشراً فإنه ما زال أيضاً أقصر أنواع الحكم عمراً وأقلها أمداً، وقد ورد في الإنجيل "إن كل من يستعمل السيف يهلك بالسيف" وهكذا فإن كثيراً من الديكتاتوريين الذين أقاموا حكمهم بالقوة قد أسقطتهم القوة؛ ومهما يكن من أمر، فإنهم إذا استمروا في الحكم تحول النظام نفسه عند وفاتهم إما إلى ملكية (ببيان لوبرف)، وإما إلى نظام الحاكم المفرد الرئاسي (كمال أتاتورك) وإما إلى اختيار السلف لخلفه (أوجست).

ويقال لحكومة الفرد إنها رئاسة إذا كانت وليدة الانتخاب الشعبي مثل رئيس الولايات المتحدة الذي ينتخبه الشعب الأمريكي كما كان ينتخب الشعب الفرنسي رئيس الجمهورية الفرنسية عام ١٨٥٨. ونلاحظ في مثل

هذا النظام قيام مجالس نيابية دائماً إلى جانب السلطة التنفيذية: فالديموقراطية لا تضع جميع السلطات الحكومية في يد رجل واحد أبداً.

ومن الواضح أن هذا الشكل الأخير من حكومة الفرد يتجه إلى حد ما، إلى إضعاف السلطة التنفيذية بالقياس إلى الأشكال السابقة من نظم الحكومات ومع ذلك فإنه هذه السلطة تظل على أية حال أقوى منها في نظام السلطة الجماعي.

٢- ويجب مع ذلك عدم الخلط بين النظام الذي نحن بصدده ونظام الحكومة الثنائية الذي كثيراً ما يشبهه من بعض النواحي. ففي هذا النظام الأخير تكون السلطة لشخصين يتضافران في العمل معاً وهما متساويان في الحقوق والمرتبة. وعليهما أن يصدرا القرارات معاً، ومن ثم فتكفي معارضة أحدهما لعرقلة كل اقتراح يتقدم به الآخر.

وهذا النظام الذي طبق في عهد الجمهورية الرومانية على أسمى مناصب الدولة وبصفة خاصة على القناصل قد برز من جديد في صورة غريبة في مدينة الجزائر في المدة الواقعة بين يونيو ونوفمبر سنة ١٩٤٣ عندما كان الجنرال دي جول والجنرال جيرو يعملان معاً على رأس لجنة التحرير الوطني الفرنسية.

وفي نظام السلطة الجماعي (الديريكتوار) بمعناه الصحيح ولعله من أكثر النظم انتشاراً يعهد بالحكومة إلى جماعة صغيرة من الأفراد تتوافر فيها صفتان أساسيتان.

١- طابع المساواة أولا. إذ لا يوجد رئيس ولا صوت مرجح ولا تدرج في

مراقي السلطة.

٢- والطابع الجماعي ثانياً: فأعضاء الجماعة ليست لهم سلطة شخصية وكل القرارات تتخذ بالاشتراك فيما بينهم بأغلبية الأصوات.

ومن الناحية العملية فإن حكومة الديريكتوار يصيبها أغلب الأحيان شيء من التغيير في شكلها. فغالباً ما ينزع أحد أعضائها إلى السيطرة على الآخرين والقيام بدور الرئيس بينهم في الواقع أو تحت ستار القانون. ومن جهة أخرى فإنه ينشأ باستمرار تقريباً نوع من التخصص في المهام بين أعضاء حكومة السلطة الجماعية ينتهي بمنح كل منهم نوعاً من الاستقلال في مجال العمل الذي يحتفظ به لنفسه.

وهذا الشكل من الحكومة هو في مجموعه من أسباب ضعف السلطة التنفيذية، ذلك أن مقتضيات العمل المشترك يترتب عليها دائماً نوع من البطيء في اتخاذ القرارات، وفضلاً عن ذلك فإن المنافسات الشخصية والصراع الداخلي كثيراً ما تؤدي إلى أوخم العواقب. وأن مثال لجنة الأمن العام(١) وحكومة الإدارة وما أصاب كلا منهما من انقسامات أودت بها، ليصور لنا أحسن التصوير ضعف حكومات الديريكتوار.

٣- أما عن نظام السلطة المزدوج فهو الخلط بين نظام السلطة الجماعي والحكومة الرئاسية، إذ نجد فيه، إزاء رئيس الدولة المستقل هيئة ذات طابع جماعي ونعني بها هيئة الوزارة وهنا يعين رئيس الدولة أعضاء الوزارة عادة من بين الأغلبية البرلمانية. وأولئك يكفلون الصلة بينه

---

(1) Comité de Salut, Pubie.

وبين البرلمان.

ولهيئة الوزارة طابعان أساسيان هما: أولاً تمتع أعضائها بقسط كبير من الاستقلال إزاء رئيس الدولة. فعلى الرغم من أنه هو الذي يعينهم إلا أنهم يستطيعون مع ذلك الاستعانة بالبرلمان في الحد من طغيانه. وفضلاً عن ذلك فإن لهم سلطات خاصة في اتخاذ قرارات من شأنها ألا تجعلهم مجرد أعوان لرئيس الدولة. وغني عن البيان أن الوزارة هيئة جماعية ومعنى ذلك أنه إذا كان هنالك نوع من التخصص في المهام الملقاة على عاتق كل من أعضائها فإنهم جميعاً متضامنون في المسئولية عن جميع القرارات الهامة التي يتعين عليهم إصدارها معاً.

وأعضاء الوزارة بصفة عامة متساوون فيما بينهم وإن كان يغلب أن يسيطر عليهم واحد من بينهم سيطرة فعلية أو بحكم القانون وقد تكون هذه السيطرة بالغة.. ذلك المسيطر هو رئيس مجلس الوزراء "أو الوزير الأول" "أو رئيس الحكومة" وهو يختار أعضاء الوزارة الآخرين ويعرض أسماؤهم على رئيس الدولة" "للموافقة عليها ويرأس اجتماعات الوزارة" "التي لا يحضرها رئيس الدولة. وهو يتكلم باسم الوزارة كلها أمام المجالس النيابية.

ووجود رئيس لمجلس الوزراء بغير، في الظاهر، قليلاً من سيماء النظام (المزدوج) على النحو الذي سبق وصفه فلا نجد في الواقع رجلاً وهيئة وجهاً لوجه وإنما نجد رجلين هما (رئيس الدولة ورئيس مجلس الوزراء) وإلى جانبهما لجنة. ويبقى مع ذلك رئيس الدولة خارج نطاق تلك الهيئة الوزارية

أما رئيس الوزراء فإنه على خلاف ذلك جزء من تلك الهيئة بل هو أحد أعضائها، ومن ثم يكون التعريف الذي سبق القول به، سليماً صحيحا.

ولعل من الملاحظ أن كيفية اختيار رئيس الدولة أمر قليل الأهمية في مجال نظام السلطة التنفيذية المزدوجة، فسواء كان منتخباً أو مختاراً من قبل سلفه أو كان وريثاً للحكم وسواء أكان ملكاً أم إمبراطوراً أم رئيس جمهورية. فإن بيت القصيد هو أنه يتمتع بوضع مستقل تماماً إزاء هيئة الوزارة.

ولم يكن هذا النظام المركب وليد فكرة دارت بخلد أحد الفقهاء النظريين وإنما هو على عكس ذلك من صنع التطور التاريخي الطويل الذي تبلور في بلاد الانجليز.

وفضلاً عن ذلك فما هو إلا جزء منتزع من كل، ونعني به النظام البرلماني الذي سنعرض لبحثه فيما بعد.

المجالس النيابية:

ليست لجميع النظم السياسية مجالس نيابية فقد حكمت الملكيات المطلقة قروناً عديدة بغير برلمانات، وعلى غرار ذلك تفعل اليوم الدكتاتوريات المعاصرة، ولعلها تحتفظ على أكثر تقدير ببرلمان وهمي لا سلطة له محاولة بذلك اكتساب مظهر ديمقراطي مطموس المعالم.

١- الأنواع المختلفة للمجالس النيابية:

يتخذ تكون المجالس النيابية أشكالاً متعددة ومختلفة وسنقصر بحثنا على تلك التي لها أهمية خاصة في تكييف طبيعة النظام السياسي وأول ما

يتعين التنبيه إليه هو التفرقة بين المجالس ذات الرأي الاستشاري وتلك التي لها رأي ملزم واجب الإتباع.

فالأولى يقتصر دورها على مجرد إبداء رأي لا يلزم الحكومة بل هي حرة في إتباعه من عدمه. أما عن الثانية فهي على خلاف الأولى تتخذ قرارات ملزمة بذاتها ومباشرة "وهي وحدها التي لها أهمية حقيقية وأثر فعال. هذا ما لم يؤد نفوذ النوع الأول من المجالس وخبرتها الفنية إلى حمل الحاكمين على الاعتداد بآرائها وإقامة وزن لرغباتها. وعندئذ نلمح انسياباً لهذا النوع من المجالس نحو تلك التي لها رأي ملزم للحكومات.

والفيصل الجوهري البارز حقاً يبين من تعارض المجالس الديمقراطية وهي وليدة الانتخابات مع المجالس الأوتوقراطية وهي وليدة التعيين أو الوراثة أو التجديد بالاختيار الذاتي. ومن الناحية التاريخية كانت نشأة المجالس الأوتوقراطية أسبق من المجالس الديموقراطية. وكات تعبر بحق عن بأس الطبقة الأرستوقراطية في مواجهة العرش. آية ذلك أن الملك الإقطاعي كان عليه أن يدعو الأشداء من أنصاره في مواعيد دورية لمؤازرته في بعض مشروعاته ولكن هذا النظام لم يدم طويلاً: ذلك أن الملك في فرنسا اعتمد على الشعب ليحطم قوة النبلاء حتى زالت مجالسهم أما في انجلترا فقد تحالف النبلاء مع الشعب للقضاء أولاً على السلطة الملكية ثم اضطروا بعد ذلك للتخلي عن أماكنهم تدريجياً لممثلي الشعب الذين تكون منهم مجلس ديمقراطي: فقام إذ ذاك، خلال فترة معينة، مجلسان جنبا إلى جنب: أحداهما أوتوقراطي والآخر ديموقراطي وهكذا نشأ نظام ازدواج المجلسين.

٢- نظام المجلس الواحد أم نظام المجلسين:

هل يجب الأخذ بنظام المجلس الواحد أو المجلسين؟؟

مازال هذا السؤال موضع جدل في فرنسا دون إدراك لحقيقة مغزاه.

فمن الناحية التاريخية كان نظام المجلسين بادئ ذي بدء من أركان الحكومة المختلطة التي تضم مجلسين أحدهما أوتوقراطي والآخر ديموقراطي.

ولما كان النظام الأوتوقراطي عاجزاً عن صد تيار الزحف الديموقراطي فإنه قد أذعن لبعض مطالبه. فأنشأ مجلساً منتخباً وإن حرص في الوقت نفسه على كبح جماحه بإنشاء مجلس آخر إلى جانبه وهو مجلس معين أو وراثي أو يختار أعضاؤه عن طريق التجديد الذاتي، وما كان في استطاعة المجلسين إلا العمل معاً.

وتلك مرحلة انتقالية. وما كاد الزحف الديموقراطي يستفحل أمره حتى تلاشى المجلس الأوتوقراطي أو فقد امتيازاته أو استحال إلى مجلس ديموقراطي.

ولقد تجددت هذه الطريقة في العصر الحديث فقام مجلس يسمى "مجلس الطوائف الفنية" إلى جانب مجلس ديموقراطي من الطراز المألوف. ويزعمون أن هذه الطريقة تكفل تمثيل المهن والطوائف الاجتماعية المختلفة.

والواقع أنها تستخدم كأداة للقضاء على نفوذ الأحزاب السياسية أو الانتقاص منه أو لتقييد الديموقراطية. ولذا كان من الجائز إلحاقها بالطرق

التي سبق شرحها. تلك التي تهدف إلى تقويض دعائم النظام الديموقراطي مع الإبقاء على معالمه الظاهرية.

ومع ذلك فإن نظام ازدواج المجلسين لا يتعارض بالضرورة مع الديموقراطية بل إنه على عكس ذلك يصبح أداة لتنظيمها بصورة أقرب إلى الكمال عندما يكون هذا الازدواج أحد أجهزة التنظيم الاتحادي للدولة إذ يمثل أحد المجلسين عندئذ الدولة الاتحادية بأجمعها ويمثل المجلس الآخر كل واحدة من الدويلات الداخلة في الاتحاد وينتخب المجلس الأول عادة على أساس عدد سكان الولايات الأعضاء بينما يكون المجلس الثاني من عدد متساو من الممثلين عن كل دولة منها. وهذا هو النظام القائم في سويسرا والولايات المتحدة الأمريكية **USA** واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية **U,S,S,R** الخ.

وفي بعض البلاد التي ليس لها الطابع الاتحادي قد يوجد مجلسان ديموقراطيان لا يختلفان إلا من حيث طريقة الانتخاب أو توزيع السلطات بينهما وليس هذا النظام إلا من مخلفات الماضي فالمجلس الثاني وقد كان فيما مضى أوتوقراطياً، قد استحال إلى مجلس ديموقراطي. ويحتج أنصار هذا النظام بأنه يكفل الرقابة المتبادلة فيما بين المجلسين إذ يلطف كل منهما الحدة البادية من الجانب الآخر. ومهما يكن من أمر فإن هذا النظام في جملته آخذ في الزوال رويدا رويدا وازدواج المجلسين في النظام الديموقراطي ليس لوجوده في الحقيقة مبرر ما لم يكن في إطار النظام الاتحادي.

المبحث الثالث

في توزيع الاختصاصات

لهذه المشكلة مظهران: مظهر فني وآخر سياسي: فأما من الزاوية الفنية فالأمر يتعلق بحسن تقييم العمل بين الحكام يكون منطقيا على قدر المستطاع، ويكون من شأنه أن يكفل للنشاط الحكومي أوفر درجات الفاعلية والنفاذ. أما من الناحية السياسية فإنه إذا تركزت جميع السلطات في يد هيئة حكومية واحدة لتمتعت بقوة كبيرة في مواجهة المحكومين، وعلى عكس ذلك تضعف سلطة الحكام إذا وزعت المهام بينهم واختص كل منهم بنصيب واضح منها وهنا يثور الإشكال فنرى التعارض بين النزعات الاستبدادية والنزعات الحرة ولعل ذلك هو حجر الزاوية في مهب الخلافات المتعلقة بالنظم السياسية.

وتدرس في فرنسا مشكلة توزيع الاختصاصات بين السلطات الحاكمة في نطاق الإطار الذي رسمه مونتسكيو في القرن الثامن عشر وهو أول من عنى بالتحليل المنطقي لمختلف عناصرها.

التمييز التقليدي:

يقوم على تعريف السلطات الحكومية الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية فالأولى وظيفتها وضع القواعد العامة التي يجب أن يخضع لها جميع المواطنين، وتختص الثانية بتطبيق هذه القواعد العامة تطبيقاً دقيقا على كل حالة خاصة، وتتولى الثالثة الفصل في المنازعات التي يثيرها تفسير

تلك القواعد (المحاكم المدنية) أو توقيع الجزاء على ما قد يرتكبه بعض الأفراد من مخالفة لها (المحاكم الجنائية) وفي البلاد الأنجلوساكسونية يعهد بالسلطة الثالثة إلى هيئات مستقلة تماما عن كل من الحاكمين والمحكومين على وجه يحقق العدالة المطلقة بقدر المستطاع. أما في فرنسا فعلى الرغم من مختلف الاتجاهات الرسمية، تعتبر المحاكم في الواقع ومن عهد نابليون، فرعاً خاصاً معيناً من الإدارة. والسلطة القضائية هي من الناحية السياسية فرع خاص من السلطة التنفيذية ومن ثم فلا يبقى أمامنا إلا سلطتين ذاتي طابع حكومي هما التشريعية والتنفيذية. فليس علينا والحالة هذه إلا أن نقارن بين هذا الازدواج في الاختصاصات وبين ما سبق أن أوضحناه ونعني به الازدواج في الأداء ذلك لندرك أن هناك اتجاهين رئيسيين لتوزيع اختصاصات لدولة بين الهيئات الحكومية وهما نظام إدماج السلطات ونظام الفصل بين السلطات.

ففي النوع الأول يعهد بجميع الوظائف الحكومية إلى عضو واحد قد يكون فرداً واحداً (الملكية المطلقة أو الدكتاتورية) أو لجنة واحدة وربما جمعية كما هو الحال في نظام حكومة الجمعية أو الهيئات النيابية وهو ما يسمى أيضاً بنظام حكومة المؤتمر ذلك لأنهم رأوا خطأً في نظام حكومة المؤتمر المثال النموذجي لهذا الشكل من نظام الحكم. ويمكن فضلاً عن ذلك التمييز بين نوعين من اندماج السلطات في حالة الاندماج المطلق لا توجد إلا هيئة حكومية واحدة تتركز في يدها كل الاختصاصات: وقد كانت الملكية الفرنسية قبل سنة ١٧٨٩ مثلاً واضحاً لهذا النظام. أما في الاندماج النسبي فإننا على عكس ذلك نجد ازدواجاً في الهيئات ولو في

الظاهر على الأقل، وإن كانت إحدى الهيئتين تركز في يدها كافة السلطات الفعلية فلا يبقى للثانية إلا مهمة الموافقة والتصديق أو عملية التنفيذ المادي. وهكذا توجد في الديكتاتوريات الحديثة دائماً برلمانات تقتصر مهمتها على تأييد قرارات رئيس الدولة في حماس شديد ودائماً بالإجماع. وكذا نجد في نظم حكومات الجمعية النيابية لجانا تنتخبها الجمعية ومن حقها أن تفضها، مهمتها الوحيدة تطبيق قراراتها.

أما في نظام فصل السلطات فالأمر على عكس ذلك. إذ يتطابق الازدواج. في الوظائف مع الازدواج في الهيئات: وكل هيئة تمارس وظيفتها على استقلال. فتؤول الوظيفة التشريعية إلى المجالس النيابية وتؤول السلطة التنفيذية إلى الحكام بمعناهم الضيق. وهذا النظام يمكن مع ذلك تطبيقه في صور مختلفة. من ذلك مثلا أن يختص عضو على وجه التحقيق بالقيام بالوظيفة المعهود بها إليه مع ضمان استقلاله استقلالاً تاماً إزاء الآخر. وهذا هو نظام الفصل التام بين السلطات. وهو ما يتمثل في الملكيات التي يطلقون عليها عبارة (الملكيات المقيدة). وقد كانت إحدى مراحل الانتقال من الملكيات المطلقة إلى الديموقراطيات. ولعل أقربها عهدا إلينا ذلك النظام الرئاسي الذي تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أحسن مثل له.

والحال على خلاف ذلك في نظام الفصل المرن بين السلطات ويسمونه أيضاً نظام التعاون بينها. إذ يكون الفصل بينها أقل شدة وصرامة ويكون لكل منها من طرائق التأثير المتبادلة في الأخرى ما يكفل في الوقت ذاته التناسق والتوازن بينهما. فتشترك السلطة التنفيذية مثلاً في مناقشات المجالس ويكون لها أن تدعوها للانعقاد كما أن لها أن تؤجل جلساتها وأن

تقرر حلها. بينما يكون في استطاعة المجالس من ناحيتها التأثير على الوزراء عن طريق توجيه الأسئلة والاستجوابات والتحقيقات وبوجه خاص الاقتراع بعدم الثقة بالحكومة مما يحملها على الاستقالة فورا. والنظام البرلمان هو أبرز صور الفصل المرن بين السلطات. وهو يتميز عن الصور الأخرى، بازدواج السلطة التنفيذية على النحو الذي رأيناه فيما تقدم. وبالتوازن التام بين السلطتين. ومرد ذلك من غير شك إلى تعادل الوسائل المتبادلة لتأثير كل منهما على الأخرى. فحق البرلمان إسقاط الوزراء (وهو أبرز خصائص هذا النظام) يقابله حق السلطة التنفيذية في حل البرلمان وهذا الوضع يؤدي عند الاختلاف بينهما إلى الاحتكام للشعب صاحب الكلمة العليا. تلك هي في إيجاز الصورة النظرية المجملة التي تعرضها مؤلفات القانون الدستوري.

نقد التفرقة القديمة:

حينما ضاع مونتيسكيو أسس نظرية في الفصل بين السلطات كان يستوحي النظم القائمة في القرن الثامن عشر ويجتهد في حل المشكلات السياسية الخاصة بعصره. ولو أنه رجع اليوم إلى عالمنا الأرضي فلا شك مطلقاً في أنه سيحاول بناء نظرية مختلفة تنطبق على أنظمة القرن العشرين وعلى المشكلات السياسية الحالية.

ولعل من العسير إذن أن ننكر أن التمييز بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وقد اتخذ أساساً للتوزيع التقليدي للاختصاصات بين الهيئات الحكومية، ولم يعد يطابق الواقع ذلك أن منتسكيو كان يهدف إلى

إضعاف الملكية فعمد إلى قصر ولايتها على السلطة التنفيذية، فعهد بالسلطة التشريعية إلى المجالس النيابية. وبالسلطة القضائية إلى قضاة مستقلين.

فما دامت المهام الحكومية بسيطة ومحدودة نسبياً. كان التقسيم مستساغاً، مرضياً. على الرغم من قيام صعوبات جمة تحول دون إمكان تطبيقه في مجال النشاط السياسي أو في تسيير دفة الحرب على وجه خاص. ولكن البناء القديم قد تداعى اليوم في كل أجزائه على الرغم من كافة المحاولات ابتغاء تعديله أو ترميمه فالسلطة الاقتصادية مثلاً وقد وضعها في يد الحاكمين ذلك التطور الأكيد نحو الاشتراكية لا يسهل توزيعها بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية. ومما يسترعي الأنظار في فرنسا أن مشروع مونيه للإنعاش الاقتصادي قد تم وضعه دون الرجوع إلى البرلمان على الرغم من أن القرارات الاقتصادية تقوم الحكومة بتطبيقها دون تدخل من جانب المحاكم. واختيار أساس جديد لتوزيع السلطات بين الهيئات الحاكمة هو بكل تأكيد من أهم مشكلات الوقت الحاضر.

ومع ذلك فإن تطور الأحزاب السياسية قد غير تغييراً عميقاً العلاقات بين الهيئات الحاكمة ووسائل الفعالية المتبادلة بينها. وقد صار حزب الأغلبية أقوى الروابط بين السلطتين التنفيذية والتشريعية بحيث أضحت كافة النظريات التي تنطوي عليها المؤلفات الفقهية في المرتبة الثانية بالنسبة لها. وإلا فكيف نفسر العلاقات التي تربط حكومة أتلى بمجلس العموم إذا أغفلنا وجود حزب العمال وكيانه ونفوذه وكثرته العددية. ولعل من السخرية أن نرى النظام الأمريكي يتخذ نموذجاً للفصل التام بين السلطات

في حين أن الرئيس هناك، كما نعلم جميعاً، هو في أغلب الأحيان زعيم الحزب صاحب الأغلبية في الكونجرس وهذا الحزب يحقق التضامن الوثيق بين السلطة التنفيذية والبرلمان. والمرء لا يستطيع اليوم دراسة تكوين الهيئات الحاكمة دون أن يبحث في شيء من التفصيل التغييرات التي تطرأ عليه تحت تأثير الأحزاب السياسية.

المبحث الرابع

الأحزاب السياسية والتكوين الحكومي

إن عدد الأحزاب السياسية وتنظيمها لهما تأثير عميق في اختيار الحاكمين كما رأينا ذلك عند تحليل النظام الديموقراطي. وربما كان هذا التأثير أكبر على التكوين الداخلي للجهاز الحكومي. ويسهل تعليل ذلك إذا راعينا أن دور الأحزاب السياسية غير قاصر على أنها بمثابة إطار ينتظم الناخبين والمرشحين وإنما يضم أيضاً النواب والوزراء.

ومن أجل هذا فقد اتجهنا إلى تطبيق التفرقة الماركسية المشهورة بين:

العناصر الجوهرية العليا من جهة وبين أسس البناء من جهة أخرى، على موضوعنا هنا والاستعانة بها في مجالنا هذا. ففي المحيط الحكومي سواء في النظام الديموقراطي أو في النظام الأوتوقراطي (مادامت الأوتوقراطية الحديثة تقوم على فكرة الحزب الواحد) نرى أن الأحزاب ليست اليوم سوى أساس البناء في الصرح الحكومي بينما أن تنظيم السلطات العامة بأكمله، على النحو الذي سبق أن قدمناه يستمد أصالة قوته من تلك

العناصر الجوهرية العليا.

التكوين الحكومي وعدد الأحزاب:

أن الكشف عن الصلات بين عدد الأحزاب وتكوين السلطات الحكومية والتعريف به لهو من أيسر الأمور وأبسطها. وفي هذا المجال يمكن التفرقة بين أنواع ثلاثة من النظم السياسية:

أولها: الأنظمة التي تتعدد فيها الأحزاب، وثانيها: الأنظمة ذات الحزبين فقط، وثالثها: الأنظمة ذات الحزب الواحد. وهذا النوع الأخير هو أحدث الأنظمة عهداً؛ ذلك أن نظام الحزب الواحد هو أهم ما استحدثه القرن العشرون في نظم الحكم. ويلعب الحزب دوراً رسمياً في نشاط الدولة. وهو يضم من المواطنين أكثرهم إخلاصاً للحكومة أولئك الذين هم أعوانها الأوفياء. ومع ذلك فالانضمام إلى الحزب الواحد ليس مباحا للجميع والدخول فيه شرف لا يناله إلا الصفوة الممتازة. وبصفة عامة لا يمكن الانضمام إليه إلا بعد الانخراط في سلك شبيبة الحزب. وتتبع مراحل تكوينها واجتياز اختبار يكون تارة صارماً وأخرى ميسورا. وكأنه طائفة مغلقة النوافذ إلى حد كبير. وغايته الأساسية أن يكفل سلامة الاتصال بين الحكومة والشعب ويشرح للمحكومين قرارات الحاكمين الصادرة من مراتب الحاكمين إلى مدارك المحكومين. كما يبسط للحاكمين في عليائهم آراء المحكومين وهم على بساط ذلك الصرح الشامخ.

ونظام الحزب الواحد يستتبع دائماً الاستئثار بتركيز السلطة بمعناه التقليدي وذلك يغض النظر عما ينص عليه الدستور من تعدد الهيئات

الحكومية وحرص مواد الدستور على توزيع الاختصاصات بينها بصورة عادلة. وما كل هذا الصرح إلا نسج خيال. ذلك لأن السلطة الحقيقية في جميع صورها تظل في يد قادة الحزب الواحد وما الوزراء والنواب ورجال الإدارة إلا أدوات مسخرة بأمر ذلك الحزب ولا يعملون إلا بوحي منه.

وإذا كان نظام الحزبين لا يؤدي إلى تركيز للسلطة من نفس النوع فإنه يجب التسليم مع ذلك بأنه يستتبع تغييراً عميقاً في مبدأ فصل السلطات بالصورة التي يرسمها الدستور عادة لهذا المبدأ. وقد سبق أن أوردنا في هذا الصدد مثال الولايات المتحدة. حيث ينشئ حزب الأغلبية بين الكونجرس ورئيس الولايات المتحدة صلات قوية لا تعرفها النصوص. وفي النظام البريطاني أحسن مثل لذلك إذ لما كان الحزب الفائز في الانتخابات هو بالضرورة صاحب الأغلبية البرلمانية المطلقة فإن احتمال إسقاط المجالس للوزارة يبدو أمراً عسير المنال من الوجهة العملية. وفضلاً عن ذلك فإنه لما كان الوزير الأول زعيم الأغلبية البرلمانية فإنه يكون في نفس الوقت من الناحية العملية رئيس الحكومة وزعيم القسم الأكبر من البرلمان. الأمر الذي من شأنه أن يزيد في توثيق الروابط بين السلطتين التنفيذية والتشريعية. وتبقى الحكومة مطلقة اليد قوية ومستقرة. فهناك حزب واحد ينهض بأعباء الحكم وهناك حزب آخر يقتصر دوره على توجيه النقد. الذي هو سياج الحرية. كما أنه يمد الحكومة نفسها إلى جانب ذلك بعناصر قيمة لوزن الأمور.

وفي الانتخابات القادمة يفاضل المواطنون عن بينة. بين ما أنجزته الأغلبية من أعمال وما سددته المعارضة من سهام النقد. وكثيراً ما تخرج

المعارضة ظافرة من الانتخابات. ويمكنها بدورها أن تطبق مبادئها وبذلك نصل إلى موجات متذبذبة في مجال تداول سلطان الحكم مرة بعد أخرى وفي هذا نفع عميم للبلد الذي يكون مسرحا لها.

أما في نظام تعدد الأحزاب فالحال على عكس ذلك إذ تضعف العلاقات بين البرلمان والحكومة كما يضعف في نفس الوقت مركز كل منهما إزاء الآخر. ولما كانت الأغلبية لا تتوافر عادة لحزب واحد فإنه يتعين الالتجاء إلى ضروب من الائتلاف غير متجانسة ولا مستقرة من شأنها أن تؤدي إلى كثرة سقط الوزارات في النظام البرلماني. وزيادة على ذلك فإنه لما كانت الحكومة مؤلفة من عدة أحزاب متنافسة فإن وحدة وجهات النظر تكون ضعيفة بين أعضائها. وكذلك يصعب تطبيق برنامج متماسك الأجزاء محدد المعالم. ويتحتم الاقتصار أغلب الأحيان(١) على تصريف المسائل الجارية في انتظار الأزمة الوزارية القادمة.

والمقارنة بين النظام البريطاني والجمهورية الثالثة هامة للغاية في نظر أولئك الذين يريدون أن يستشعروا تأثير عدد الأحزاب على الكيان الحكومي. فمن حيث ظواهر الأمور ليس هناك ما هو أكثر تشابهاً من هذين النظامين البرلمانيين اللذين يقومان على مبادئ واحدة وصور متماثلة من الهيئات السياسية. والحقيقة أن هوة عميقة الغور تفصل بين سلطة الوزارات الانجليزية وثباتها الملحوظين وبين ضعف الوزارات الفرنسية وعدم استقرارها. وقد كان التعارض بين النظامين من العمق بحيث لم يكن ليخفي على الشراح. وإن كان أغلبهم يحاول تعليله بأسباب ثانوية (استعمال حق

(1) L' expedition des affaires courantes.

الحل، نفوذ رئيس الدولة... الخ) لأنهم لم يفطنوا إلى الفرق الجوهري بين نظام الحزبين البريطاني ونظام تعدد الأحزاب في فرنسا.

ولعل من الأهمية بمكان تقصي العوامل التي تعلل قيام نظام الحزبين أو تعدد الأحزاب في بلد معين، وقد لعب التاريخ بكل تاكيد دوراً كبيراً في هذا المضمار (المحافظون والأحرار في انجلترا) كما لعب علم النفس الاجتماعي دوراً في ذلك لا يستهان به، ولكن التحليل الدقيق من شأنه أن يبين أهمية العوامل الفنية وأولها نظام الانتخاب ونظام الحزبين هو وليد الانتخاب بأغلبية الأصوات في دور انتخاب واحد بينما ينشأ عن التمثيل النسبي أو الاقتراح في دورين تعدد الأحزاب ولنفترض إذن أن دائرة ما بها خمسون ألف ناخب من ذوي النزعة المحافظة وثمانون ألف ناخب من ذوي الميول التقدمية ففي حالة الانتخاب على دور واحد إذا كان التقدميون منقسمين إلى عدة أحزاب والمحافظون متكتلين فإنهم يستطيعون الظفر بالمقعد بستين ألف صوت ضد الثلاثين و الخمسين ألف صوت (مثلا) لكل واحد من خصومهم، وبديهي إذن أن يندمج الحزبان التقدميان في الانتخابات التالية لانتزاع المقعد الذي تخولهم قوتهم العددية الحق في الفوز به، فإن هما لم يفعلا ذلك انصرف الناخبون عن أقلهما حيوية ونشاطا ليردوا أصواتهم إلى الحزب الآخر مما يؤدي إلى اندماج الأحزاب المتشابهة وإلى سحق أحزاب الوسط.

مثال ذلك اضمحلال حزب الأحرار تدريجياً في انجلترا منذ ظهور حزب العمال. أما الانتخاب على أساس الأغلبية وحدها فإنه يستتبع ازدواج الأحزاب وعلى ذلك فالتمثيل النسبي على نحو نظام الدرجتين، إذ

يترك المجال لمختلف الميول الحزبية، فإنه يؤدي حتماً إلى ظاهرة تفتت الأحزاب وتشتت قواها بل قد يؤدي إلى تبلور ذلك الشتات، وبعث الروح في كل فتات منها.

التكوين الحكومي والتنظيم الداخلي للأحزاب

النظام السياسي القائم في فرنسا منذ وقت التحرير قد ألقى ضوءاً على تأثير الأحزاب في كيان الحكومة لا من حيث عددها فحسب بل من حيث تنظيمها الداخلي أيضاً. وهناك عدة أنواع من أوجه التمييز الأساسية يجب عرضها في هذا المقام.

هناك أولاً التفرقة بين الأحزاب الجامدة والأحزاب البسيطة. ونعني بالحزب الجامدة ذلك الذي يفرض نظاما دقيقا على أعضائه وعلى نوابه في البرلمان ووزرائه في الحكومة بوجه خاص. فكلا الفريقين إن هم إلا وكلاء الحزب الذين ينفذون تعليماته في المجلس. ونظام التصويت بوجه خاص لا هوادة فيه وتعتبر الأحزاب الانجليزية والأحزاب الفرنسية في ظل الجمهورية الرابعة مثلا لهذا النوع على وجه التقريب. وعلى خلاف ذلك يكون أحد الأحزاب مرنا عندما يحتفظ أعضاؤه وعلى الأخص نوابه بقسط كبير من الاستقلال في الرأي: إذ في هذه الحالة يتحد عدد من الأعضاء بسبب تطاق آرائهم في المسائل العامة ولكن دون التنازل عن شيء أساسي من شخصيتهم أو حريتهم، وهم يتخذون القرارات، سواء في البرلمان أو في مجلس الوزراء بوحي من ضمائرهم دون التقيد بأي نظام للتصويت. وقد كانت أحزاب الجمهورية الرابعة، وعلى الأخص الحزب الراديكالي مثالاً ساطعاً لهذا التعريف.

فهل يؤدي جمود الأحزاب إذن إلى تقوية الحكومة أم إلى ضعفها؟ وهل

يؤدي ذلك إلى تركيز السلطات أم إلى توزيعها؟ الإجابة على هذا السؤال عسيرة. والحقيقة أن جمود الأحزاب لما يمكن تأويله على أوجه كثيرة. إذ الأمر يتوقف على عدد الأحزاب الجامدة كما يجب أن نقرن هنا مسألة تعدد الأحزاب بمسألة التنظيم الداخلي. ففي نظام الحزبين يقوى الجمود التماسك الحكومي وتركيز السلطات، بذلك يكفل النظام المحكم للحزب الذي يتولى الحكم وحده وجهات النظر داخل الحكومة والاتحاد في التصويت في صفوف الأغلبية البرلمانية كما يضمن في نفس الوقت التطابق التام في العمل بينهما. ويصبح الحزب المركز الحقيقي للسلطة السياسية. ويكون الفارق الوحيد بين هذا النظام ونظام الحزب الواحد هو وجود معارضة حرة قوية التنظيم هي الأخرى وذلك بفضل متانة الحزب وتماسكه.

وهذا الجمود الذي هو مصدره قوة الحكومة في نظام الحزبين يصير على عكس ذلك مصدراً لضعفها إن لم يكن لعجزها إذا وجد في نظام متعدد الأحزاب، فبسبب تعدد الأحزاب لا يمكن إذن أن يكون لأحدها الأغلبية في البلاد وفي البرلمان، ويتحتم إذن تأليف وزارات غير متجانسة(١) تعتمد على أغلبيات ائتلافية(٢) ولكن نظام كل حزب يقف إذ ذاك حجر عثرة في سبيل القوة الحقيقية للائتلاف ويعوق كل وحدة حقيقية في وجهات النظر داخل الحكومة. ويشهد المرء في هذه الحالة نشوء نوع جديد من فصل السلطات على مستوى أفقي لا رأسي، حيث يستأثر كل حزب لنفسه بعدد معين من الوزارات يستقل بها وكأنه قد غزاها ويضع

---

(1) hétérogènes.
(2) de Coalition.

فيها أعوانه المخلصين ويطبق فيها مناهجه ويجعل منها حقلاً لتجارب أفكاره وينشر فيها دعايته، ويشبه مجلس الوزراء عندئذ اجتماعات كبار الإقطاعيين تحت السلطة الاسمية لرئيس مجلس الوزراء وارث عرش بورج الصغير ويعيد تفتت السلطة هذا إلى الأذهان صورة عهد الإقطاع بحيث لا يمكن الفكاك منها.

ويجب ألا نخلط التمييز بين الأحزاب المرنة والجامدة من جهة وبين التمييز بين الأحزاب الديموقراطية والاستبدادية من جهة أخرى. فمن المفهوم أن التعبيرين الآخرين يستعملان دائماً للدلالة على نوع معين من التكوين للأحزاب الداخلي لا على المبادئ التي تحمل لواءها. ويكون تكوين أي حزب تكويناً ديمقراطياً إذا كان لأنصاره الحرية في انتخاب قادته عن طريق اقتراع سري صحيح، وإذا كانت خططه وبرامجه تقررها مؤتمرات عامة يمثل المندوبون فيها الأنصار تمثيلا صادقاً، وإذا كان للميول المختلفة الحق في القيام جنباً إلى جنب داخل الحزب وفي أن تقف أمام بعضها وجهاً لوجه بطريقة شريفة، يحاول كل منها كسب الأغلبية له. عندئذ يمكن القول بأننا إزاء حزب ديموقراطي.

وعلى عكس ذلك فإذا كان قادة الحزب يختارون عن طريق الاستخلاف في المدارج الرئيسية. وعن طريق التعيين بواسطة الهيئة المركزية في النطاق المحلي (ولو كان ذلك تحت ستار ظاهري من انتخابات هي في حقيقة أمرها مجرد تصديق شكلي) وإذا كانت خطة الحزب وبرنامجه ينفرد بتحديدها في الواقع زعماء الحزب وحدهم. وإذا كانت جميع الاختلافات التفصيلية بالنسبة للخطوط الرئيسية والتفاوت في الآراء مستبعداً إطلاقاً

وكان كل المتمسكين بتلك الآراء يطردون من حظيرة الحزب بغير هوادة. فإنه يجب التسليم عندئذ بأننا إزاء حزب ذي نظام استبدادي وما كل حزب جامد هو استبدادي بالضرورة. والحزب الاشتراكي الفرنسي[١] وكذلك الأحزاب البريطانية هي في نفس الوقت جامدة وديموقراطية. أما الحزب الاستبدادي الطابع والدكتاتوري النزعة فإنه لا يكون إلا جامداً على وجه التعيين وفقاً للتعريف المتقدم.

فأما عن الحكم الدكتاتوري الذي يقوم على نظام الحزب الواحد فإن الطابع الاستبدادي لهذا الحزب أمر غير مستغرب. وعلى عكس ذلك فإن وجود أحزاب استبدادية في ظل نظام ديموقراطي يثير مخاوف جمة: إذ لو كانت جميع الأحزاب على نمط استبدادي فهل يمكن أن يظل النظام مع ذلك ديمقراطياً إلا في الظاهر وإذا كان بعضها فقط استبدادياً فلا مفر إذن من سعيها نحو القضاء على الأحزاب المنافسة لها بفضل مزايا خططها الإستراتيجية التي لا نزاع حول قوة تأثيرها وشدة بأسها والتي تستمدها من ذات كيانها. ويجب ألا ننخدع في هذه المسائل بالأجوبة التي يمليها المنطق المحض فإن كثيراً من الناس الذين تنبأ لهم أطباؤهم بالموت في ريعان الشباب يموتون في سن الشيخوخة. ومهما يكن من أمر فإن الذي لا شك فيه هو أن الأحزاب المعاصرة تنزع إلى تنظيم داخلي استبدادي يحمل في طياته جراثيم فناء حرية الأفراد. ومن هنا كانت الأهمية الخاصة التي تتسم بها اليوم مشكلة تقييد سلطة الحاكمين.

---

(1) Le Parti Socialiste français.

الفصل الثاني

في تقييد سلطة الحكام(١)

ليست لأية مشكلة سياسية أخرى ما لهذه المشكلة من أهمية خاصة في وقت، وضع تقدم العلم فيه بين يدي الحكام سلطة لم يكن لهم عهد بها من قبل بل ولم تتوافر لحاكم مطلق عبر التاريخ. وفضلاً عن ذلك فإن الأمر لا يقتصر على مجرد التساؤل عن الوسائل التي يمكن عن طريقها الحد من هذه السلطة. وإنما يدور التساؤل أولا، وقبل كل شيء عما إذا كان من الملائم الحد من تلك السلطة إذ يرى البعض فيها الخير كل الخير في حين يقدر الآخرون فيها خطراً كبيراً يهدد الحضارة المعاصرة.

المبحث الأول

مبدأ تقييد سلطة الحكام(٢)

إن التعارض الأساسي بين المذاهب الحرة والمذاهب المطلقة يعود هنا إلى الظهور من جديد. ذلك ما سبق أن كشفنا عنه في كافة العناصر التي يتألف منها أي نظام سياسي. وقد آن الأوان للبحث في مصدره الأصلي: فهناك فلسفتان، وهناك مذهبان عامان عن الإنسان، وهناك نظرتان إلى

---

(1) La limitation des gouvernants.
(2) Le principe de limitation.

الحياة. وكل منهما يتعارض لا في نتائجهما فحسب وإنما من حيث جوهر كل منهما وبالإضافة إلى ذلك تختلف التسميات التي تطلق عليها باختلاف العصور والكتاب، ونحن نسمى إحداهما بالمذاهب الفردية والثانية بالمذاهب الاشتراكية. وتلك عبارات دارجة مألوفة من غير شك، وهي وإن كانت قد تؤدي إلى شيء من الغموض واللبس والثانية تصنيعة خاصة إلا أنها تعد في نظرنا ذات ميزة في إبراز جوهر وحقيقة كل مذهب منهما.

فالمذهب الاشتراكي يستهل دعوته بفكرة أساسية غير مصقولة وينقصها الوضوح: "ما الأفراد إلا تلك العناصر التي تتكون منها الهيئات الاجتماعية التي تعتبر وحدها كائنات قائمة بذاتها بل وحدات متميزة عن غيرها". فهناك وجه شبه وثيق بين الهيئة الاجتماعية وجسم الإنسان: فالخلايا التي يتكون منها هذا الجسم، يمكن في واقع الأمر أن تعيش منفصلة عنه عند الاقتضاء وذلك على نحو ما أكدته تجارب معامل. ومع ذلك فهذا وضع غير عادي بل إنه أمر شاذ. وتلك الخلايا مصيرها حتماً إلى التجاذب والتجمع والانضمام ليتكون منها جسم الإنسان. وعلى غرار ذلك حالة الأفراد فهم مهيئون بطبيعتهم للاندفاع نحو التجمع والتضافر ثم يخضع بعضهم لبعض فيكونوا الجماعات. وكما أن الحياة الخاصة لكل خلية تخضع حتماً لمقتضيات جسم الإنسان. كذلك حياة كل فرد يجب أن تخضع دائماً لضروريات الهيئة الاجتماعية، فالفرد ليس بشيء وإنما الجماعة هي كل شيء[1] وبالأحرى فإن الأفراد لا يعتد بوجودهم لذواتهم وإنما هنالك

(1) L'individu n. est rien, la communauté est tout.

فقط أعضاء في الجماعة البشرية يقتصر دورهم الوحيد على القيام بوظائف اجتماعية.

وهذا المذهب ليس بجديد. بل من حقه أن يفاخر بأنه أقدم عهداً من المذاهب الفردية وقد وجدت نواته الأولى في عقل الرجل البدائي حيث تصور الإنسان نفسه بادئ الأمر كعنصر لا ينفصل من المجموع ومرتبط بمطالب الجماعة وعاجز عن الوجود خارجها. وقد اقتضى الأمر مئات السنين بل آلاف السنين لكي يفلت الإنسان من هذا الغشاء الاجتماعي ولكن يشعر باستقلاله ببطء وعلى نحو تدريجي.

ولكن بعض أصحاب النظريات حاولوا إذ ذاك أن يبينوا للإنسان أن هذا الاستقلال لم يكن إلا خداعا: وبذلك ارتفعت فكرة الجماعة من حيز الواقع إلى مصاف المذاهب. وإذا استحال علينا تعرف تاريخ تطور هذا المذهب فلنكتف إذن بذكر بعض المؤثرات الهامة التي قيضت له اليوم سبل النجاح والتوفيق. فهناك اتجاه المفكرين الألمان وبصفة خاصة هيجيل الذين ضاعوا فكرة متيافيزيقية[1] عن الدولة وهي فكرة، وإن كان الغموض يكتنفها إلا أنها معروفة بحيث لا تستدعي الوقوف عندها. وعلى عكس ذلك فإن الدور الذي لعبته في هذا المجال المدرسة الاجتماعية الفرنسية، بعد فلسفة دور كيم، هو دور أقل انتشاراً وذيوعاً من السابق عليه. وقد أكدت هذه المدرسة أن الهيئة الاجتماعية عبارة عن كائن حي حقيقي ذي ضمير وإرادة جماعية وأن الصفة الجوهرية للإنسان هي خاصيته الاجتماعية

(١) مما وراء الطبيعة (غيبية).

كما بررت تلك المدرسة خضوع الفرد للجماعة. وقد نقل ليون دوجي آراء دوركيم إلى الميدان القانوني وأقر هذه النتائج عندما هدم فكرة الحق الشخصي للأفراد ولم يعترف لهم إلا باختصاصات خولت لهم ليقوموا بوظائف اجتماعية. وإذا كان كل منهما قد تشرب بنزعة حرة عميقة فإن ذلك لم يكن بذي أثر في موضوعنا. ذلك أن للأفكار منطقها الذي لا يحفل بأحاسيس أصحابها.

ومع ذلك يظل كارل ماركس صاحب القدح المعلي في هذا المضمار ومرد ذلك إلى النجاح الذي يلقاه تلاميذه في وقتنا الحاضر. فهو إذا اتخذ من فكرة الطبقات أساساً لمذهبه الاجتماعي وإذا أكد أن أفكار كل إنسان وعواطفه وإرادته مصدرها العلاقات الاقتصادية التي تحدد مركزه الاجتماعي فقد انتهى، من الناحية العملية، إلى إنكار كل استقلال شخصي حقيقي للفرد. وإذا كان تاريخ الإنسانية ليس إلا تاريخ الصراع بين الطبقات كما يؤكد ذلك صراحة المنشور الشيوعي[1] فليس هناك من سبيل أمام الفرد الذي يحاول الانفصال من الطبقة التي ينتمي إليها، ولا في أن يتصور وجوداً لذاته خارج دائرتها، ولا أن يصمد إزاءها: وهو إن فعل ذلك كان بمثابة النفاية في الجهاز الاجتماعي أو بمثابة الشيء الدخيل عليه وكأنه زائدة لا نفع منها يتعين استئصالها بأسرع ما يمكن، والعمل على تصفيتها على حد قول المعاصرين من تلاميذ ماركس، وما عبارة تقديس الطبقة والحزب التي اعتنقها الشيوعيون المعاصرون إلا اعتناق وامتداد لفكرة تقديس الدولة التي نادى بها هيجيل والتي تستتبع نفس النتائج أي

---

(1) Le Manifeste Communiste.

فناء الفرد لصالح الجماعة.

وبديهي أن مثل هذا المذهب يتعارض أصالة مع كل تقييد لسلطة الحكام الذين يتركز فيهم ضمير الجماعة بأسرها وإرادتها وليس لسلطتهم سوى هدف واحد هو التغلب على كل مقاومة يبديها الأفراد أمام مطالب الجماعة.

أما المذهب الفردي فإنه يصل إلى نتائج مضادة لذلك تماماً، وهو أمر طبيعي إذ أنه يبدأ من مقدمات مختلفة.

وفي نظره أن الجماعة ما هي إلى حقيقة ثانوية ووجودها تبعي بالنسبة لوجود الفرد الذي عليه المعول أولا، وعلى العكس، فكل إنسان وكل فرد يكون وحدة جوهرية وحقيقة أساسية. ومما لا شك فيه أن الإنسان حيوان اجتماعي وأنه عاجز عن سد مطالبه وهو في حالة العزلة. وأن حياة الجماعة هي إذن ضرورة لابد منها وهي ضرورة موفقة في أغلب الأحيان. فالجماعات تحافظ على قيم الحضارة وتوزع مزاياها على أعضائها. ولكن يظل الفرد الهدف الأسمى الذي يجب أن يخضع له كل شيء. ويقتصر دور الجماعات على أن تكفل للفرد إمكانيات الحياة و التقدم التي توافق طبيعته الخاصة. وبعبارة أخرى فإنه بدلاً من أن يكون اجتماع الأشخاص داخل الهيئة الاجتماعية شبيهاً بتجمع الخلايا لتكوين جسم الإنسان حيث يكون كل عنصر من العناصر التي يتكون منها خاضعاً لتوازن المجموع الذي هو بمثابة القيمة العليا، فإنه يمكن مقارنته هنا باجتماع لوحات داخل معرض للرسم إذ يكون الأمر الجوهري في إبراز قيمة كل عمل فني خاص

على حدة وليس إبراز تناسقها الشامل العام في مجموعها.

ومن الأهمية بمكان بيان تطور المذهب الفردي إلى جانب النظريات الجماعية ونحن لا نطمع في ذلك داخل مثل هذا الإطار الضيق الذي يطويه مع الأسف الشديد هذا الكتيب الصغير، وكل ما نرنو إليه في هذا المقام هو بيان الدور الأساسي الذي قامت به المسيحية: ففي العصور القديمة، وحتى في العهدين الإغريقي والروماني، كانت الهيئة الاجتماعية، أو الجماعة أو المدينة تأتي قبل الفرد في المرتبة الأولى بشكل واضح. ويكفي الرجوع إلى جمهورية أفلاطون للتأكد من ذلك وإلى الأسباب التي أيدها سقراط لتبرير رفض التهرب من تطبيق القوانين العادلة فالمسيحية حين قررت، على عكس ذلك، أن الإنسان إن هو إلا صورة الإله وشبيهه وكأنه إشعاع من روح الله وقبس من نوره الخالد. فإنها بذلك تكون قد غيرت هذه النظرة تماماً وقلبت تلك النظرية على أعقابها فليس للجماعة روح، ومن ثم تعين أن تخضع مقتضياتها لضرورات سلامة كل فرد من أفرادها.

وهذا الطابع الفردي بكل معنى الكلمة والذي اتسمت به الفلسفة المسيحية ظل طويلاً في زوايا النسيان بسبب التنظيم الرئاسي المتدرج الدقيق لكيان الكنيسة الكاثوليكية بل وبسبب كفاحها المرير الذي لم يفتر خلال قرون كثيرة ضد الإلحاد. وبالتالي ضد جهود بعض الأفراد في نشر آرائهم المستقلة في حملاتهم ضد ما كانت تؤمن به عادة الجماهير من أفكار سادت عصورهم وكان لابد من ظهور حركة الإصلاح وإعلان مبدأ حرية التفكير الذي قامت عليه بقصد الوصول إلى كافة آثار المسيحية في ميدان الفلسفة الاجتماعية ومع ذلك فإن مذاهب رجال الدين في القرون

الوسطى بشأن حق المواطنين في عصيان القوانين الجائرة كانت تسمح فعلا وقت ذاك بتقدير مداها على نحو تام.

والكنيسة الرومانية إذ وقفت في هذه السنوات الأخيرة إلى جانب جميع الذين يكافحون ضد استبداد بعض الحكام المعاصرين، فإنها تكون قد سلكت ذات السبيل المتفق ومبادئها التقليدية.

وفي القرنين السابع عشر والثامن عشر حاولت إحدى المدارس الفلسفية إقامة المذاهب الفردية على أساس منطقي ومدني أي غير ديني بحت، يجردها تماماً من الطابع المسيحي. فافترضت لذلك وجود حالة طبيعية عاش الناس فيها بغير حكام ولا قوانين، خرجوا منها بمحض إرادتهم فابتدعوا السلطات العامة بمقتضى العقد الاجتماعي مؤكدين بذلك أن الفرد سابق في وجوده على الجماعة، وأنها بحكم الضرورة تأتي في المرتبة الثانية بعد الأفراد. ثم أضحى تقييد سلطة الحكام نتيجة منطقية للصك الاجتماعي سواء أكان قد نوه بذلك التقييد أم لا وهذه النظرية البارعة التي نادى بها جان جاك روسو في العقد الاجتماعي لم تعد بعد مقبولة لدى المعاصرين الذين يعتبرون حالة الطبيعة فرضاً خيالياً لا يتفق مع الواقع من الأمر.

وعلى أية حال فإن المذهب الفردي يتجه إلى اعتبار دور الحكام مقصوراً دائماً على استبقاء الروابط الاجتماعية الضرورية لتقدم الفرد. وفي أن مقتضيات هذا التقدم هي التي تعين حدود سلطة الحكام. ولكل فرد بالضرورة دائرة من الحرية يحتفظ بها لنفسه ومجال خاص به لا يجوز

للسلطات العامة أن تنفذ إليه. وقد تذعن الجماعة للفرد في أية منازعة تقوم بين الطرفين.

وعلى ذلك فإن أنصار المذهب الفردي لا ينخدعون بالأوهام ولا يعتقدون أن الحكام سوف يرضون طواعية بمراعاة القيود التي فرضت على نشاطهم بتلك الكيفية. بل كانوا على خلاف ذلك متشائمين وقالوا إن كل إنسان يتمتع بسلطة على الآخرين فإنه يميل بطبعه إلى التعسف في استعمالها. وكشفوا عن بواطن الفساد الكامنة في ثنايا السلطة. وقد بذلوا أقصى الجهد في سبيل استنباط الوسائل الفنية التي تحقق عملياً الحد من نزعات الحكام. وهكذا صارت مشكلة الوسائل الفنية التي تهدف إلى الحد من سلطة الحكام هي أحد الأركان الجوهرية في نظرية النظم السياسية.

المبحث الثاني

الوسائل الفنية لتقييد السلطة

إن الحد من سلطة الحكام ظل مكفولاً خلال قرون عديدة، دون حاجة إلى الاستعانة بالنظريات أو الالتجاء إلى سبل المنطق وذلك بفضل العقبات المادية التي كانت تعترض طريق نشاطهم. وأياً كان استبداد كنجيز خان أو طغيان تيمور لنك فإنه كان ينحصر في رقعة محدودة لا تبعد كثيراً عن عاصمة ملكهم. بل وحتى على فرض اشتداد وطأة مثل ذلك الحكم في العاصمة نفسها فإنه كان يهدد بخطر إثارة الفتن التي لم تقو دائماً سيوف

الجيش ولا رماحه على مقاومتها.

ولقد تغيرت الظروف وهيأ التقدم الكبير الذي طرأ على سبل المواصلات للحكام وسائل للاستعلامات والرقابة لا تقاس بها وسائل القرون السابقة، ذلك أن رئيس مجلس الوزراء الفرنسي أصبح اليوم أكثر إلماماً بشئون بلاد (واجا دوجو) من إلمام لويس الرابع عشر بشئون مدينة أورليانس. ومع أن تقدم الأسلحة الحديثة يجعل استعمالها وقفاً على الأخصائيين وحدهم، إلا أن قوتها المدمرة تجعل المزودين بها في مأمن من كل حركة شعبية بعد اليوم، وذلك على حد قول تروتسكي: بأنه لا يتصور أن تقوم ثورة ضد الجيش. وأخيراً فإن الرقابة الحكومية على الصحافة والإذاعة والسينما والتربية تسمح بانتشار الدعاية الضخمة التي يصعب مقاومة الجماهير لها على طول الزمن.

وهكذا فإن تطور العلم الحديث كان من آثاره منح الحكام سلطة تمكنهم أصالة من التغلب على جميع العقبات المادية، ومن هنا كانت الأهمية الحالية للبحث عن الوسائل الفنية التي من شأنها الحد من هذه السلطة وصعوبة هذا البحث أيضاً.

ويمكن السعي وراء تحقيق هذا الهدف عن طريق ثلاث وسائل مختلفة:

فيمكن أولاً محاولة إضعاف سلطة الحاكمين أنفسهم بطريق مباشر. كما يمكن على خلاف ذلك العمل على تقوية مركز المحكومين وقدرتهم على المقاومة، ويمكن أيضاً كبح جماح الحكام في هيئة معينة وذلك عن طريق تدخل حكام هيئة أخرى بواسطة الرقابة المتبادلة.

تقييد سلطة الحاكمين عن طريق إضعافها

اتبعت في هذا الصدد ثلاثة أساليب رئيسية: الانتخاب، وفصل السلطات والرقابة القضائية.

بينا عند دراسة النظم الديموقراطية أن انتخاب المحكومين للحكام يعتبر من أمضى الوسائل في تقييد السلطة، فكلما كان الانتخاب في حقيقته حراً ونزيهاً فذلك يلزم السلطات بتقديم حساب للشعب عن أعمالها ويضع أشد الجزاءات لهذا الهدف: ونعني به الإقصاء عن السلطة: وخشية الناخب هي بداية سلامة الحكم عند من يتولاه.

ويجدر مع ذلك عدم المبالغة في هذا الصدد، إذ أن قوة النسيان عند الشعوب تكاد تكون بغير حد. فالواقع من الأمر أن الناخبين يصدرون حكمهم على الحكام أغلب الأحيان تبعاً للسياسة التي ينتهجونها خلال الشهور الستة الأخيرة، الأمر الذي يترك لهؤلاء الحكام مطلق الحرية في تصرفاتهم خلال أربعة أعوام ونصف في بلد مثل فرنسا حيث تتجدد المجالس النيابية كل خمس سنوات، وفضلاً عن ذلك فإن الشعوب سهلة الانخداع والتضليل. ولا ننسى أن الدعاية البارعة تسمح للحكام بجعل المحكومين يتقبلون في يسر الكثير من الأمور، وأخيراً فإن الناخبين شديدو الحساسية بما تتملق به الحكومة عواطف الجماهير ولأنهم يستمرئون الظلم أو العسف في استعمال السلطة من حكامهم بغير امتعاض كلما كانت ضحاياهم القلية التي هي خليقة بالرعاية والحماية ضد انحراف الحكام

وتجاوزهم لحدود سلطتهم.

وعلى الرغم من كل هذه القيود يظل انتخاب الحكام من أمضى وسائل تقييد سلطتهم: فهناك دليل واضح على صدق ما نقول، يبدو في عصرنا الحديث، في التطابق التام بين الحدود التي تفصل البلاد ذات الحكومات المعتدلة وتلك التي تقوم فيها الحكومات المطلقة من جهة، وبين الحدود التي يمكن رسمها بين الشعوب ذات الانتخابات الحرة، وتلك التي لا تعرف للانتخابات سبيلاً، أو لا تعرف منها طرق مبتكرة من الانتخابات الموجهة.

وتقسيم السلطات بمعنى فصلها وتوزيعها هو أحد الوسائل الفعالة في الحيلولة دون السيطرة المطلقة للحكام على المواطنين، وقد أشرنا إلى ذلك في موضعه من قبل مع التذكير بالعبارة البليغة الشهيرة التي رددها منتسكيو حيث قال: "إن السلطة تحد السلطة".

ويجب أن يفهم تقسيم السلطات مع ذلك على أوسع معاني العبارة لا على أنه فصل للسلطات من الطراز الثلاثي التقليدي: التشريعية والتنفيذية والقضائية. صحيح أن لهذا التقسيم ولا شك مزايا مؤكدة: أهمها بصفة خاصة استقلال السلطة القضائية بالنسبة للسلطتين الأخريين (كما هو حاصل مثلاً في الدول الأنجلوساكسونية) ففي ذلك ضمان كبير للمواطنين ضد تعسف الحكام في استعمال سلطتهم، ومع ذلك فهنالك صور أخرى من توزيع السلطات قد يكون لها من المزايا ما يمكن إضافته لتلك المزايا السالف الإشارة إليها. مثال ذلك ازدواج المجلسين في نظر

الداعين إليه. فهو الذي يقينا شطط المجلس الواحد واندفاعه ويجدر بنا أن نذكر في هذا الصدد أيضاً ذلك الدور الذي لعبه نظام الأحزاب الثلاثي المشهور في فرنسا في الفترة التي تقع بين عام ١٩٤٤/ ١٩٤٧، وكان من آثاره أن اختص كل واحد من الأحزاب الكبيرة المؤلفة بقطاع مستقل من النشاط الحكومي تحت ستار السلطة الاسمية المجردة لرئيس مجلس الوزراء، الذي كان يشبه إلى حد كبير، الملوك الخاملين المتقاعسين، وبذلك أمكن تفادي دكتاتورية الحزب الواحد. ومن الفقهاء من يعتبرون نظام الاتحاد المركزي، ونظام اللامركزي من صور توزيع تلك السلطات. ولعل الأمر متعلق هنا بالتقسيم في قطاع هو رأسي وليس بأفقي. والحقيقة أننا في صدد ظاهرة جد مختلفة نود أن نتصدى لبحثها عما قريب.

وينبغي فضلاً عن ذلك التنبيه إلى ضرورة الفرقة بين تطبيق نظام فصل السلطات في المجال القضائي، وبين ما أسميناه بالرقابة القضائية. ونعني بذلك وضع طائفة من القواعد القانونية المعينة لتعريف سلطات الحاكمين وبيان مداها تقوم على تطبيقها هيئات قضائية مستقلة، فليس المقصود هنا فصل المحاكم عن الهيئات الأخرى فحسب، ابتغاء إضعاف السلطة العامة للحكام، وإنما أيضاً منحها حق الرقابة، وحق التنظيم على الهيئات السياسية والإدارية مع السهر على كبح جماحها.

والرقابة القضائية الكاملة ينبغي أن تكون من درجتين:

١- الرقابة على مشروعية أعمال السلطة التنفيذية وهي التي ترمي إلى منع تعسف الإدارة في تنفيذ القوانين التي يقرها البرلمان: ويعد الطعن

بإساءة استعمال السلطة أمام مجلس الدولة كما هو الحال في فرنسا من أحسن الأمثلة لهذا التنظيم.

٢- وثانياً الرقابة على دستورية القوانين على نحو يحول دون مخالفة البرلمان لنصوص الدستور وإعلان حقوق الإنسان ولعل في النظام الأمريكي مثلاً طيباً يقتدي به في هذا المقام. وليست الرقابة الأخيرة أقل ضرورة من الأولى. فبدونها يفقد مبدأ الدستورية علة وجوده تماماً.

ولما كان أي قانون، هو والعدم سواء، ما لم تكن هناك محاكم تكفل له الاحترام والاعتبار، كذلك الدستور لن يكون سوى ألفاظ جوفاء ما لم تكن هناك رقابة فعالة لدستورية القانون، وإلا فما فائدة صياغة نص يهدف إلى وضع حد لمشيئة الحاكمين غير المشروعة ما لم ينص على جزاء فيها لقمع كل مخالفة لذلك النص أو الخروج على مداه.

الحد من سلطة الحاكمين عن طريق تعزيز سلطة المواطنين:

في هذا التوتر المستمر بين الحاكمين والمحكومين ولعله الظاهرة الأساسية في التطور الاجتماعي الحديث، يمكن تفادي استبداد الأولين بالآخرين إما بإضعاف سلطان أولئك وإما بزيادة قوة هؤلاء. وليست التفرقة مع ذلك تامة الوضوح دائماً بين هذين النوعين من الوسائل. فالانتخاب مثلاً، وهو الذي يضعف من سلطة الحاكمين على النحو المتقدم، هو أيضاً سلاح في أيدي المحكومين ومع ذلك فإن بعض الأساليب الفنية الخاصة تندرج بوضوح تحت هذه الطائفة الثانية، ومن قبيل ذلك أساليب الديمقراطية شبه المباشرة. وكذلك ما سنطلق عليه عبارة (تطور

السلطات الخاصة).

ونعني بالسلطات الخاصة جميع المنظمات التي ينشئها ويوجه نشاطها المواطنون والتي تهيئ لهم فرصة إمكان مقاومة سيطرة الدولة ودفع غلوائها. ففي الأزمان الغابرة كان أصحاب الإقطاع يتحدون الملك من أعالي قلاعهم الحصينة، أما اليوم فإن المشروعات التجارية والصناعية والملكية الفردية والجمعيات والنقابات والصحف السيارة هي بمثابة المتاريس الواقية من الاستبداد الحكومي، ومع ذلك علينا أن نميز بين القوى الكبيرة والقوى الصغيرة. وغنى عن البيان أن تلك القوى الكبيرة إن هي إلا خطر على المواطنين أولئك الذين تحميهم من استبداد الدولة ولكنها كثيراً ما تطغى هي بدورها عليهم فتحل استبدادها محل استبداد الدولة، ويكون من نتيجة ذلك أن القضاء على تلك القوى الكبيرة، وإن كان من شأنه أن يترك الفرد أعزل أمام جبروت الحكام إلا أنه قد يوحي إليه بأنه محاط بسياج من الحرية: آية ذلك ما أحس الشعب به نحو الملك في العهد القديم من عرفان بالجميل لأنه خلصه من استبداد الإقطاع وطغيان رجاله، وكذلك يقف الشعب اليوم متيقظاً ضد نظم الاحتكار الاقتصادية دون أن يدرك تماماً سر موقفه هذا. وعلى عكس ذلك كله، فإن القوى الصغيرة السالف الإشارة إليها ليس فيها مثل هذا الضرر ولا تنطوي على شيء منه وإنما هي تزود الفرد بالقوة والبأس اللازمين لمقاومة كل أنواع الاستبداد: الإقطاعيين والملك معاً. بل ونظم الاحتكار الاقتصادية والدولة على حد سواء. من ذلك مثلاً تملك مساحة من الأرض أو ممارسة التجارة أو مباشرة الحرفة. وبصفة عامة كل ما من شأنه أن يهيئ للإنسان الاستقرار الاجتماعي ولعل

أصدق تعبير على ذلك هو في المثل القديم بأن كل فحام سيد في داره، وفي خرافة الطحان الخالي البال الشهيرة، مما يؤكد معنى الحد من سلطات الحكومة.

ولعل مما يؤسف له أن المذاهب الموجهة وما صاحبها من تطور فني في وسائل الإنتاج ترمي كلها، وباستمرار إلى إضعاف هذه القوى الخاصة والإقلال من شأنها بل وتكاد تقضي عليها كلية، ولا شك في أن ذلك انتقاصاً مباشراً من حرية المواطنين يتولد من الحد من الاستقلال الذاتي لكل منهم وتهديداً متواصلاً بالانتقاص غير المباشر عن طريق إلغاء أقوى الحواجز التي تعترض السلطة المطلقة للحكام وفي ذلك أشد الخطر وأوخم العواقب. على أن كل واحد من هذه الأوضاع المفردة لو أخذ على حدة، فإنه لا يعد عقبة من شأنها أن توقف شطط السلطان. وإنما تنشأ قوة مثل هذه العقبات من تراكمها فتتآزر فيما بينها لصالح العدد الكبير من المواطنين. آية ذلك ما ورد في الأسطورة التي تمثل العملاق (جاليفر) في بلاد الليليبوت، وقد شد وثاقه إلى الأرض بالآلاف المؤلفة من الأربطة والقيود كل منها على حدته تافه متراخ ومع ذلك فإن شد بعضها إلى بعض يؤلف عروة وثقى هيهات أن تنفصم. أما اليوم فإن ذلك العملاق جاليفر قد حطم واسفاه، تلك الأربطة والقيود الواحد تلوى الآخر، وصار جمهور المواطنين في ذلك البلد أمامه وجهاً لوجه عزلاً من كل مناعة يواجهون بها نزوات سلطانه الباطش.

ومع ذلك فمن الإسراف القول بأنهم على الدوام مجردون من كل مقاومة، ما دامت أساليب الديموقراطية شبه المباشرة تهيئ للمواطنين وسيلة

قوية للعمل ضد بطش السلطان. ومن المألوف أن تدرس تلك الأساليب بصدد اختيار الحاكمين كحل وسط بين الديموقراطية المباشرة والديموقراطية النيابية السابق وصفهما.

ففي الأول يمارس الشعب بنفسه السلطة. أما في الثانية فإنه يتخلى عنها كلية لنوابه. والحال على خلاف ذلك من النظام شبه المباشر حيث يشارك الشعب حكامه في توجيه سياسة الأمور سواء بإمكان إلزامهم بحث موضوع معين عن طريق حق الاقتراع أم بوجوب تصديقه واعتماده لقراراتهم حتى يمكن تطبيقها ويكون ذلك عن طريق الاستفتاء التشريعي أو حق الاعتراض عليها ويتضح من ذلك أن هذه الأساليب ليست لها أية علاقة باختيار الحكام، وأن التناسق الذي يقام في هذا الشأن بين النظم المباشرة وشبه المباشرة والنيابية إن هو إلا محض خيال. فليس هناك إذن ما يمنع من استعمال حق الاقتراح والاعتراض والاستفتاء التشريعي في نظام مطلق يختار الحكام فيه عن طريق الوراثة أو التجديد الذاتي وبذلك لا يبقى للديموقراطية شبه المباشرة التي يفاخرون بها شيء من الطابع الديموقراطي بالمعنى المحدد لهذا التعريف.

وتزويد المحكومين بأداة تكفل تقييد سلطة الحكام هو الغاية الحقيقية من هذه الأساليب ذات الأثر الفعال في هذا المقام، ما دام أن من شأنها إحباط قرارات الحاكمين على نحو مباشر. فلم يبق إذن سوى العناية بدراسة تطبيقها في ذلك البلد الذي حمل لواءها وحرص على البلوغ بها أوج مراتب الكمال. ونعني به سويسرا، لإمكان الحكم على مزاياها التي لا شك في أنه يقابلها من الناحية الأخرى بعض المساوئ:

من ذلك ما ذكروه على سبيل الاعتراض من بطء هذا النظام وما يستتبعه من ميل إلى المحافظة على القديم (نفور الشعب دائماً من كل تجديد).

والخشية من ملل الناخبين الذين يدعون كثيراً إلى صناديق الانتخاب. وتلك عيوب حقيقية جدية لا سبيل إلى إنكارها ومع ذلك فمما لا شك فيه أن كفة المزايا ترجح المساوئ بشكل واضح في ميزان الحكم.

تقييد سلطة الحاكمين عن طريق النظام الاتحادي:

أما تقييد السلطة عن طريق النظام الاتحادي فإنه يتكون أصالة من سلطة الحكام إزاء المحكومين في جماعة معينة عن طريق تدخل طرف ثالث، وهو في هذه الحالة حكام هيئة اجتماعية أخرى. ولو كان الأمر قاصراً، كما ذكرنا في هذه الصفحات على أمة واحدة وعلى ما قد يحدث فيها من العسف في استعمال السلطة والانحراف بها إلى غير مقصدها فإنه يمكن عندئذ تمييز نوعين من تقييد سلطة الحكام عن طريق تطبيق أساليب النظام الاتحادي:

تقييد السلطة عن طريق الاتحاد الداخلي وتقييدها عن طريق رقابة دولية.

فسويسرا والولايات المتحدة هما الطراز النموذجي للأمم التي تقيد سلطة الحكام فيها بقيام نظام اتحاد داخلي فكل منها يتكون من اتحاد جماعات مستقلة عن بعضها البعض إلى حد كبير (الولايات الأمريكية والدويلات السويسرية) حيث يتمتع حكام الدويلات بسلطات واسعة

جداً تحد من عمل السلطة الاتحادية. فمثلاً كون البوليس والتربية والعدالة تابعة أساساً للولايات الأعضاء في الاتحاد وليس للحكومة المركزية الاتحادية فيه ضمان كبير يقي الشعب مما قد تنحرف إليه هذه الحكومة الأخيرة من سوء استعمال السلطة.

وإذا نظرنا إلى هذا النظام من زاوية معينة فقد نرى فيه لوناً من ألوان نظام الفصل بين السلطات فصلاً رأسياً يتعارض مع الفصل الأفقي التقليدي المألوف، أو ليس من نتائجه إذن توزيع الاختصاصات الحكومية بين السلطات الاتحادية والموحدة؟ على ما هو أوسع من ذلك معنى. إذ أن اعتبار هذا النظام مجرد مظهر فني لتوزيع السلطات فيه إغفال لحقيقة أمره وطبيعته وجوهره التي تتمثل في رغبات شعوب الهيئات الاتحادية في أن لا تفنى كلية في كيان ذلك الاتحاد.

فالوضع هنا لا يتعلق بسلطة حكومية لجماعة بشرية واحدة، توزع بين عدة هيئات داخل تلك الجماعة وإنما بسلطات حكومية لجماعات بشرية غير متجانسة بل تطغى عليها عوامل الغيرة فيما بينها بحيث تتجه كل منها إلى الاعتزاز بنفسها والحرص على استقلالها الذاتي والاستمساك بالفوارق التي تفصل بينها. الأمر الذي يحفظ التوازن ويحد من شطط سلطات الجماعة العليا الناشئة من اتحاد تلك الجماعات البشرية السالف ذكرها.

فتقوية هذا النظام هي بلا شك وسيلة جد فعالة لتعزيز الديموقراطية، والحرية ولدفعهما قدما إلى أعمق الآفاق. حتى ليذهب البعض إلى الظن بإمكان مزاوجة هذا النظام الاتحادي الإقليمي باتحاد فني يمثل داخل الدولة

الطوائف المهنية أو الهيئات الفكرية: كالنقابات والمشروعات الجماعية والجامعات، والكنائس... الخ. وهذه الأفكار تبدو لنا صائبة، وبالتالي جديرة بكل تشجيع. وعلينا مع ذلك ألا نغفل أن الاتحاد لا يجوز أن يكون مصطنعاً وأن الجماعات التي يمكن أن تتمتع باستقلال حقيقي هي وحدها تلك التي لها كيان حقيقي طبيعي يتبلور في الواقع من الأمر.

ومع ذلك فإن الاتحاد الكامل لا يمكن حصره في الإطارات الداخلية وحدها من الدول: لأنه يقتضي تجمع الدول نفسها في ظل جماعة أكثر منها اتساعاً ولها عليها سلطة الرقابة الدولية ويكون في مقدورها وحدها تلافي سوء استعمال حكام الدول لسلطاتهم.

ومثل هذا، الرقابة لم توجد بعد. ومع ذلك فإن الشعوب تحس بهذا النقص في وقتنا الحاضر. وظاهر أن الحرص على تحقيقها بخلقها وإنشائها لهو من أول الواجبات الملحة التي يجب أن تعني بها الأمم المتحدة. ويجب أن يلغي المبدأ القديم القائل بعدم التدخل في الشئون الداخلية للدول، وكل تنظيم دولي يقتضي التدخل كما رأى ذلك بحق الداعون للحلف المقدس ومع ذلك فإنه بدلاً من التدخل الحيلولة بين الشعوب والحرية على نحو ما فعل هذا الحلف، فإن الأمم المتحدة عليها أن تتدخل لمد أروقة الحرية وكفالتها. ويحسن أولا تعريف الحد الأدنى من الحقوق الأساسية التي يجب أن تكفلها لجميع الأفراد دساتير كل أمة وقوانينها، حرية الفكر الديني والصحافة وتكوين الجمعيات وحرية الانتقال، والحماية ضد القبض التعسفي وسوء المعاملة... الخ. وعندما يتم هذا العمل التمهيدي، فلابد أن يكون تحت تصرف الأمم المتحدة منظمة للرقابة الفعالة الكاملة إلى

أبعد الحدود: فيجب أن يكون هناك مفتشون دوليون يتمتعون بحصانة دبلوماسية خاصة لهم حرية الدخول في جميع أقاليم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة حيث يمكنهم التحقق باستمرار من تطبيق المبادئ الديموقراطية التي تضمنها الإعلان الحالي لحقوق الإنسان. فيقومون في المكان الذي ينتقلون إليه، بكافة أنواع التحقيق، ويتلقون الظلامات والشكاوى ويزورون المعسكرات والسجون ويتصلون على انفراد بالمحبوسين والمعتقلين السياسيين وغيرهم وهم، إذ يقومون بوظيفة النيابة العامة، يمكنهم أن يرفعوا إلى محكمة العدل الدولية كل انتهاك من حكومة إحدى الدول للحريات المقررة رسمياً ويكون لتقاريرهم حجة المحاضر التي يحررها المحلفون من رجال الضبطية القضائية، ويكون لأي فرد من أية دولة كبيرة كانت أو صغيرة الحق مع ذلك في التقاضي مباشرة إلى محكمة العدل ولا يجو لها أن ترفض نظر شكواه. وتبلغ أحكام المحكمة لمجلس الأمن الذي يتعين عليه تنفيذها فوراً مستعيناً في ذلك بجميع وسائل الإكراه الموضوعة تحت تصرفه إزاء الأمة التي ارتكبت خرقا لمبادئ الديموقراطية دون أن يكون في الإمكان إبداء أي اعتراض توقيفي أو القيام بأية مناورات تسويقية لمنع هذا التنفيذ. ولو كانت هذه القواعد البسيطة مطبقة لما كانت الأمم المتحدة مجرد اجتماع أكاديمي للدبلوماسيين لا يثير اهتمام الشعوب، ولصارت حقاً منظمة حية يشد من أزرها حماس الملايين من البشر وإيمانهم بها. وقد يعترض على ذلك من غير شك أنصار المذهب الواقعي، فيقولون إن مثل هذه الأحلام يصعب تحقيقها ولن تسنح الفرصة لذلك وإنما أغرانا بها الميل إلى وصف مدينة خيالية جديدة لا محل للتحدث عنها بعد إذا

استبعدنا كل تفكير فيها في مستهل هذا الكتاب.

ويؤسفنا أن نقرر بأن أنصار هذا المذهب الواقعي ليسوا مخطئين تماماً فمن الواضح أنه من العبث الاعتقاد بإمكان تطبيق هذه المبادئ دون أن تصطدم بمقاومة عنيفة: فهذا هو مصير كل جديد وكل تقدم يقلب العادات المستقرة رأساً على عقب. فلابد إذن من مواصلة الجهود الطويلة في مثابرة مقرونة بالصدق والعزيمة لقطع مراحل متعاقبة من التقدم قبل بلوغ الهدف الذي رسمناه في هذا المضمار.

فإذا انعقد العزم على تحقيق ذلك فلابد من إحراز نجاح جزئي على الأقل خلال بضع سنوات. بل علينا أن نضاعف جهودنا أكثر من ذي قبل.

الجزء الثاني

النظم السياسية المعاصرة

لا نستطيع أن نتناول بالتحليل هنا جميع النظم السياسية التي تسود العالم في الوقت الحاضر. ذلك أولاً لأن مؤلفاً يبلغ أضعاف حجم هذا الكتاب لا يتسع ذلك مطلقاً، وثانياً لأن هذا الوصف سرعان ما يصير مملاً لجريانه على وتيرة واحدة ولذا فسنقتصر على دراسة بعض النظم النموذجية التي يمكن إلحاق الأخرى بها كما ترد الفصائل إلى الأنواع والأنواع إلى الأجناس في تصنيفات علم الحيوان. ولكن الصعوبة كلها في اختيار النماذج المناسبة.

ويتوقف الاختيار المذكور بصفة جوهرية على أساس التصنيف الذي يؤخذ به، ذلك أن التحليلات السابقة قد أظهرت أن كثيراً من أوجه التمييز المختلفة ممكنة في هذا الشأن.

فيمكن التفكير أولاً في اتخاذ مبدأ اختيار الحكام نقطة ابتداء الأمر الذي يؤدي إلى مقارنة:

١- البلاد ذات الانتخابات الحرة (انجلترا- الولايات المتحدة- فرنسا) التي تحجم السلطات العامة فيها عن أي تدخل في الدعاية وأي اضطهاد للمعارضين وعن كل تدخل في نتائج الانتخابات.

٢- البلاد ذات الانتخابات الموجهة (دول البلقان) حيث يضعف من

نزاهة الانتخابات، ألوان الضغط الحكومي على المرشحين وعلى ناخبي المعارضة كما يؤثر فيها القيود المفروضة على دعايتهم والخوف من أعمال الانتقام، وإن كان يبقى أمام المعارضة على كل حال فرصة تقديم المرشحين وإحراز بعض الأصوات.

٣- البلاد التي تأخذ فيها الانتخابات شكل الاستفتاء السياسي (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية) حيث يتقدم المرشح الرسمي الوحيد للناخبين الذين لا يبقى أمامهم بعد ذلك إلا ترك أوراق الانتخاب على بياض أو الامتناع عن التصويت.

٤- البلاد التي ليس فيها انتخابات (اسبانيا- الصين) التي يختار فيها الحكام بأساليب أوتوقراطية خالصة.

ورغم أن هذا التقسيم شيق في حد ذاته إلا أنه يشوبه القصور. فهو لا يقيم الوزن مثلاً لأوجه الخلاف العميقة التي تفصل النظام الإنجليزي عن النظام الأمريكي عن النظام الفرنسي وهي النظم الثلاثة التي تنتظمها الطائفة الأولى.

فالتمييز التقليدي بين النظام البرلماني (انجلترا) والنظام الرياسي (الولايات المتحدة الأمريكية) ونظام حكومة الجمعية أو المجلس (فرنسا في عهد الجمعيتين التأسيسيتين) أوفى بالغرض قياساً على ما تقدم ولكن طابعه القانوني الصريح الغالب يجعله عسير التطبيق من الوجهة العملية، ففي أي طائفة مثلاً من تلك السالف ذكرها نستطيع أن نضع اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية؟ وما هو المعيار الفاصل بين النظام البرلماني ونظام

الجمعية الوطنية؟

وقد اقترحنا تقسيماً ثالثاً يقوم على تكوين الأحزاب السياسية، وهو تقسيم يميز بين النظم ذات الحزب الواحد (الاتحاد السوفييتي) والنظم ذات الحزبين (انجلترا والولايات المتحدة) وتلك التي تتعدد فيها الأحزاب (فرنسا، إيطاليا، بلجيكا). وتقسيمنا هذا، ولو أنه أكثر واقعية من السابق عليه إلا أنه لا يقوى على النهوض بنفسه. وعلة ذلك أن النظام الانجليزي يختلف اختلافاً كبيراً عن النظام الأمريكي، رغم تشابههما في ميدان الأحزاب، وبالمثل فإن النظام الروسي يختلف عن نظام ألمانيا النازية، أو نظام إيطاليا الفاشية.

فإذا لم نعول على طريقة تكوين الحكومات، وإنما جعلنا قبلتنا مدى سلطان الهيئات العامة والقيود التي ترد عليها، فإنه يمكن التمييز بين: الأنظمة الحرة، وفيها تكوين سلطات الحكام مقيدة بصورة فعالة ويكون استقلال كل مواطن مكفولاً تماماً اللهم إلا في خضوعه للأعباء الاقتصادية المفروضة عليه (انجلترا– أمريكا– سويسرا)، وبين الأنظمة شبه الحرة (بلاد البلقان وبعض جمهوريات أمريكا الجنوبية) حيث يضعف تقييد سلطة الحكام ويقل كذلك ضمان الحريات الفردية، كما يمكن تمييز الأنظمة المطلقة أو الجماعية (الاتحاد السوفييتي) حيث تتمتع السلطات العامة بسلطان مطلق على المواطنين تحت رعاية خاصة بهؤلاء البوليس السياسي فضلاً عن احتكار الصحافة والرقابة عليها... الخ ويكاد هذا التقسيم في مجموعه يتطابق تماماً مع التقسيم السباق، فالانتخابات حرة ونزيهة في الأنظمة الحرة، أما في الأنظمة شبه الحرة، فإن أسلوب الانتخابات الموجهة

هو المعول عليه. أما في النظم المطلقة، فلم تعد هناك انتخابات أو قل أنها صورة وهمية منها على طراز الاستفتاء السياسي، وليس لها من الانتخابات إلا الاسم المستعار. فعلينا إذن أن نسلم بوجود نفس العيوب المشتركة بينهما ونعني بذلك بعدهما عن تحري الدقة، الأمر الذي أدى بالتقسيمين المذكورين إلى الجمع بين نظم متباينة تبايناً عميقاً في كل طائفة واحدة.

فإذا شئنا الاقتراب من الحقيقة إلى أقصى حد ممكن تعين علينا عدم الاعتداد فقط بالحدود التي رسمنا معالمها. والاقتصار على تقسيم اجتهادي من الناحية المنطقية وحاصل القول أنه يمكن نميز في عالمنا الحاضر بين ثلاث طوائف كبيرة من النظم وفقاً للطراز الذي نتخذه أساساً لها: النظام الانجليزي الذي يسود الجزر البريطانية والمستعمرات الحرة ومعظم بلاد أوروبا الغربية، والطراز الأمريكي الذي يسود أغلب أجزاء القارة الجديدة (ماعدا كندا)، والطراز الروسي الذي يشمل الاتحاد السوفييتي والدول الدائرة في فلكه. ولا يوجد خارج هذه النظم المثالية الثلاثة إلا أنظمة بالية عتيقة من بقايا الماضي آخذة في الزوال أو شعوب مستعمرة، أو شبه مستعمرة، ليس لها حكومة مستقلة بتاتاً.

ويجب أن نضع مع ذلك على حدة النظام السويسري الذي يتسم بطابع عميق من الذاتية التي لا مثال لها. وهو لم يتأثر إلا قليلاً بالنظم الأجنبية، كما أنه لم يؤثر بدوره فيها بصورة مباشرة تأثيراً مذكوراً. وأنا لنأسف كثيراً إذ لا يسمح حيز هذا الكتاب الضيق بأن يكرس له جانباً من صفحاته.

الفصل الأول

النظام البريطاني، والأنواع المشتقة منه

يتسم تعريف هذه النظم في حدود الإطار العام الذي تضمنه الفصل السابق بثلاث مميزات مشتركة: وهي أنها ديموقراطية، برلمانية، وحرة.

ووصفها بأنها ديموقراطية معناه أن جميع الحكام فيها يختارون عن طريق انتخابات حرة ونزيهة، وقد يكون اختيار بعضهم، بصفة استثنائية، بطريقة أوتوقراطية هي التعيين مثال ذلك في انجلترا الملك وأعضاء مجلس اللوردات. وتلك ظاهرة مردها إلى البقايا التاريخية من أثار الماضي، وليس لها أهمية عملية من حيث الطابع الديموقراطي للنظام، ذلك لأن الحكام المذكورين مجردون تقريباً في هذه الحالة من كل سلطة فعلية. ودورهم فخري في حقيقته.

وفكرة النظام البرلماني تتعلق بتكوين السلطات العامة وهي تطلق على نوع معين من نظم الفصل المرن بين السلطات أو التعاون بينها، وهو ما وصفناه آنفا. والنظام البرلماني هو شيء آخر غير النظام الذي يقوم فيه برلمان، كما يعتقد الجمهور خطأ- ففي الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية الروسية وسويسرا لا يوجد فيها نظام برلماني وإن وجد فيها بالفعل برلمان.

والقول أخيراً بأن الأنظمة التي من نوع النظام الانجليزي هي أنظمة

حرة، يعني أنها تصدر عن المذهب الفردي وما يقتضيه من تحديد سلطة الحكام، ومع أن أساليب التقييد هنا تختلف تماماً باختلاف البلاد. إلا أنها تؤكد جميعاً التقييد وتطبقه على درجات متفاوتة.

وليست هذه النظم وليدة الإرادة الإنسانية المنبعثة من مذهب منطقي أعدت أصوله مقدماً وإنما هي نتيجة لتطور تاريخي طويل تولدت عنه النظم الإنجليزية ثم اقتبستها وصقلتها بعد ذلك الممتلكات المستقلة وشعوب أوربا الغربية.

المثال النموذجي

النظام البريطاني

إن النظام السياسي الانجليزي المعاصر، شأنه في ذلك شأن جميع النظم البريطانية، لا يتسنى فهمه إلا لمن يعرف أصوله التاريخية تمام المعرفة: ولذا كان لزاماً علينا بيان الخطوط العريضة لهذه الأصول دون الدخول في تفاصيلها.

التكوين التاريخي للنظام الانجليزي:

في العصور الوسطى كانت النظم السياسية وحيدة في كل من فرنسا وانجلترا، ألا وهي الملكية الإقطاعية ثم تطورت في اتجاهين متعارضين في كل من البلدين. ففي فرنسا تخلت الملكية الإقطاعية عن مكانها للملكية المطلقة أما في انجلترا فإنها تحولت أولا إلى ملكية مقيدة ثم إلى ملكية برلمانية ثانياً.

من الملكية الإقطاعية إلى الملكية المقيدة:

يقصد بالملكية المقيدة نوع من النظام السياسي تكون فيه سلطة الملكية الوراثية مقيدة إلى حد ما بواسطة مجلس نيابي، ففي العصور الوسطى نجد في فرنسا على غرار ما كان يجرى عليه الحال في انجلترا، بذور هذا المجلس وأصول كيانه في اجتماعات الإقطاعيين من أتباع الملك حيث كان يطلب منهم المشورة وبصفة خاصة المعونة المالية (أعني حق جباية الضرائب) وهذه المجالس وقد كانت في الأصل مكونة من الأشراف ومن

بعض رجال الدين وحدهم، فقد اتسع نطاقها فيما بعد، بضم الموسرين من أهل المدن إليها ثم تولدت عنها رويدا رويداً مجالس طبقات الأمة في فرنسا، والبرلمان البريطاني في انجلترا.

ولكن الأولى لم يكن لها سوى دور ثانوي بحت، ثم تلاشت نهائياً في بداية القرن السابع عشر، بينما انتزع البرلمان البريطاني من الملك حق الانعقاد في مواعيد دورية كما استخلص لنفسه حقوق هامة في نفس الوقت، ويتضح من النظرة الأولى أن التطور قد سار في اتجاهين مختلفين تماماً في البلدين، حيث سيطر الإقطاعيون في فرنسا على ملك لا سلطان له، وكان يبدو إذن أنهم توصلوا بسرعة إلى فرض رقابتهم النهائية عليه بينما احتفظ الملك في انجلترا بسلطان كبير دائماً، على رجال الإقطاع. والغريب في الأمر أن قوة الملك الانجليزي هذه كانت مصدر ضعفه المستقبل، لأن عامة الشعب وطبقة "البورجوازية" قد اتحدوا مع الأشراف لغاية مشتركة هي القضاء على امتيازات الملك، بينما أعان الشعب الفرنسي، على خلاف ذلك، مليكه في القضاء على سيطرة رجال الإقطاع بحيث صار معها ملك انجلترا ضعيفاً وأصبح ملك فرنسا قوياً في ختام هذه الحركة المزدوجة. وفضلاً عن ذلك فإن الموقع الجغرافي للبلدين قد زاد من قوة هذه التطورات. ذلك أن فرنسا اضطرت تحت تأثير ضغط جيرانها في القارة الأوربية إلى سرعة إنشاء جيش قوي دائم، كان عليها سد تكاليفه من حصيلة ضريبة دائمة كان على مجلس طبقات الأمة أن يبادر إلى اعتمادها. ومنذ ذلك التاريخ كان من المستطاع العمل في غيبة تلك المجالس ثم استغنى عنها فعلا. وعلى عكس ذلك لم يكن لإنجلترا، وهي

جزيرة منعزلة عن القارة الأوربية مثل تلك الاحتياجات الحربية المالية ولذا لم يشأ البرلمان مطلقاً منح حق جباية الضرائب إلا لمرة واحدة الأمر الذي كان يوجب دعوته إلى الانعقاد. كلما مست الحاجة إلى المال، ومن هنا كان نظام الانعقاد الدوري للبرلمان البريطاني ثم توسع هذا البرلمان بمهارة في حق إبراء المشورة، التي ربط بينها وبين سلطته في المسائل المالية، واعتاد أن يقدم للملك عرائض ومشروعات قوانين قبل التصويت على الإعانات المالية، متخذاً من ذلك وسيلة عملية للضغط على الملك.

وفي القرن السابع عشر حاولت الملكية الانجليزية استعادت سلطتها الكاملة والتغلب على البرلمان ولكن خاب سعيها. وفرض أعضاء البرلمان المنتصرين إرادتهم وقاموا باستبدال الأسرة المالكة في عام ١٦٨٨ ولعل في هذا التاريخ بدء قيام عصر لملكية المقيدة بصفة قاطعة.

من الملكية المقيدة إلى النظام البرلماني:

على أن بعض الأنظمة ذات الطابع البرلماني الصحيح كانت قد أخذت ترتسم في الأفق، فمنذ عام ١٣٧٦ كان يجوز لأعضاء مجلس العموم اتهام أحد الوزراء أو أحد كبار موظفي التاج أمام مجلس اللوردات عن جرائم ارتكبها أثناء تأدية وظيفته وتلك هي الطريقة المسماة بإجراءات (الاتهام). وهذا الاتهام يقوم أصالة على المسئولية الجنائية التي تقتضي ارتكاب جناية أو جنحة وكان الجزاء المرتب عليها عقوبة جنائية قد تصل في بعض الأحوال إلى عقوبة السجن أو الإعدام. هذا النوع من المسئولية الملقاة على عاتق الوزراء كان لابد له من انقضاء ثلاثة قرون حتى يرقى إلى

مرتبة المسئولية السياسية قبل الوزراء، ونعني بذلك تجاوبها مع الحق الأصيل للمجالس النيابية في النظام البرلماني، ومن شأن هذا الحق إرغام الوزارة على الاستقالة ما لم تعد تحظى بثقة البرلمان. وقد تدرج هذا التطور في بساطة بالغة: فسرعان ما ألف مجلس العموم استعمال حقه في الاتهام للتخلص من أحد الوزراء ممن يكون المجلس قد استهجن بعضا من تصرفاته السياسية في الحكم حتى ولو لم يرتكب مثل هذا الوزير أية جناية أو جنحة. ولعل في ذلك طريقة بشعة تأباها النفس لما تنطوي عليه من ظلم صارخ إذ كانت تؤدي إلى توقيع أشد العقاب على وزير بريء. وقد حدث ذلك بالفعل فأعدم الكونت ستيرافورد.

وكذلك حدث لرئيس الأساقفة لابد. على أن الانجليز قد اتجهوا إلى طريقة حكيمة يتلافون بها مثل هذه المظالم فكان يكفي أن يلوح المجلس بالتهديد باتخاذ إجراءات (الاتهام) حتى يسارع الوزير المقصود بالذات بالمبادرة إلى تقديم استقالته من الوزارة متعظاً في ذلك بما لحق أسلافه الوزراء من صارم العقاب.

ولم يكن الأمر إذ ذاك يتعدى مسئولية كل وزير على حدته. فالوزارة بوصفها هيئة جماعية ذات كيان لم تكن حتى ذلك التاريخ في المجال- السياسي. إلى أن ارتقى جورج الأول من بيت هانوفر عرش بريطانيا عام ١٧١٤ فظهرت في الأفق تغييرات جوهرية كانت قد بدأت بشائرها منذ بضع سنين. فالملك كان يتضايق من اجتماعات مجلس الوزراء لأنه لم يكن ملماً باللغة الانجليزية وبحيث كان يتعذر عليه تتبع مناقشات المجلس. ففضل أن يتغيب عنها مما أدى مع الزمن إلى إحساس الوزراء بأنهم عبارة

عن هيئة ذات كيان مسئولة عن السياسة العامة للدولة واستتبع ذلك لزاماً انتقاص سلطان الملك وأخذت سلطاته في التلاشي. فلم يبقى من آثارها سوى الدور الرمزي الفخري. وقد ساعد ضعف كل من جورج الأول وجورج الثاني على سرعة التطور في ذلك الاتجاه الذي حاول عبثاً خلفاؤهما من الملوك وقف تياره الذي صادف بذوغ الحركة الفكرية العامة في أوربا وكانت تنادي إذ ذاك بالتخلي عن مبدأ الحق الإلهي للملوك، وإعلان مذهب أن السيادة للشعوب!!

وكان من الطبيعي إذن أن يملأ الفراغ المتخلف عن تلاشي دور الملك. زعيم يختار عن هيئة الوزارة نفسها، يرأس اجتماعاتها ويوجه السياسة العامة للبلاد، ذلك هو الوزير الأول. وهكذا توافرت للنظام البرلماني أدواته الرئيسية، كما كفل تطور الأحزاب السياسية الانجليزية خلال القرن الثامن عشر انتظام سير هذا النظام الذي لم تعتوره صعوبات جدية منذ ذلك الحين. وبهذه الكيفية من التبدل الوئيد المضطرد الذي لم تقطع الطفرة صلته بالماضي ولم تتخلله ثورة حقيقية، تبلورت انجلترا المعاصرة وليدة انجلترا ذات عهد الإقطاع القديم وقد رسم لها من قبل، العهد الأعظم الذي صدر عام ١٢١٥ الاتجاه القويم الذي كان عليها أن تتابع خطواتها إليه.

وصف النظام البريطاني المعاصر:

يتكون هذا الجهاز من ثلاثة أنواع رئيسية من الهيئات وهي: التاج، والوزارة، والبرلمان. ومع ذلك لا يفوتنا أن نضيف إليها استقلال السلطة القضائية.

ولا يزال التاج يحتفظ بامتيازات كبيرة من الوجهة النظرية. فالملك يعين الموظفين المدنيين والعسكريين وفي مناصب الكنيسة ويمنح ألقاب الشرف والنياشين ويعين الأشراف الذين يكون لهم بذلك الحق في عضوية مجلس اللوردات ولكن دوره قاصر في الواقع على إقرار سياسة الوزارة في هذه المسائل. صحيح أنه من الوجهة الرسمية هو الذي يعين أعضائها، ولكن زعيم الأغلبية يشغل مركز الوزير الأول بصورة أوتوماتيكية، وهو الذي يختار معاونيه من الوزراء بالاتفاق مع اللجان الرئيسية للحزب. وكان من النتائج الطبيعية لعدم مسئولية الملك (بمقتضى المبدأ القديم القائل "أن الملك لا يخطئ"[1] وبأن الوزراء مسئولون أمام البرلمان، كان من مقتضى ذلك أن تكون السلطة الحقيقية في يد هؤلاء لا في يد الملك، وذلك في نظام يقوم على النظرية الديموقراطية التي تنادي بأن الشعب هو مصدر السلطات. ولنفس الأسباب لم يعد الملك يباشر من الناحية العملية، الحقين الجوهريين اللذين كانا يسمحان له بالسيطرة على البرلمان في عهد الملكية المقيدة وهما: حق رفض التصديق على أحد القوانين، وحق إقالة الوزراء المتمتعين بثقة البرلمان، ومع ذلك ما زال الملك محتفظاً بنفوذ أدبي كبير عند الشعب. والملك بوصفه العروة الوثقى بين أجزاء الإمبراطورية المترامية الأطراف وهو رمز التقاليد البريطانية، فإنه في نفس الوقت المنظم الأعلى لأسلوب الحكم، والحكم الأسمى الذي يمكن الاستعانة بحكمته في الظروف– لاستثنائية والمفاجئة.

(1) The King can do no wrong: le roi ne peut mal faire.

يقول المستر لورنس لوديل[1] أن هيئة الوزارة هي العضو الرئيسي في النظام الانجليزي وهي حجر الزاوية في البنيان البريطاني: ولنحذر بين هيئة الوزارة وهي ما يطلقون عليها (Cabinet) وبين الوزارة بمعناها العام (Le Ministere) وهذه الأخيرة تتكون من عدد وفير من الأعضاء: فلا يدخل في هيئة الوزارة بمعناها (Cabinet) سوى الوزراء أصحاب الوزارات ذات الأهمية البالغة وكذلك من تقع عليهم أعباء تقليدية دون مسئولية معينة وهؤلاء يكاد يشبهون وزراء الدولة في فرنسا (اللورد رئيس المجلس، واللورد حامل خاتم الملك الخاص واللورد وزير العدل... الخ) ويضاف إلى هؤلاء وأولئك أعضاء آخرون يختارهم الوزير الأول في هيئة الوزارة. فبصفة عامة، هنالك عشرون عضواً تتألف منهم هيئة الوزارة بمعناها السالف الإشارة إليه. فأما عن الوزارة بمعناها العام فإنها تتكون من ستين عضواً أو يزيد. وعادة تكون هيئة الوزارة متجانسة، ومعنى ذلك أنها تتكون من أعضاء ينتمون إلى حزب واحد: أما عن هيئة الوزارة الائتلافية[2] فإنها لا تقوم إلا في ظروف تشتد فيها الخطورة وتضطرب فيها الأحوال ومن أجل ذلك فإن الشعب الانجليزي لا يحب هذا النوع من الوزارات. ويضطلع الوزير الأول داخل هيئة الوزارة بمعنى (Cabinet) بمهام بالغة الخطورة، ذلك أن سلطاته فيها تفوق أقصى حد، تلك السلطات التي يتمتع بها رئيس مجلس الوزراء في فرنسا.

ولا يختلف الحال عن ذلك فيما يتعلق بسلطة الوزارة على البرلمان

---

(1) Laurence Lovowel.
(2) Cabinet de coalition.

وذلك بفضل ميزتين أساسيتين لا يتمتع بمثلها الوزراء الفرنسيون وهما أولا:

ضمان قيام أغلبية متماسكة ترجع إلى نظام الحزبين وثانيا: حق حل مجلس العموم مما يحمل النواب الذين يتعجلون الأمل في إسقاط الوزارة، على التروي في التفكير. وفي هذا النظام القائم على الازدواج المتشابك بين البرلمان وهيئة الوزارة نجد أن هيئة الوزارة هي صاحبة السلطة المتغلبة: فهيئة الوزارة هي التي توجه دفة الأمور. أما البرلمان فإن مهمته قاصرة على رقابة ذلك التوجيه.

أما من الوجهة النظرية فإن البرلمان يستطيع من غير شك أن يقوم بدور يجاوز كثيراً حد الرقابة، ما دام أن لأعضائه الحق المطلق في اقتراح القوانين. والواقع أن هذا الحق في بريطانيا، في طريقه إلى الزوال. الأمر الذي يعتبر مع ذلك من أهم الإصلاحات في النظام السياسي البريطاني، وإن كان ذلك غير ملحوظ.

وقد تخلى المجلسان طواعية، خلال الحرب عن بحث اقتراحات القوانين المقدمة من أعضائها واقتصرا على مناقشة مشروعات القوانين التي تتقدم بها الحكومة.

ولا زال هذا النظام مستمراً في عهد حكومة العمال الحالية (١٩٥٤). وقد طالب رئيسها المستر اتلي من أعلى منبر مجلس العموم في ١٦ أغسطس سنة ١٩٤٥ "بتكريس كل الوقت للمشروعات الحكومية. وقصر الجهد على مناقشة مشروعات الحكومة. دون سواها". ومن جهة أخرى فإننا نعلم أن المجالس الانجليزية قد تخلت منذ قرون طويلة عن حق

الاقتراح في مسائل المصروفات العمومية. وأخيراً إلا يفوتنا أن المناقشات البرلمانية منظمة تنظيماً محكماً منذ حادث تعطيل المناقشات الذي وقع من النواب الايرلنديين في القرن التاسع عشر وهناك "طريقة المقصلة" وهي التي تسمح بإنهاء المناقشة عند انتهاء الوقت المحدد لها، حتى ولو لم تكن المناقشة قد انتهت. وهذه متبعة منذ عام ١٨٨٧. وقد أكملت منذ عام ١٩٠٩ بطريقة الكانجرو[1] وهي التي تتيح للرئيس أن يختار بين التعديلات المقدمة مما يؤدي إلى سرعة انجاز المناقشة والانتقال بها إلى الأمام خطوات واسعة.

غير أن النظر إلى البرلمان البريطاني على إنه مجرد أداة للتسجيل فيه خطأ كبير، فالنواب البريطانيون يمارسون رقابة نافذة على كل وزير على انفراد وعلى الحكومة في مجموعها، وهذا يتجلى في سيل من الأسئلة التي توجه في كل جلسة (عدا جلسة يوم الجمعة) وفي التعديلات التي تدخل على المشروعات الحكومية، وفي تخفيض اعتمادات الميزانية كعمل له دلالة في التعبير عن اتجاه البرلمان. وفي التصويت على الرد على خطاب العرش في بداية كل دورة، وأخيراً في تقديم اقتراح يلوم الوزارة هي المحرك الموجه ويظل المجلسان بمثابة الضابط لقوة الدفع في الجهاز السياسي البريطاني.

هذه الفرامل غير متساوية في قوتها، لأن نظام المجلسين في بريطانيا أمر ظاهري بحت: فمجلس العموم وحده (وهو منتخب بالاقتراع العام) هو الذي يمارس السلطات التي بيناها. ومنذ عام ١٩١١ لم يعد لمجلس اللوردات (وهو المعين بواسطة الملك عن طريق الوراثة أو لمدى الحياة).

---

(1) Le systeme du, Kangouron.

سوى دور ظاهر من المراسم على غرار التاج نفسه. وهو لا يستطيع إلا رفض المشروعات التي أقرها مجلس العموم والتي ليس لها أي طابع مالي (ولكل القوانين تقريباً صبغة مالية): وفضلاً عن ذلك، يكفي أن يعيد مجلس العموم التصويت على مشروع القانون في دورة ثانية ثم ثالثة في عدة لا تقل عن عامين ليصبح نافذ المفعول على الرغم من معارضة مجلس اللوردات والواقع أن هؤلاء اللوردات ليس لهم سوى حق اعتراض توقيعي على القوانين الضئيلة الأهمية. "القوانين الخاصة بأقفاص الأرانب" على نحو ما يرويه أحد أصحاب الفكاهة من الانجليز، ومع ذلك، فما زالت هيبة مجلس اللوردات كبيرة للغاية، كهيبة الملك نفسه، وقد لوحظ أنها زادت في السنوات الأخيرة. فاتزان اللوردات وسمو رأيهم وحصافة نقدهم تجعل لآرائهم وزنا كبيراً يرجع إلى قيمتهم الذاتية وليس إلى النتائج القانونية المترتبة عليها.

ويكون وصفنا للنظام البريطاني ناقصاً بل زائفاً إذا أغفلنا الإشارة إلى موضوع استقلال القضاء ولم نبرز أهمية دورهم في جهاز النظام البريطاني. ولما كان القاضي البريطاني محاطاً بسياج من احترام الجميع ومتمتعاً بمركز مادي كريم ومطمئن البال على مستقبل ترقياته، بعيداً عن هم التدرج الوظيفي المعقد، مستشعراً الاستقلال الكامل في رسالته فخوراً بمهمته. وفي ذلك الضمان كل الضمان لسلامة تطبيق القوانين ورعاية الحريات العامة البريطانية، فهو الذي يحميها سواء من سوء استعمال الأفراد لها كما يحميها من تحيف السلطات العامة. ولما كان مسلحاً، طبقاً لنظام حماية الحريات

الفردية (هابيياس كوربس[1]) بسلطة منع القبض والحبس لأي سبب كان، دون مبرر قانوني، فإنه لا يتردد مطلقاً في استعمال هذا الحق، ويظل هكذا بمنأى عن أي ضغط من جانب الدولة أو اندفاع تحت تأثير عواطف الجمهور.

ويتضح من النظام الانجليزي أن ضمان حريات المواطنين وحقوقهم يرجع إلى استقلال السلطة القضائية، بالنسبة لغيرها من الوظائف الحكومية وليس كما يعتقد البعض في فرنسا، إلى انفصال السلطة التشريعية عن السلطة التنفيذية، التي تعتبر السلطة القضائية أحد مظاهرها الخاصة.

تفسير النظام البريطاني:

إذا كانت النظم البريطانية معروفة جيدا في فرنسا ولو إلى حد ما، فإن تفسير النظام في مجموعه على نحو ما هو وارد شرحه في مؤلفات الفقه الدستوري القديمة يدعو إلى الكثير من التحفظ.

ذلك أن التفسير الفرنسي التقليدي يعرف النظام الانجليزي بأنه نظام توازن السلطات. فالوسائل التي تملكها الوزارة للتأثير على البرلمان تتعادل تماماً مع الوسائل المقابلة لها التي يملكها البرلمان للتأثير على الوزارة. بحيث أن هاتين الهيئتين تتمتعان بسلطات متقابلة تكاد تكون على قدم سواء. وبصفة خاصة فإن النظام الذي يقوم على شقين متقابلين هما: مسئولية الوزراء السياسية أمام البرلمان من جهة، وحق الوزارة في حل مجلس العموم من جهة أخرى، هذا النظام يكفل التوازن التام بين السلطة التنفيذية وما

(1) L' Habeas corpus.

يقابلها من سلطة تشريعية، كما يكفل للشعب أيضاً أن يكون الحكم الأسمى بينهما.

ويسير هذا النظام على النسق التالي: إذا فقدت الوزارة الثقة أو صارت مهددة بفقدها، فإنها بدلاً من أن تقدم استقالتها فورا، فلها أن تحل مجلس العموم وتطرح بذلك النزاع الناجم بينها وبينه على هيئة الناخبين فإذا بعث هؤلاء إلى مجلس العموم بأغلبية كبيرة معادية للوزارة كان عليها إذن أن تذعن لحكم الشعب وتتخلى عن الحكم. أما إذا جاءت نتيجة الانتخابات على عكس ذلك وتزعزعت المراكز السابقة للأحزاب، فكانت لصالح الوزارة، بقيت هذه في مكانها وكان على مجلس العموم بدوره أيضاً أن يخضع لمشيئة الشعب صاحب الكلمة العليا وفصل الخطاب.

وهذا التوازن بين السلطتين يعززه من جانب آخر، انقسام البرلمان إلى مجلسين، الأمر الذي يمنع إمكان شطط المجلس الواحد وجموحه في اتجاه معين وبذلك يعتبر ازدواج المجلسين من أهم عناصر هذا النظام. والحال كذلك فيما يتعلق بوجود التاج الذي يتسم الذروة في ذلك الصرح، بوصفه المنظم الأسمى لسير هذا الجهاز. وعلى ذلك يمكن تعريف النظام البريطاني بأنه نظام اكتمل فيه توازن السلطات المتقابلة.

نقد التفسير الكلاسيكي:

إن التعادل القائم بين السلطات المتقابلة والتوازن المحكم بينها في هذا النظام والانسجام البديع الذي يرفرف عليه، هو حلم جميل يقوم في أذهان الفقهاء الفرنسيين أكثر من حقيقة وجوده بالفعل في بريطانيا.

ولقد بينا في وصفنا السابق العابر أن ازدواج المجلسين أمر شكلي أكثر من حقيقة واقعة، وإنه إذا كان في استطاعة اللوردات إسداء النصح لأعضاء مجلس العموم، فإن هؤلاء في حل على الدوام من أتباعها. فمجلس اللوردات أكثر شبها بأكاديمية العلوم الأدبية والسياسية منه بمجلس الشيوخ الفرنسي في عهد الجمهورية الثالثة.

أما فيما يتعلق بتعليل حق الوزارة في حل مجلس العموم، فإنه تعليل غير سليم ذلك أن الوزارة البريطانية لا تخشى عادة الاقتراع بعدم الثقة عليها ما دام أنها تتألف من أعضاء حزب يمثل الأغلبية المطلقة بغير منازع. فقلما يسقط مجلس العموم وزارة غير الوزارات الائتلافية وهي نادرة القيام في بريطانيا. ومن ثم فإن افتراض وجود نزاع بين الوزارة والبرلمان يفصل فيه الشعب عندما تحتكم الدولة إليه، هو فرض قليل الوقوع، وعندما تلجا الوزارة إلى حل مجلس العموم، فإن ذلك لا يكون في أغلب الظروف، بسبب الاقتراع بعدم الثقة عليها، ما دامت هي على الدوام صاحبة الأغلبية في مجلس العموم.

فما هي الحكمة إذن في الاحتكام إلى الناخبين في أمر هذه الأغلبية المؤيدة لسياسة الحكومة مع ما في ذلك من احتمال تبددها وتلاشيها؟ يمكن القول بصفة عامة أن ذلك يرجع إلى حد السببين الآتيين:

١- إما أن تشعر الوزارة أن تيار رضاء الشعب يجري لصالحها وأن أغلبية البلاد تؤيد سياستها فهي ترى إذ ذاك أن الحل هو الفرصة المواتية ليدخل مجلس العموم أغلبية أشد بأسا وأكثر عدداً وأطول عهداً،

وهكذا يكون الحل وسيلة الحكومة إلى تجديد المجلس في اللحظة التي تراها أنسب الأوقات لمصلحتها.

٢– وإما أن يواجه الرأي العام مسألة بالغة الخطوة تكون قوة الخلاف فيها سحيقة بين الوزارة والمعارضة، وعندئذ يسمح الحل بالاحتكام إلى الشعب– للكشف عن حقيقة إرادته ومعرفة وجهة نظره على وجه التحقيق في المشكلة التي ثار الخلاف بشأنها. ويكون دوره هنا كثير الشبه بالاستفتاء الشعبي. وهنا ينبغي مراعاة أن الوزارة ليست ملزمة بأن تلجأ إلى مثل هذا الحل وإنما لها مجرد الخيار في ذلك.

والواقع أن النظام الانجليزي هو بالكلية على عكس نظام تقابل السلطات. فإن نظام الحزبين الذي يترتب عليه بالضرورة فوز أحدهما بالأغلبية المطلقة في البرلمان، من شأنه أن يهيئ لهذا الحزب ولزعيمه الذي هو في نفس الوقت رئيس الحكومة، سلطات غير محدودة. ولا يوجد من الناحية القانونية، ما يمنع المستراتلي من حل حزب المحافظين، وإلغاء نظام الانتخابات، وإخضاع البرلمان لإرادته، وأن يحكم كديكتاتور مطلق إلى انتهاء مدته الدستورية (وبعد ذلك عن طريق حزبه): فيكفي لذلك إذن أن يقر البرلمان، وقد أحرز فيه المستراتلي ٣٩٠ مقعداً من ستماية وثلاثين في المجلس، بعض القوانين لتحقيق مثل هذه الثورة من حيث المشروعية المجردة بمعناها الضيق.

وتقوم دقة النظام البريطاني وعمقه على دعامتين أساسيتين هما: الأحزاب البريطانية من جهة، ونزعة الشعب البريطاني إلى الحرية المطلقة من

جهة أخرى.

فهيئة الوزارة البريطانية، والبرلمان، والوزير الأول هناك: كل أولئك ليسوا إلا مظهراً خارجياً إلى حد ما وشعاراً شكلياً يشبه بعض الشيء ما يرتديه القضاة البريطانيون فوق رؤوسهم من شعر مستعار، بل لعلها تشبه أيضاً في ذلك، الزي الرسمي الذي يرتديه اللورد الذي يشار إليه بالبنان ونعني به عمدة لندن. ويخفي هذا المظهر الشكلي تحت ستارة الحزبين البريطانيين: فأحدهما يجمع بين يديه أعنة السلطة كافة، وما القول بتقسيمها إلا مجرد وهم وخداع: فالوزارة كلها هي من صفوفه، وفضلاً عن ذلك فإنه صاحب الأغلبية في البرلمان. وتقوم لجان البحث المختصة في الحزب بإعداد ودراسة مشروعات القوانين التي تتقدم بها الوزارة إلى البرلمان. وعملية التصويت ترتبها الهيئات الموجهة في الحزب ويشرف على تنفيذها أعضاء الحزب ممن يطلقون عليهم عبارة الموجهين وبرنامج العمل الحكومي تحدده مؤتمرات الحزب الذي يواجهه في معقل البرلمان حزب المعارضة التي من حقها الإفصاح عن آرائها ونقد سياسة الحكومة، دون أن تظفر بإحباط قرارات حكومة حزب الأغلبية وذلك أمر طبيعي ما دام أن حزب المعارضة هو حزب الأقلية عدداً فأما عن إسقاط وزارة حزب الأغلبية ورفض مشروعاتها فإن ذلك يكاد يكون مستحيلاً ما لم يقع انشقاق فعال في صلب حزب الأغلبية، وتلك ظاهرة نادرة الوقوع في الحياة السياسية البريطانية.

ومهما يكن من أمر، فإن حزب الأقلية ليس لديه ما يحمله على الخوف من التدابير الكيدية أو صنوف الاضطهاد من جانب حزب

الأغلبية. فهو يعرف تماماً أن في استطاعته دائماً أن يرفع صوته بحرية وجلاء داخل البرلمان. وأن أحداً من أعضائه لن يكون موضع اضطهاد بسبب ما يبديه من الآراء أو التصويت على نحو معين. ولكن الضمان الأسمى لهذا الاستقلال في الرأي لا وجود له في النظم البريطانية ذاتها على النحو السالف شرحه وإنما يتحصن هذا الضمان في نزعة الحرية المتأصلة في قلب الشعب البريطاني والتي تجعله يهب بأسره ضد أي مساس بحقوق الأقلية. وإذن فليس في مقدور شعوب أخرى أقل تشبعاً بروح التسامح وبنزعة الحرية أن تقتبس من النظم البريطانية دون أن تجازف بحظها من التوفيق. فإن هي اتجهت إلى مثل ذلك الاقتباس فعليها أن تقرنه بأدوات ضابطة لاندفاعه وأن تعززه بما يكفل له الموازنة وتعادل السلطات مما لا يوجد لطبعه في صلب تلك النظم البريطانية وإنما قد يتوافر في أنظمة أخرى مشتقة منها.

المبحث الثاني

النظم الأخرى المشتقة من النظام البريطاني

في خلال القرن التاسع عشر وفي مطلع القرن العشرين اتخذت مجموعة الأمم البريطانية وأغلب البلاد الأوربية نظماً صيغت على غرار النظام البريطاني ولا شك في أن بعض هذه البلاد قد تخلت، فيما بين الحربين العالميتين من ١٩١٩ إلى ١٩٣٩ عن نظام لم يكن ليتفق مع تقاليدها السياسية ولا تكوينها الاجتماعي: وقد صار التخلي عن نظام الحكم هذا

عاماً اليوم في أوربا الشرقية وعلى الرغم من ذلك فإن مجموع شعوب أوربا الغربية (فيما عدا سويسرا وألمانيا والبرتغال وأسبانيا) لا تزال إلى اليوم وفية لذلك النظام الذي ابتكرته بريطانيا التي هي بغير منازع مهد النظام البرلماني[١].

ولكن هذا الوفاء لا يعني مجرد التقليد الأعمى[٢] فقد نلاحظ عملاً بعض أوجه الخلاف من حيث التكوين في الممتلكات البريطانية المستقلة إذا ما قورنت بالنظام البرلماني الأصيل في بريطانيا نفسها. ومن باب أولى تكون هذه الفروق أكبر وأظهر في أمم غرب أوربا، وهي تتجلى بصفة أساسية في إضعاف سلطة الحكومة لصالح البرلمان، وبصفة عامة فإن النظم البرلمانية في القارة الأوربية تميل إلى ترجيح كفة المجالس النيابية. ومن أجل هذا نلاحظ أن سيرها في مجموعها لهو أسوأ بكثير مما يجرى عليه الحال في النظام البريطاني.

وفضلاً عن ذلك فإن ضعف الحكومة في النظم البرلمانية في القارة الأوربية يتفاوت في درجاته. فهناك تعارض تام في هذا الصدد بين الشمال والجنوب. ففي البلاد الشمالية ذات الديانة البروتستانتينية والأصل الأسكندنافي أو الجرماني لا تزال الحكومة تحتفظ بسلطة مطلقة كبيرة. وعلى خلاف ذلك تضعف هذه السلطة في البلاد اللاتينية والكاثوليكية. ويمكن القول هنا أيضاً بأن هذا الضعف في السلطة يقع على درجات تكاد لا تحس كلما اتجهنا صوب خط الاستواء.

---

(1) La mère des Parlement.
(2) lune im Itatian servile.

أسباب ضعف الحكومة:

هذا التوزيع الطوبوغرافي للصور المختلفة من النظام الانجليزي في القارة الأوربية يجعلنا نلمس أن ضعف الحكومة الذي تتسم به تلك النظم مرتبط بأسباب طبيعية خاصة بكل شعب وحالته النفسية. ذلك أن معنى النظام واحترام السلطة لدى أهل الشمال والجرمان يتعارضان هنا مع فهم الشعوب اللاتينية للحرية، وهو ميل يقترب إلى حد كبير من الفوضى. أضف إلى ذلك أن منطق شعوب البحر الأبيض المتوسط يؤدي بنا إلى اعتبار أن تكون الصدارة في النظام القائم على السيادة الشعبية للسلطة المستمدة من الشعب بصورة مباشرة أقوى من غيرها ونعني بذلك البرلمان في حين أن النزعة العملية لدى أهل الشمال تدفعهم إلى إيثار مقتضيات الحياة العملية وتغليبها على النتائج المنطقية.

وعلى الرغم من ذلك فلا يزال الطابع الغالب على بلاد القارة الأوربية في مجموعها سواء أكانت شمالية أم مجاورة للبحر الأبيض المتوسط، بما في ذلك الشعوب اللاتينية وغير اللاتينية، هو أن الحكومة في هذه النظم السياسية أقل قوة منها في انجلترا، بالنسبة للبرلمان. وإلى جانب الأسباب الطبيعية لهذه الظاهرة التي تفسر عدم تجانسها بصفة خاصة، توجد إذن أسباب فنية أخرى أقوى من السابقة ولابد من أخذها في الاعتبار لتعليل دوام تلك الفوارق. ولعل لسببين الجوهريين في هذا الصدد هما: عدم وجود حق الحل وكذلك تعدد الأحزاب.

إلا أن السبب الأول ليس عاماً ولا أساسياً، فإن كثيراً من دساتير

القارة الأوربية تأخذ بحق الحل. ومما لا شك فيه أن هذا الحق يبقى أحياناً نظرياً أكثر منه عملياً. فقد كان الحال كذلك في فرنسا في ظل الجمهورية الثالثة كما يحصل في حالات أخرى أن يحاط استعمال حق الحل بإجراءات معقدة من شأنها أن تؤدي إلى تعطيله تماماً. ويكاد الأمر يكون كذلك في فرنسا في عهد الجمهورية الرابعة. غير أن الحل مازال معمولاً به على نحو طبيعي إلى حد ما في كثير من بلاد القارة (هولندا، بلجيكا، السويد والدانمرك بصفة خاصة) ومع ذلك فهو لا يستعمل بصورة منتظمة كما تجري عليه الحال في انجلترا. ومن المؤكد أن عدم وجوده أو ندرة استعماله يغير تغييراً عميقاً في مركز كل من الوزارة والبرلمان الذي يمكنه إذ ذاك إسقاطها عن طريق الاقتراع على عدم الثقة دون أن يكون في متناول يدها سلاح متكافئ يمكنها من إعادة التوازن. وكل خلاف ينجم بين الوزارة والمجالس منته إذ ذاك حتماً بانتصار المجالس. وذلك بدلاً من تسويته عن طريق تدخل الشعب.

غير أننا قد بينا أن حق الحل ليست له هذه الأهمية النظرية في انجلترا باعتباره سلاحاً في يد الوزارة للضغط على البرلمان. ولذا وجب عدم المبالغة في أهمية ضعف موقف البرلمان إذا قورن بضعف الحكومة في نظم القارة. ويلعب تعدد الأحزاب دوراً أهم كثيراً في هذا الشأن، لتعذر حصول أحدهما على الأغلبية البرلمانية (فيما عدا استثناءات نادرة) وتتكون الحكومات في هذه الحالة إما من ائتلاف وإما من أحد أحزاب الأقلية الذي يستفيد من تأييد بعض الأحزاب التي تشبهه في الميول. وتكون حريتها في العمل محدودة في الحالتين: في حالة الائتلاف، بسبب الخلاف في

وجهات النظر بين المؤتلفين، وفي حالة التأييد بسبب أوجه الخلاف بين من يمنحون التأييد ومن يعتمدون عليه. ويكون الخلاف أكثر ظهورا منه في النظام الانجليزي ومع ذلك فإن ضعف السلطة التنفيذية هذا يبدو في مظهرين جد مختلفين تبعاً لتكوين الأحزاب.

صور إضعاف السلطة الحكومية[1]:

إذا حاولنا وضع تقسيم علمي مقبول لصور ضعف الحكومات. أمكن صياغة المبدأ التالي: "في نظام الأحزاب الجامدة تكون الحكومات مستقرة على الرغم مما ينتابها عادة من ضعف، أما في نظام الأحزاب المرنة فتكون الحكومات أقل صلابة وإن كانت أكثر استقراراً" (هذا على فرض أننا بإزاء نظام تعدد فيه الأحزاب لا في نظام الحزبين) ونحن لا نضفي على هذه القاعدة طابع القانون بمعناه الدقيق، وإنما نهدف فحسب إلى ما تنطوي عليه من اتجاه عام ذلك الاتجاه الذي يتحقق في جملته بصفة عامه والذي كثيراً ما يعترض سبيله العديد من الظروف والاعتبارات الخاصة.

وأفضل شاهد على ذلك بلا شك هو في مقارنة الجمهوريتين الفرنسيتين الثالثة والرابعة. ففي عهد الجمهورية الثالثة كان إجراء الانتخابات وفقاً للدوائر الإقليمية يجعل الكلمة العليا للأفراد على المنظمات الحزبية.

وهكذا كان في وسع حكومة مكونة من ائتلاف عدة أحزاب، الاحتفاظ بشيء من التجانس في وجهات النظر، إذ أن أعضاءها كانوا

(1) Two Party system, Le systeme de deux partis.

يشعرون بقوة تضامنهم الوزاري أكثر من شعورهم بالتضامن الحزبي الذي كان ضعيفاً للغاية على الدوام. ولكن هذه التشكيلات كانت دائماً غير مستقرة لنفس العلة، إذ أن الأغلبية البرلمانية التي كانت تسندها لم تكن سوى التئام مؤقت من الأفراد لا يربطه أي تنظيم جماعي وثيق. ومن هنا كان عدم الاستقرار الوزاري الذي اتسم به نظام سنة ١٨٧٥ والذي كان يسد ثغرته إلى حد ما وجود الانسجام في العمل داخل هيئة الوزارة.

ولقد اتجهت الجمهورية الرابعة بادئ الأمر نحو استقرار حكومي أكبر. وذلك رغم ما يدل عليه ظاهر الأمور. لأن أغلب التغييرات الوزارية التي تمت منذ التحرير، اقتضاها تجديد البرلمان أثر الانتخابات العامة أو استقالة رئيس مجلس الوزراء مختارا: ونلاحظ أن اقتراعا واحداً بعدم الثقة قد حصل في المدة ما بين ١٩٤٥، ١٩٥١، وعلى خلاف ذلك كان ضعف الحكومة من الوضوح بحيث لا يحتاج الأمر إلى الإشارة إليه بعد أن طبق نظام التمثيل النسبي على علاته مع اختيار أحدى القوائم برمتها. ونشأ النظام دقيق داخل الأحزاب ومنذ ذلك التاريخ صار التفوق داخل الوزارة للتضامن الحزبي على التضامن الوزاري: ومن هنا انعدمت كلية وحدة الانسجام في الرأي والاتفاق في العمل. ثم ظهرت طبقة جديدة من الأعيان، كما أشرق الإصلاح الانتخابي وبدا الاتجاه إلى اليمين (حيث الأحزاب أقل تنظيماً) كل أولئك كان من شأنه التخفيف تدريجياً من جمود الأحزاب وقوتها، وهذه الحركة التي كانت ملموسة ابتداء من عام ١٩٤٨ قد استقرت عام ١٩٥١. ونحن نشهد اليوم عودة إلى نظام الأحزاب المرنة للجمهورية الثالثة الذي يضعف فيه بعض الشيء انتشار ائتلاف المصالح

وتزايد الجماعات التي تضغى على الحاكمين والتي تهدف إلى السيطرة والتغلب عليهم.

ويلاحظ أن سلطة الحاكمين في بلجيكا وهولاند وبلاد اسكندناوه هي أشد بأساً فيما سبقت الإشارة إليه من نظم على الرغم من قيامها على نظام التمثيل النسبي والأحزاب الجامدة. ويعلل ذلك دون شك بالطابع الواقعي والعملي لبرامج الأحزاب في هذه البلاد، حيث يستطيع الكثير منها الإنفاق فيما بينها على وضع خطة مشتركة للعمل والسهر على تطبيقها بروح واحدة. أما في فرنسا فإن مثل هذا العمل يصطدم بما هو واقع من اتخاذ الأحزاب فيها مظهر الطوائف الدينية المنغمسة في نوع من عدم التسامح المتبادل والتي تفصل بينها هوة مذهبية سحيقة. فلا يستطاع إذن التوفيق بين مبادئها وإن كان من السهل إلى حد ما الوصول إلى تفاهم بينها فيما يتعلق بالواقع من الأمر.

محاولات تقوية الحكومة[1]:

إن عجز السلطة التنفيذية هو العيب الجوهري في النظام الذي تسير عليه أمم أوربا الغربية التي كشفت عن عجزها المطلق في هضم تلك الخامة الأساسية للنظام البريطاني. فالميزة الرئيسية لهذا النظام تنحصر على وجه التحديد فيما يسبغه هذا النظام على الحكومة من قوة وأثر فعال، دون أن ينال من الطابع الديموقراطي للنظم السياسية أو يعرض حرية المواطنين للخطر. وهذا الداء العضال لم يغب عن نظر الشراح النافرين للأساليب

(1) Les tentations de renforcement du Gouvernement.

السياسية، فقد اقترحوا لعلاجه صنوفاً من أسباب الشفاء تتفاوت في أثرها الفعال تفاوت مراحل الضعف.

ولقد فكروا كثيراً في تعزيز سلطات رئيس الدولة. ولعل أمضى الوسائل في ذلك هو منحه حق إقالة الوزراء، حتى ولو لم يقترع البرلمان على عدم الثقة بهم فتصبح الوزارة بذلك مسئولة في نفس الوقت أمام المجالس النيابية وأمام رئيس الدولة معا. وهذا الرئيس يمارس شخصياً عندئذ حق الحل ليكفل احترام سلطاته: وقد طبق هذا النظام فعلاً في ظل ملكية يوليو في فرنسا، وفي انجلترا في القرن الثامن عشر، حيث لم تكن فيه سلطة التاج قد تلاشت تماما. وهذا النظام يمثل إحدى مراحل تطور النظام البرلماني. وقد تهيأ له البعث بعد ذلك في صلب دستور فايمار سنة ١٩١٩: ولم تكن النتائج في مجموعها مشجعة، ولم يكن لتدخل رئيس الريخ من أثر إلا زيادة الوزارة ضعفا على ضعفها بدلا من تقويتها. وتفسير ذلك لا يحتاج إلى كبير عناء: أنه يجعل تماما الطبيعة الجوهرية للنظام البرلماني ذلك الذي يفكر في بعثه من جديد عن طريق تعزيز سلطات رئيس الدولة. فهذا الرئيس ليس في الواقع إلا من بقايا الماضي البعيد في بلد هي بريطانيا قام فيها نظام الملكية أولا وقبل غيره فسبق صحوة الشعب البريطاني العريق في المحافظة على التقاليد والتمسك بأهداب كل قديم. ويرجع قيام رئيس الدولة في فرنسا إلى دستور سنة ١٨٧٥ الذي أقرته أغلبية من أنصار النظام الملكي، كانت ترى في رئيس الجمهورية وصيا مؤقتا على العرش، وقد عهد إليه بالمحافظة على مكان الملك، وإلى أن واضعي دستور سنة ١٩٤٦ قد أعادوا هذا النظام دون أن يدركوا كنهه إدراكاً سليما. فإذا

كان لابد من تقوية السلطة التنفيذية عن طريق تعزيز الدور الذي يضطلع به رئيس الدولة فإنه يتعين، والحالة هذه، أن نجعل منه الرئيس الحقيقي للحكومة والموجه الفعلي لسياسة البلاد، ونكون إذ ذاك قد اقتربنا من النظام الأمريكي وهو جد بعيد عن النظام الذي نتحدث عنه.

فالطريق الوحيد المستطاع الذي يمكننا من رد القوة إلى السلطة التنفيذية وإعادة هيبتها إليها، ينحصر في اقتباس النظام الوحيد الذي هو مصدر بأسها في النظام البريطاني، ونعني به نظام الحزبين وهنا يثور الجدل فيما إذا كان من الممكن عملياً ومادياً تطبيق هذا النظام. فإذا آمنا بذلك انتقلنا إلى مرحلة التساؤل عما إذا كان من المرغوب فيه حقاً الأخذ بهذا النظام. أما من الناحية الفنية فإننا قد بينا أن نظام الحزبين يرجع أصلاً إلى طريقة الانتخاب بأغلبية الأصوات في دور انتخاب واحد وهو الذي يميل بكل ما فيه من قوة إلى تكتل الأحزاب المتقاربة فيما بينها وإلى سحق أحزاب الوسط وتلاشيها. فإذا قلنا أن نظام الانتخاب على دور واحد هو شرط لازم لقيام حزبين كبيرين، فليس من المؤكد، أنه شرط كاف واحده لهذا الغرض إذ أنه في بلد كفرنسا حيث تكون الآراء مبعثرة إلى حد كبير، وحيث يهتم كل فرد اهتماماً بالغاً بإبراز أوجه الخلاف بين آرائه والآراء المتقاربة، أكثر من اهتمامه بالتوفيق بينها. وهذه الحالة مؤداها ازدياد صعوبة تكوين كتلتين كبيرتين في صورة حزبين أساسيين متقابلين. وتكون كل كتلة عرضة لأن تمزقها الخلافات الداخلية التي تعرض انسجامها للخطر وتضعف تبعاً لذلك الحكومة القائمة.

ومع التسليم جدلاً بإمكان تطبيق نظام الحزبين في القارة الأوربية،

وبصفة خاصة في فرنسا، فإنه ليس من المؤكد أن نتائجه ستكون مرضية على النحو الذي يؤتي ثماره فيه في انجلترا. وسيكون هناك خطر كبير في أن نرى الحزب الذي يظفر بالسلطة الكاملة يسيء استعمالها، فيسعى إلى القضاء على خصمه وفرض ديكتاتوريته، إذ أنه ليس من المؤكد أن شعوب القارة الأوربية وبصفة خاصة اللاتينية منها يتوافر فيها نزعة الاحترام لرأي الغير تلك النزعة التي تعصم النظام البريطاني من كل انحراف عن الجادة، ولعل في ذلك الهدف الحق لمعنى الحرية.

الفصل الثاني

النظم الشبيهة بالنظام الأمريكي

القارة الأمريكية في مجموعها، باستثناء كندا التي ظلت وفية للنظام البرلماني البريطاني، قد أخذت بنظم سياسية أصيلة مستمدة في جملتها من الطراز الذي ابتكرته الولايات المتحدة عام ١٧٨٧.

وينحصر طابعه الأساسي في التوفيق بين الديموقراطية والسلطة الشخصية لرئيس الدولة. ولا يوجد من الوجهة النظرية ما يحول دون هذا المزج: إذ يجوز لفرد واحد إذا فاز بأصوات أغلبية الشعب في انتخابات حرة أن يفاخر بأنه ممثل الشعب. فيمارس السلطة بهذه الصفة، ولكن الواقع من الأمر أن النظم الديموقراطية للإمبراطورية البريطانية ولشعوب القارة القديمة لا تقر مثل هذا النظام فهي تتبع عن شعور أو لا شعور، تلك النصيحة التي أسداها رجل من قادة الرأي الفرنسيين لمواطنيه: "أحذروا الأفراد"[1] ولكن أمريكا على عكس ذلك لا تخشى بأس الفرد.

فأمريكا لا تمنح الحاكم الفرد السلطة المطلقة أبداً. إذ أن الدساتير الأمريكية تقيم دائماً في مواجهتهم برلماناً منتخباً وتوزع السلطة العامة بين هذين العضوين المتنافسين. وعلى حد الاصطلاحات العلمية السابق تعريفها فإنها تنشئ إذن سلطة تنفيذية يتولاها حكم فرد ونظاماً للفصل

(1) "méfiez- vous des individus".

المطلق بين السلطات، في إطار نظام ديموقراطي حر ليس فيه للحكام المنتخبين انتخاباً حراً إلا سلطات محدودة على المحكومين.

ورغم ذلك فإن الكثير من الفروق المستترة وراء هذه الصفات المشتركة تميز الدساتير الأمريكية بعضها عن بعض. ويجب، بصفة عام، أن نفرق من جهة بين الولايات المتحدة في أمريكا الشمالية وبين بلاد أمريكا الوسطى والجنوبية من الجهة الأخرى. فإن هاتين المجموعتين تميز الواحدة منها عن الأخرى فوارق من حيث المستوى الاقتصادي، والمناخ والجنس، واللغة والحضارة. وهو الأمر الذي ينعكس أثره بوضوح على الأنظمة السياسية التي نشأت في الولايات المتحدة ولم تقتبسها الأمم الأمريكية الأخرى إلا بعد تحويرها. ويشبه مصير نظام الولايات المتحدة في بلاد أمريكا اللاتينية، بصفة عامة، مصير النظام البريطاني في بلاد القارة الأوربية.

المبحث الأول

المثال النموذجي- النظام السياسي للولايات المتحدة الأمريكية

يحق للولايات المتحدة بأن تفاخر بأن دستورها أقدم دساتير العالم المكتوبة، لأنه قائم منذ عام ١٧٨٧ وطبق منذ ذلك الوقت دون انقطاع أو تعديل محسوس في بنيانه. ومن أجل هذا نجد الدستور الأمريكي محاطاً بالاحترام العام من جانب الأمة الأمريكية: ومبادئه مقبولة من الجميع كأنها عقائد راسخة ويلقن تاريخه ومحتوياته للصبية في المدارس، كما يتعين على الأجانب الذين يفدون على الولايات المتحدة أن يقسموا على احترامه

أثناء مدة إقامتهم ومع ذلك فإن هذا الصك الدستوري الذي يقدسه الأمريكيون تقديسهم للتوراة، قد أقره في غير حماسة أناس لم يكونوا راضين البتة عن عملهم. ولم يكونوا يؤمنون بخلوده.

المبادئ التي ينطوي عليها دستور الولايات المتحدة الأمريكية:

إن واضعي الدستور الذين اجتمعوا في فيلادلفيا عام ١٧٨٧ لم يدعوا مطلقاً أنهم قاموا بعمل مبتكر ووضعوا نظاماً جديداً في جميع أجزائه لا شبيه له بين النظم التي كان معمولاً بها في عصرهم. وإنما هم قد أرادوا، على العكس من ذلك اقتباس نظام ثبت بالتجربة صلاحيته للحكم، فاشتقوه بعد تحويره وهم يستشعرون بالميل إليه في الاطمئنان له لأنه على كل حال ينبع من ذلك البلد الذي هو لهم بمثابة الأم، والذي لم ينفصلوا عنه إلا على كره منهم ونعني بذلك: النظام الانجليزي.

وقد يبدو ذلك غريباً للمتأمل المعاصر الذي يرى أن الفرق عميق بين النظام البريطاني ونظام الولايات المتحدة الأمريكية. ولكن يجب ألا ننسى مطلقاً أن النظام الانجليزي الذي ترسمته جمعية فيلادلفيا التأسيسية ليس هو نظام عام ١٩٥١ وإنما هو النظام الذي كان سائداً عام ١٧٨٧، والذي كان يختلف تمام الاختلاف عن النظام الحالي: فلم يكن النظام البرلماني قد استقر بعد بصفة نهائية، وكانت النظم البريطانية إذ ذاك كبيرة الشبه بملكية لا يحد من سلطنها إلا برلمان خطير مع الفصل التام بين السلطات. ومن وجهة أخرى فإنه لما لم يكن هناك ملك، فقد تعين على واضعي الدستور من الأمريكيين أن يستعيضوا عنه برئيس منتخب من الشعب بأسره، دون

أن يفطنوا إلى أنهم في ذلك الوقت إنما كانوا يقيمون سلطة رئيس الدولة على المبادئ الجديدة للسيادة الوطنية، وهي المبادئ التي عظم شأنها فيما بعد، على حين كانت السلطة الملكية تستند إلى نظريات الحق الإلهي العتيقة، والتي كان مقضياً عليها بأن يطويها التاريخ في غمرته.

وهكذا ظفرت الهيئة التنفيذية بسلطة عظيمة وتجسمت بأكملها في شخص رئيس الولايات المتحدة الذي ينتخبه الشعب بأسره بالاقتراع العام على درجتين(١) ولكن المندوبين الذين ينتخبون الرئيس إنما يتلقون في الواقع توكيلا حقيقياً على سبيل الإلزام(٢) بحيث تصبح النتيجة كما لو كان الاقتراع مباشراً. وينتخب الرئيس لمدة أربع سنوات، ولو أننا أخذنا بحرفية الدستور لكان من الممكن القول بجواز إعادة انتخابه إلى ما لا نهاية. ولكن جرى على خلاف ذلك التقليد الذي استقر منذ السابقة التي جرت في عهد جورج واشنطن الذي رفض الاحتيال على إعادة انتخابه للرياسة للمرة الثالثة. وهو التقليد الذي احترمه جميع الرؤساء المتعاقبين حتى انتخاب فرانكلين روزفلت الذي ساقته شخصيته الفريدة الفذة إلى إعادة ترشيح نفسه فانتخب فعلاً مرة ثالثة ثم رابعة وبذلك خرج روزفلت على ذلك التقليد المضطرد.

ويجمع الرئيس في يديه سلطات رئيس الدولة ورئيس مجلس الوزراء معاً ولكنه رئيس وزراء لا يشغل باله أغلبيته البرلمانية ولا رأى وزرائه. إذ الواقع أن رئيس الولايات المتحدة غير مسئول.

---

(1) Suivant un Suffrage à deux degrés.
(2) Un véritable mandat impératif.

فلا يملك البرلمان توجيه الأسئلة إليه ولا استجوابه بل ولا عزله. حقيقة أن الدستور قد نص على إجراء للاتهام الجنائي، وهذه هي المسئولية الجنائية التي كان من الجائز أن تتحول إلى مسئولية سياسية إذا كانت الأمور قد سارت في ذلك الاتجاه. ولكن الأقدار قد جرت على غير هذا المنوال: فلم يستعمل هذا الحق إلا مرة واحدة ضد الرئيس جونسون لأسباب سياسية بحتة انتهى الأمر فيها ببراءته. كما أنه ليس للمجالس سلطان أكثر من ذلك على الوزراء اللذين ما هم إلا مجرد مساعدين للرئيس دون أن تكون لهم سلطات حكومية خاصة.

ومما يروى أن الرئيس لنكولن قد لاحظ عند استشارتهم في إحدى المسائل، أنهم أجمعوا على رأى مخالف لرأيه فيها، فلم يعتد برأيهم وقال في ابتسامة ساخرة (سبعة قالوا لا وواحد قال نعم.. إذن هي نعم صاحبة الأغلبية)[1] وبناء عليه اتخذ الرئيس قراراً مطابقاً لرأيه الخاص ومما لا شك فيه أن بعض الرؤساء وكانوا أقل اعتزازاً بالسلطة من ذلك، وكانوا يقعون أحياناً تحت سيطرة هذا أو ذاك من وزرائهم: ولكن هذه ليست هي القاعدة العامة.

وفي مواجهة الرئيس يقوم الكونجرس الذي يتألف من مجلسين هما: مجلس الشيوخ ومجلس النواب ويتمتع مجلس الشيوخ بقسط أوفر من السلطات، وبنفوذ أكبر فهو الذي يمثل الولايات التي يتكون منها الاتحاد بوصفها جماعات متميزة داخل الاتحاد المركزي، ولذا فهو مكون من عدد متساو من الأعضاء عن كل ولاية مهما يكن عدد سكانها فكل من نيفادا وعدد سكانها ١٦٠.٠٠٠ نسمة ونيويورك التي يبلغ عدد سكانها ١٥

(1) "SEPT "non" UN "oui": les "oui ont la majorité".

مليوناً، تنتخب كل منها شيخين اثنين، الأمر الذي يكفل للأقليات حماية فعالة للغاية وفي نفس الوقت، منع طغيان الولايات الكبيرة على الصغيرة.

أما مجلس النواب فإنه على خلاف ذلك مؤلف من عدد من النواب يتناسب مع عدد سكان كل ولاية. وهو بذلك يمثل وحدة الاتحاد الأمريكي. ووجود هذين المجلسين هو نتيجة التوفيق بين الاتحاديين وخصومهم في مؤتمر فيلادلفيا حيث نادى الأولون بالتمثيل النسبي بينما ذهب الآخرون إلى المساواة في التمثيل فاستجيب لرغبة هؤلاء بإنشاء مجلس الشيوخ، ولرغبة الآخرين بإنشاء مجلس النواب وتقرر أن يعمل المجلسان بالاتفاق في ممارسة السلطة التشريعية، والمتعلقة بالميزانية. إلا أن مجلس الشيوخ يفوق مجلس النواب في سلطاته، وبصفة خاصة في المسائل السياسية (التصديق على المعاهدات) والإدارية (تعيين كبار الموظفين) وقد احتفظ دائماً بنفوذ عملي يفوق في آثاره ذلك التفوق القانوني لأنه يمثل في حقيقة الأمر حريات، ولأن الولايات، ولأن الأمريكيون شديدوا التمسك بأهداف هذه الحريات.

وفصل السلطات مطلق بين الكونجرس والرئيس وذلك على الأقل من الوجهة النظرية، حيث لا يملك الكونجرس عزل الرئيس، ولا يملك الرئيس حل الكونجرس، وكذلك لا يجوز للرئيس ولا لوزرائه أن يكونوا من أعضاء الكونجرس وليس لهم حق حضور جلساته إلا بصفة استثنائية. ومع ذلك يجوز للرئيس توجيه رسائل Messages إلى الكونجرس يحثه فيها على بحث مسألة معينة. كما أنه يملك بصفة خاصة، سلاحاً قوياً هو الاعتراض فيجوز له أن يعترض على تنفيذ قانون أقره الكونجرس، ولكي يمكن التغلب على هذا الاعتراض، يجب نفاذ القانون رغم اعتراض الرئيس عليه أن يقره من

كل من المجلسين مرة بأغلبية الثلثين من أعضائهما. وجملة القول أن الدستور الأمريكي يضع في يد الرئيس من الأسلحة ضد البرلمان أكثر مما يزود به هذا الأخير ضد الرئيس. وقد لاحظ جيمس بريس إلى جانب ذلك، أنه ما من مرة ثار فيها نزاع خطير بين السلطتين، إلا وكان النصر النهائي فيها حليف الرئيس، هذا وإن كان صحيحاً أنه يضيف إلى ذلك قوله: إن الأمر يتعلق بنصر سلبي يمكن الرئيس لا من الحصول على ما كان يبغي، وإنما يقتصر على أن يحول الرئيس بين الكونجرس وبين تحقيق ما كان يبغيه.

وعلى رأس الدستور الأمريكي، توجد المحكمة العليا وهي مشكلة من تسعة قضاة يعينون لمدى الحياة، يحوطهم سياج من الهيبة العظيمة، والمحكمة في ذاتها ليست إلا هيئة قضائية شبيهة بمحكمة النقض الفرنسية. وإن كان قضاؤها الذي جرت عليه في وقت مونرو تحت تأثير رئيسها القاضي مارشال قد جعل لها دوراً سياسياً بالغ الأهمية، عن طريق رقابة دستورية القوانين واستناداً إلى نص من الدستور جاء غامضاً بعض الشيء، توسع مارشال في فكرة أن للمحكمة الحق في التثبت من مطابقة القوانين لأحكام الدستور، سواء تعلق الأمر بالقوانين الخاصة بالولايات المتحدة أو القوانين الاتحادية ذاتها فتمتنع المحكمة عن تطبيق القوانين التي تراها غير دستورية، على الأقضية المطروحة أمامها، والمحكمة بإتباعها هذا الرأي، قد زودت مواطني الولايات المتحدة الأمريكية بضمانة قوية ضد التعسف والانحراف وأقامت من السلطة القضائية في نفس الوقت الحكم الأعلى في الدولة حتى لقد استطاع أحد ثاقبي النظر من شراح النظام السياسي الأمريكي تعريفه بأنه "حكومة القضاة" وإن كان ذلك لا يخلوا من بعض المبالغة. إذ أن قضاة المحكمة

العليا يجوز لهم أن يعترضوا على قرار معين وإنما لا يملكون إصدار بديل عنه.

سير النظام[1]:

إن كانت هنالك ثمة نظام عسير في طريقته فذلك هو النظام الأمريكي: وتفصيل ذلك أن الفصل التام بين السلطات، والذي يحصر كل سلطة منها في برجها العاجي[2] دون التفكير في إيجاد حل لمواجهة ما قد ينشأ بين كل منها والسلطة الأخرى من منازعات، من شأنه، وبحكم طبيعة الأشياء، أن يؤدي عادة إلى مآزق يصعب الخروج منها عن غير طريق القوة والالتجاء إلى أساليب الشدة والعنف فمثال الدستورين الفرنسيين الصادرين في ١٧٩٨، ١٨٤٨ يؤكد، على ما يبدو، أن مثل هذا النظام يحمل في طياته جراثيم فنائه[3] وفضلاً عن ذلك، فإن الدستور الذي يقصر اهتمامه على تقييد سلطة كل هيئة بحقوق الهيئة الأخرى، دون أن يمنح هيئة منها –على استقلال– سلطة اتخاذ قرارات نهائية، مثل هذا الدستور يؤدي حتماً إلى خطر الإصابة بالشلل والجمود. أليس في التوازن التام المحكم بين سلطات الهيئات المتقابلة ما يؤدي بنا إلى حالة من الركود والتعطل؟؟ أليس من شأن السيطرة والتحكم من جانب الرئيس ما يسوقنا حتماً إلى فرض دكتاتورية؟ أن الدستور الأمريكي يجيب على هذه التكهنات التي تدعوا إلى التشاؤم، وخير إجابة له على ذلك هو في خلوده واحترام نصوصه مع الأيام، وإن كان ذلك يقتضي شيئاً من الإيضاح:

فيلاحظ أولاً أن سمة النظام الأمريكي الحقيقية قد تغيرت كلية بقيام

(1) Le fonctionnement du système.
(2) Dans sa tour d'ivoire.
(3) Perte en lui- mème le germe de sa proprede struction.

الأحزاب السياسية وطريقة تكوينها.

وعلى غرار الحال في انجلترا، فإن الولايات المتحدة الأمريكية عرفت نظام الحزبين الذي أتاها، عبر تقاليد طال مداها. وكان أيضاً ثمرة طيبة لنظام الانتخاب بالأغلبية على دور واحد. ولكن الأحزاب الأمريكية تختلف كثيراً عن الأحزاب الانجليزية، بل وتختلف أكثر من ذلك عن الأحزاب الأوربية. فقلما يكون هناك خلافات مذهبية بين الحزب الجمهوري والحزب الديموقراطي وهي خلافات تتفاوت في كل انتخاب عنها في الآخر. ولا شك أن الحزب الديموقراطي يضمر عداء تقليدياً لفكرة تركيز السلطات، بينما ينزع الحزب الجمهوري إلى تقوية السلطات الاتحادية وإنما إذا كان الرئيس من الحزب الديموقراطي، يصبح الجمهوريون دعاة لحقوق الولايات، ويتحول الديموقراطيون إلى أنصار للسلطة الاتحادية. ولقد بدا ذلك بوضوح في عهد الرئيس روزفلت. فليست هناك أحزاب، بل الأمر يتعلق في الحقيقة بأجهزة ضخمة تهدف إلى الاستيلاء على السلطة والوصول إلى الحكم، وقد أعدت خصيصاً لتحقيق النجاح وإدراك هذا الهدف: وإتباعاً لسياسة توزيع الغنائم، فإن الحزب الفائز في الانتخابات يوزع على أعضائه جميع المناصب الإدارية. وتحدد البرامج عند كل معركة انتخابية بحسب المصالح القائمة وقت الساعة.

وفضلاً عن ذلك فإن هذه البرامج يغلب عليها الطابع الواقعي، أكثر من اتصافها باللون الفقهي النظري.

ومع ذلك فإن المراقبين الأوربيين يعتقدون أنهم يشهدون مغذ بضع سنوات نوعا من التبلور السياسي داخل الأحزاب، وأن الجمهوريين وهم

أعداء التدخل الحكومي في الشئون الاقتصادية، قد تتكون منهم جبهة اليمين، والديموقراطيين المتقدمين في تفكيرهم الاجتماعي قد تتألف منهم جبهة اليسار. ولعل ذلك من قبيل الوهم الذي يرجع إلى قوة شخصية الرجل الذي سيطر على حزبه إلى حد أن طبعه بشخصيته الفذة، ونعني به الرئيس روزفلت. والواقع أن هناك يسارا ويمينا في كل واحد من الحزبين وكان لروزفلت عدد غير قليل من الخصوم الديموقراطيين يعوضه عنهم تأييد بعض الجمهوريين له. ألا أنه منذ انتخابات سنة **١٩٥٢** أخذ تطور الحزب الجمهوري نحو اليمين يستلفت النظر.

ومهما يكن من أمر، فإنه يبدو أن ازدواج الأحزاب يقضي على فصل السلطات الظاهري في الدستور الأمريكي، وحقيقة الأمر أن حزب الأغلبية في الكونجرس يشكل رابطة قوية بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، ما دام أن الرئيس يكون عادة زعيم هذا الحزب، إلا أن هذه الصورة مازالت مقتضبة. ذلك أولاً لأن الأحزاب الأمريكية متخلفة في التنظيم كثيراً عن الأحزاب الانجليزية: إذ يحتفظ كل عضو فيها بأكبر قسط من حرية الرأي والتصويت، وقلما يجد الرئيس دائماً في حزبه التأييد الذي يجب أن يتوقعه منه. وثانياً لأنه يحصل أحياناً أن يكون الرئيس من غير حزب الأغلبية في الكونجرس بسبب عدم تساوي مدة نهاية كل منهما، فالرئيس منتخب لمدة أربع سنوات، وأعضاء مجلس النواب ينتخبون لمدة سنتين، والشيوخ لمدة ست سنوات. وأعضاء مجلس الشيوخ يتجدد ثلث عددهم كل سنتين بحيث يمكن تمييز نوعين من المراحل في تطبيق الدستور الأمريكي: مرحلة التعاون النسبي بين السلطات عندما يكون الرئيس وأغلبية الكونجرس من

أعضاء حزب واحد، ومراحل الفصل التام بين السلطات في الحالة العكسية.

وكون التنافس في هذه الحالة، ونعني بها الغرض الأخير، لا ينتهي مطلقاً بمنازعات خطيرة تصل إلى حد الانقلاب، مازال أحد الأسرار الغامضة للدستور الأمريكي. ويفسر ذلك أولاً بأن الرئيس لم يكن في متناول يده، على الأقل إلى السنوات الأخيرة، أية وسيلة للإكراه. إذ لما كان البوليس تابعاً لكل ولاية على حدة والجيش الدائم لا وجود له مطلقاً فإنه كان يعوزه هذا "السيف" الذي بدونه تنتهي الثورات الداخلية عادة بالفشل. كما يجب التنويه أيضاً بالاحترام، الذي يبلغ حد القداسة من جانب الأمريكيين للدستور، والذي يجعل الأمة بأسرها تهب ضد من يحاول أن يمد إليه يد العبث. وأخيراً –وبصفة خاصة– فإن المزاج الديموقراطي، المتأصل في نفس الشعب الأمريكي، يعارض إطلاقاً كل حل بالقوة للمنازعات الدستورية، وهو الذي يقوم عليه في النهاية كل توازن النظام الأمريكي، كما يستند النظام الانجليزي كلية على نزعته البريطانية.

ولكن النظام الأمريكي، على خلاف النظام الانجليزي المحكم يسير إلى حد ما على نحو غير مرض. وقد لبث الأمر غير ملحوظ خلال قرن ونصف من الزمان لأن الدولة لم تكن تلعب سوى دور ثانوي للغاية في أمة، جعل انتصار سياسة الحرية الاقتصادية فيها السلطة الحقيقة في يد زعماء الصناعة. وفضلاً عن ذلك فإنه لما كانت أمريكا منعزلة عن العالم الذي لم تكن هي بحاجة إليه، فقد كان في استطاعتها أن تقع في كل الأخطاء وهي محتمية في ثرواتها متحصنة وراء محيطاتها: فمثلا عندما رفض مجلس الشيوخ الأمريكي التصديق على معاهدة فرساي، فإن أوربا هي التي تحملت النتائج وحدها.

أما اليوم فإن الظروف قد تغيرت وأصبح حتماً على الحكومة أن تتدخل، طوعاً أو كرهاً، في الحياة الاقتصادية أو الاجتماعية. ويجب عليها أن تتخذ لنفسها جيشاً ضخماً وتزيد من قوته. ويجب عليها أن ترسم لنفسها سياسة خارجية محددة المعالم وتسهر على تطبيقها. وقد سترت عبقرية الرئيس روزفلت النادرة، خلال سنين عديدة، شرا تكشف فجأة بعد موته الذي ألقى ضوءاً قوياً على تلك النقائص. إذ يبدو أن الجهاز الحكومي الأمريكي. لا يرقى إلى مستوى الأعباء الجسيمة الملقاة على عاتق الأمة ولسوف تدعو الضرورة دون شك إلى إجراء إصلاح جوهري في أمد قصير نسبياً ويمكن القول زيادة على ذلك، أنه سيتناول الهيئات الدستورية نفسها التي يكفي لعلاجها، دون شك، بعض التعديلات على نحو أضيق من تناول العناصر الأساسية للنظام نفسه أي الأحزاب السياسية، التي لا يسمح لها تركيبها الحالي إلا بأن تكون صدى للمصالح الخاصة والمحلية وحدها، والتي لم تعد ترقى إلى مستوى المشاكل التي تعرض منذ سنوات لأقوى أمم العالم.

المبحث الثاني

الأنواع المشتقة من النظام الأمريكي

أن نظام الولايات المتحدة في جملته لم يصادف النجاح الذي لقيه النظام البرلماني البريطاني. وقليل من شعوب أوربا هي التي استلهمته بصورة مباشرة وقد كانت المحاولات التي بذلتها بعض تلك الشعوب في هذا المضمار ناقصة في أغلب الأحيان وقلما كتب لها الدوام.

وهذا النقض من الغرابة بمكان: مما لا شك فيه طبعاً أن أمريكا ظلت ردحاً طويلاً من الزمن بعيدة جداً عن أوربا وبقيت نظمها مجهولة للغاية بحيث لم يكن في الاستطاعة استيحاؤها: فانجلترا ظلت أقرب إلى أذهان الأوربيين وإدراكهم وكانت إلى قلوبهم ألصق من غيرها من الشعوب الأمريكية. وفضلاً عن ذلك فقد تهيأت لوصف نظامها أقلا بعض كبار الكتاب. ولكن حتى في أيامنا هذه التي قرب فيها العلم بين بلاد العالم وقصر المسافات بينها، لا تزال الشعوب الأوربية أجهل بالنظام الأمريكي منها بنظام برلماني ساعدها طوال العهد بتطبيقه على إدراك مختلف نواحيه، ولكن سبباً آخر قد يكون أهمها سلف بيانه، هو الذي يفسر هذا الفتور من جانب أوربا بإزاء دستور سنة ١٧٨٧: ألا وهو ذلك العداء الخفي تجاه السلطة الشخصية للفلسفة السياسية التي صيغت نظرياتها في عهد الثورة الفرنسية تلك الثورة التي ألهمت جميع النظم الديموقراطية في أوربا وأشعلتها. أما النظام الأمريكي فإنه يحملنا على الخشية منه أن يمنح سلطات كبيرة لرجل واحد: وترى بلاد أوربا أنه لم يتخذ احتياطات كافية ضد خطر الديكتاتورية ومن الواضح أنه ليس من المثال المستمد من نظم الحكم في أمريكا الجنوبية ما يطمئن تلك الشعوب.

أنظمة الحكم في أمريكا اللاتينية:

إن الباعث الذي يبعد أوربا الغربية عن نظام الولايات المتحدة الأمريكية هو نفسه الذي حمل أمم أمريكا اللاتينية على اقتباسه. حيث تتحالف التقاليد والحالة النفسية على الاستئثار بالسلطة الشخصية. فقد حل الغازي الأسباني محل الزعيم الهندي الأحمر. وجاء بعد الأسباني نائب

الملك الذي كان يمثل وحدة السلطة بأجمعها.

وفي إبان حرب الاستقلال انتزعت الحرية بفضل جهود بعض الممتازين من الرجال: بوليفار، سان مارتن، وميراند وكان لابد من إيجاد نظام سياسي يعترف بكافة السلطات لرجل قوي معين في شعوب تناضل في سبيل تهيئة المجد والغار لحاكم واحد دون أن تعني بالصراع المستميت في سبيل المذاهب والأفكار.

ولا يخفى أن هذه الشعوب تعشق الحرية وتتفانى في سبيلها، ذلك أن مبادئ الثورة الفرنسية قد أثملتها بنشوة من الحماس البالغ: فلا يزال تاريخ ١٤ يوليه حتى اليوم العيد القومي لدى أغلب تلك الشعوب. فلابد لها من نظام يوفق بين المبادئ الديمقراطية والسلطة التي يستأثر بها الحاكم الفرد. ولقد كان هذا النظام على وجه التحديد في متناول أيديهم وأقرب إليهم من سواه وهو الوحيد الذي كان بحق مألوفاً لهم، تحف به فضلاً عن ذلك هالة من القوة المادية التي تحيط بها من كل جانب رهبة شعب الولايات المتحدة أول الشعوب الأمريكية التي تحررت من يد الاستعمار. ومن هذا يبين أن كل الدوافع حملت أمريكا اللاتينية على أن تحاكي دستور ١٧٨٧ وتنتهج نهجه ولقد ترسمت بالفعل خطاه.

ففي معظم هذه الدول الأمريكية، يوجد إذن رئيس منتخب من الشعب يقابله كونجرس مكون من مجلس شيوخ ومجلس نواب: ويعلو ذلك محكمة عليا منوط بها تنسيق النظام في مجموعة. وتبدو بعض أوجه الاختلاف في انتخاب المجالس في البلاد التي لا يوجد فيها أي نظام

الاتحادي. وفضلاً عن ذلك هنالك فوارق أخرى تبدو أهم مما سلف بيانه، تتكشف بين حين وآخر، وتكون وليدة المصادفات، يقتضيها تعديل بعض أحكام الدستور. فبعض أمم أمريكا اللاتينية كثيراً ما تجدد دستورها دون تعديل حقيقي في الأسس الجوهرية لنظامها. ومع ذلك فإن فروقاً هامة تكمن وراء هذا التشابه الظاهري مع نظم الولايات المتحدة.

فلنأخذ أولاً تفوق سلطة الرئيس. ففي نظام أمريكا الشمالية تتوازن السلطات نعم قد يحدث بلا شك أن يسيطر الرئيس ذو شخصية لامعة مثل روزفلت على الكونجرس، ومع ذلك فإن هذا الأخير يحتفظ دائماً بامتيازات قانونية تمنع الرئيس من إجراء إصلاحات دون موافقته، ما دام أن الكونجرس وحده هو الذي له حق تعديل القوانين. والحال على عكس ذلك في النظم الأمريكية اللاتينية إذ تخضع كل سلطة منها للأخرى خضوعاً عملياً إن لم يكن مستنداً إلى القانون. فالكونجرس يحتفظ دائماً بالسلطة التشريعية، ولكن للرئيس من وسائل التأثير عليه ما يكفي لإرغامه على النزول على رغباته.

وغنى عن القول أن تلك الوسائل مختلفة الأنواع. ذلك أن الأغلبية من أعضاء الكونجرس كثيراً ما تكون، وهو أمر طبيعي جداً، من حزب الرئيس وهذا ما يحدث لحسن الحظ في أمريكا الشمالية في أغلب الأحيان. ومع ذلك يجدر التنبيه إلى ما بين النظام الحزبي في أميركا الجنوبية والنظام الحزبي في أمريكا الشمالية من فوارق. فكل منهما يختلف اختلافاً جوهرياً. فالأمر يتعلق بأصالة بطائفة من الأنصار يلتفون حول رجل واحد ويتفانون في خدمته مخلصين لذاته. أو قل من إيجاز أن الأمر يتعلق بعشيرة أكثر مما

يتعلق بحزب من الأحزاب، ومن هنا كان الوفاء المطلق من جانب الأغلبية في الكونجرس للرئيس، وخضوعها في نفس الوقت لمشيئته.

ذلك الوفاء وهذا الإخلاص للرئيس مكفول في نفس الوقت بالقوة المسلحة لأن الشعوب اللاتينية من سكان أمريكا الجنوبية والوسطى يحتفظون بميولهم إلى الزي العسكري ونزعة القواد والمجد الحربي. ولكل شعوبها جيوش شديدة الغيرة على التقاليد القديمة ومتلهفة إلى العمل. ولأنها لم تشترك في معارك حربية فهي تقوم بدور سياسي هام وقد لبث الجيش زماناً طويلاً وهو يولي الرؤساء ويعزلهم بحيث كان الهم الأول لكل من أولئك الرؤساء ضمان تأييد الجيش له، ومتى تم له ذلك سهل عليه إخضاع الكونجرس لمشيئته. وقد تغيرت الأوضاع قليلا منذ بضع سنوات وبخاصة في أكثر دول أمريكا اللاتينية تقدما. ومع ذلك فإن التقليد الأسباني الذي من مقتضاه رفض الزعماء العسكريين إطاعة القانون لم يتلاشى بعد من تلك البلاد.

وهكذا يتجلى الفارق الثاني بالنسبة لنظام الولايات المتحدة: ألا وهو الطابع شبه الديمقراطي لنظم أمريكا الجنوبية. فالانتخابات في الولايات المتحدة حرة ونزيهة، أما في أمريكا اللاتينية فهي موجهة في أغلب الأحيان. ويجب الاعتراف أن كثيراً من هذه الأمم تتكون من أغلبية من سكان البلاد الأصليين أو خليط من السلالات الأجنبية وهي أغلبية جاهلة ومتأخرة، فليس لورقة الانتخاب كبير مغزى في نظرها. وكثيراً ما ينسى الناس أن معظم بلاد أمريكا الجنوبية من طائفة الاستعماريين: فإن بعض الأفراد من الجنس الأبيض تسيطر على جمهرة من الأجناس الملونة،

وتقيم سياجا حول هذه الكتلة التي لا تتحرر إلا في بطئ شديد من حالة الفتور وعدم الاكتراث المحيطة بها. وهذا السواد من السكان سلس القياد للمناورات الانتخابية ويندر في أمريكا اللاتينية ألا يحرز الحزب الحاكم الأغلبية ولا يعني ذلك أن الحزب الواحد يخلد في الحكم إلى ما شاء الله، بل تقصيه عن الحكم ثورة جامحة وكانت قد جاءت به إلى الحكم ثورة أخرى وليست كلمة الناخبين.

ومع ذلك فهذه النظم قد بلغت اليوم قمة التطور حيث تزايد حلول الديكتاتوريات المدنية محل الديكتاتوريات العسكرية. وأخذ حكماء القانون يخلفون القواد العسكريين وهم يظهرون اهتماماً بشرعية السلطة غير مألوف على الإطلاق للآخرين. وبدأت الجماهير تخرج رويداً من دياجير الظلام التي انغمست فيها طويلاً. والتطور الذي يبلغ سن الرشد السياسي هو وحده الكفيل بتحول ديموقراطيات أمريكا اللاتينية إلى ديموقراطيات صحيحة.

امتداد نظام الولايات المتحدة الأمريكية إلى ما بعد البلاد الأمريكية:

إذا كان النظام الذي ابتدعه مؤتمر فلادليفيا قد ظل في مجموعه إلى اليوم محصوراً داخل حدود القارة الأمريكية فإن شعوب العالم الأخرى لم تهمل هذا الوضع تمام الإهمال.

ولقد كان ازدواج المجلسين الاتحادي هو الذي ظفر بأكبر قسط من النجاح في هذا المضمار. فهذا النظام الذي ابتكره الأمريكيون للخروج بأي ثمن، كما رأينا من المأزق الذي كان المؤتمر مهدداً بأن يبقى حبيساً فيه إلى الأبد، قد صار أحد العناصر الأساسية في التطبيق العملي للنظام

الاتحادي، فأي إنسان يفكر في أي تنظيم اتحادي لا يمكن أن يتصور جهازه التشريعي إلا في صورة مجلسين يكون تمثيل الولايات الاتحادية متساوياً في أحدهما ونسبياً في الآخر، على غرار مجلس الشيوخ والنواب الأمريكيين. وفي عام ١٨٤٨ عمدت أقدم الدول الاتحادية في العالم أي سويسرا، وكانت تقاليدها تنفر إلى أبعد جو من نظام المجلسين، إلى اقتباس النظام الأمريكي الذي ظهرت ملاءمته لها تماماً. وفي الممتلكات البريطانية ذات الشكل الاتحادي، حل نفوذ النظام الأمريكي محل النظام البريطاني. فالدستور الكندي لسنة ١٨٦٧ والدستور الاسترالي لسنة ١٩٠١ ودستور جنوب أفريقيا لسنة ١٩٠٩ لم تكتف باقتباس مضمون النظام الأمريكي فحسب، ولكنها أخذت أيضاً بنفس التسمية وأنشأت كل واحدة منها مجلس شيوخ مماثل لمجلس الشيوخ القائم في واشنطن لا لمجلس اللوردات، وأخيراً فإن روسيا الشيوعية عندما أرادت أن تضع لنفسها تنظيماً اتحادياً، لم تستطع إلا أن تحتذي النظام الذي أخذ به جميع من سبقوها في هذا المضمار.

ورقابة دستورية القوانين قد تكون جديرة بمثل هذا النجاح، نظراً للضمانات القيمة التي تحوط بها حريات الأفراد. ومع أنها لم تظفر بنفس الحظ من التقدير العالمي الذي لقيه نظام ازدواج المجلسين الأمريكي (المطبق في جميع النظم الاتحادية) إلا أننا نراها قد أدخلت في الدساتير الأوربية التي وضعت بعد الحرب العالمية الأولى (النمسا، تشيكوسلوفاكيا، رومانيا، ايرلندة، أسبانيا... الخ) مع شيء من التحوير أحياناً تحت تأثير النظرية الفرنسية التي نادى بها العلامة سيز وهي تختلف قليلاً عن النظرية

الأمريكية. وترى أن يعهد بالرقابة على دستورية القوانين إلى هيئة خاصة عن طريق الطعن المباشر. وانتشار هذه الرقابة أمر مرغوب فيه للغاية إزاء سوء استعمال السلطات الذي نراه يتزايد باستمرار في الدول المعاصرة.

وعلى خلاف ذلك. قلما كان النظام الرياسي موضع محاكاة وذلك إذا استثنينا الدستور الألماني لسنة ١٩١٩ والدستور الفرنسي لسنة ١٨٤٨.

فالدستور الألماني المذكور لم يطبق النظام الرياسي إلا في أضيق الحدود، لأنه إذا كان رئيس الريخ، قد كان ينتخب، على غرار رئيس الولايات المتحدة، فإنه لم يكن يحكم بنفسه مطلقا وإنما فقط بواسطة وزراء مسئولين كانوا خاضعين لسلطة رئيس الوزراء وكان الأمر توليفا بين النظام البرلماني الانجليزي والنظام الرياسي الأمريكي(١) مع تفوق أولهما على الثاني.

وعلى ذلك أخذ الدستور الفرنسي لسنة ١٨٤٨ بالنظرية بحذافيرها تقريبا، في شأن السلطة التنفيذية: رئيس ينتخبه الشعب بأسره كان يحكم فعلا ويعاونه وزراء لم يكن للبرلمان أي سلطة عليهم. ولم تترك هذه التجربة ذكرى طيبة بسبب انقلاب عام ١٨٥١ الذي وضع حداً لها. إلا أن سابقة عام ١٨٥١ لا تعني شيئاً، كان حاولنا إثبات ذلك، فإن رئيس الجمهورية في ذلك الوقت قد قام بانقلاب لا لأنه كان رجل الشعب المختار(٢) ولكن لأنه كان يدعى لويس نابليون بونابرت وإلا فهل يمكن أن نتصور أن الجمهورية الثالثة كان من المستطاع أن تبقى لغاية سنة ١٩٤٠ لو أن الكويت دي شامبر قد عين رئيساً لمجلس الوزراء عام ١٨٧٥؟

---

(1) Présidentialisme américain.
(2) L' ilu du peuple.

لا شك أن الرد على هذا الرأي إنما يكون بضرب المثال لما يجرى في النظام القائم في أمريكا الجنوبية، والذي يثبت أيضاً ما يتضمنه النظام الرياسي من إمكان قيام الدكتاتوريات، ولكن الحقيقة هي أن الحالة الاجتماعية لأمريكا اللاتينية. وافتقار السواد الأعظم الجاهل من شعوبها إلى التربية السياسية تماما، هي السبب في قيام الديكتاتورية، وليس النظام الرياسي الذي لولاه، كما لاحظ ذلك بحق جيمس برين، لتردت أمريكا الجنوبية في هوة عميقة من الفوضى.

وفي الوقت الذي يبدو فيه على هذا النحو، مصير بعض البلاد التي اتبعت النظام البرلماني البريطاني، يميل الإنسان إلى الظن بأن النظام الأمريكي يكون له النصيب من النجاح في المستقبل، وهذا طبعا ما لم يفضل عليه النظام الروسي بعض ذوي الشأن ممن يعنيهم الأمر.

الفصل الثالث

النظام الروسي والنظم التي شاكلته

إن النظام الروسي والنظم المشتقة منه، ولعلها آخر ما ظهر في العالم الدستوري قامت في القرن العشرين على أثر الانقلابات السياسية التي ترتبت على الحربين العالميتين الأولى والثانية. وتعتبر حداثة عهدها هذه الأولى سماتها العامة وهي التي تسترعي الانتباه إذا ما تذكرنا أن النظام الانجليزي يستمد أصوله من تقاليد عريقة وأن النظام الأمريكي قد مر عليه أكثر من قرن ونصف قرن من الزمان.

ولما كانت هذه النظم لا تزال ناشئة، فهذا يؤكد أنها بالإضافة إلى ذلك حديثة بمعنى أنها تنأى بنفسها عن كل شبه بالماضي وعن كل محاكاة للنظم السابقة وتقطع الصلة بكل الأنظمة التي تقدمتها, ولكن هذا الطابع أقل من السابق وضوحا. والواقع أننا نجد في النظم التي على غرار النظام الروسي بعض العناصر المستمدة من النظم التي تقدمتها. والأمر لا يعدو في الحقيقة أن يكون مجرد شكل ظاهري، ما دام أن سير هذا النظام في حقيقته يختلف أصالة عن البنيان النظري كما تعرفه النصوص.

وهذا التفرق التام بين الواقع ونصوص القانون، وبين النظم القائمة وأحكام الدستور هو الطابع العام الثالث المميز لهذه النظم، وربما كان أهمها جميعا. إذ لو اقتصر الأمر على مجرد ملاحظة سطحية لحكمنا بأننا

بإزاء نظم ديموقراطية حيث نجد الهيئات العامة فيها وليدة الانتخاب وهي نظم ديموقراطية تقوم على فصل مرن (أو تعاون) بين السلطات[1] يشبه إلى حد ما النظام البرلماني التقليدي والأنظمة الحرة التي فيها حقوق المواطنين مقررة ومكفولة. ولكن الإنسان سيكون بذلك مخدوعاً في كل واحدة من هذه النقاط، لأن الحقيقة غير متوافرة في أي واحدة منها على الإطلاق، وذلك على الأقل فيما يتعلق بالنظام الروسي نفسه.

المبحث الأول

المثال النموذجي

النظام السياسي لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية

يبدو لأول وهلة أن الدستور الحالي لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية يشبه الدستورين البريطاني والأمريكي معاً، وهذا الشبه لا يكف عن الاندفاع في هذا الاتجاه: ودستور عام ١٩٣٦ أقرب إلى الأنظمة الانجلوساكسونية من دستور سنة ١٩٢٤ كما أن التعديلات التي أدخلت عليه في مارس سنة ١٩٤٦ كانت سطحية وعمت هذا التشابه.

ومع ذلك فلنكن على حذر من كل استنتاج خاطف في هذا الصدد، إذ أن هناك فرقاً محسوساً في كل بلاد العالم بين ظاهر البلاد الدستورية النظرية وبين تطبيقاتها في العمل: ولكن شقة الخلاف هذا أوسع في الاتحاد السوفييتي منها في أي بلد آخر، فعلينا إذن أن نستشف من وراء ستار

(1) Separation souple (ou collaboration) des pouvoirs.

دستور عام ١٩٣٦ الحقيقة المتأصلة في صلب النظام السياسي الروسي.

دستور ٥ ديسمبر سنة ١٩٣٦:

يتضمن دستور الاتحاد السوفيتي جزئين يتميز أحدهما عن الآخر: نحدد أولهما التكوين الاقتصادي والاجتماعي للاتحاد، وثانيهما منظماته السياسية وعلى الرغم من النظريات الماركسية التي تسود هذا الدستور في جملته، فليست هناك صلة مباشرة بين شقيه، بحيث يمكن تحليل بعضها على نحو كامل مع إهمال الأخرى.

فمن الوجهة السياسية يبدو اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية وكأنه دولة متعددة القوميات وفقاً لعبارته المفضلة، أما نحن فنسميها اتحادية. وعلى خلاف الولايات المتحدة الأمريكية أو سويسرا، فإن الدويلات ليست مع ذلك على قدم المساواة من الناحية القانونية، وهذا أمر طبيعي بسبب اختلاف أهميتها الحقيقية، فإنه ولو أن الاتحاد السوفييتي يتألف من ست عشرة جمهورية اتحادية إلا أن بعضها يشتمل في داخله على جمهوريات وأقاليم لها حكم ذاتي ومقاطعات قومية وللجمهوريات والأقاليم الذاتية والمقاطعات الحق في أن تمثل –على الاستقلال– عن الجمهورية الاتحادية التي هي جزء منها ولذلك في المجلس الثاني للاتحاد، بحيث يكون فيه للجمهوريات الاتحادية الكبرى (وبصفة خاصة جمهورية روسيا التي تسمى إلى جانب ذلك الجمهورية المتحدة وتتألف من اثني عشر جمهورية وستة أقاليم ذاتية) عدد من الأصوات يفوق كثيراً ما للجمهوريات الصغيرة، ولا تباشر سيطرتها في المجلس الأول فحسب،

وذلك وفقاً للتطبيق الفني للنظام الاتحادي بل في المجلس الثاني أيضاً، وهو أمر لا يخلو من غرابة وبذا تتخلف المساواة إلى حد كبير داخل الاتحاد الروسي، الشيء الذي لا يتفق تماماً مع المنطق، ولكنه أكثر اتفاقاً مع حقيقة الأوضاع.

ويتألف برلمان الاتحاد السوفييتي أو السوفييت الأعلى (كلمة سوفييت معناها في الروسية "مجلس") من مجلسين، يمثل أحدهما مجموع أفراد الأمة في وحدتها، ويمثل الثاني الدويلات الأعضاء المختلفة التي يتكون منها باعتبارها قوميات متمايزة. والمجلس الأول الذي يسمى "سوفييت الاتحاد" ينتخب أعضاؤه على أساس نائب واحد لكل ٣٠٠.٠٠٠ نسمة من السكان (وبذا يبلغ عدد أعضاء السوفييت الذي انتخب عام ١٩٤٦، ٦٨٧ عضوا) والمجلس الثاني أو "سوفييت القوميات" من نائباً عن كل جمهورية اتحادية، ١١ نائباً عن كل جمهورية ذاتية، ٥ أعضاء عن كل إقليم له حكم ذاتي ونائب لكل مقاطعة قومية (ومجموع ذلك ٦٥٧ نائباً عام ١٩٤٦ وفي كلا الحالتين ينتخب النواب لمدة أربع سنوات بالاقتراع العام المباشر المتساوي السري وللنساء حق التصويت في انتخابات المجلسين وفي عضويتهما، كما يجوز إقالة النواب بأغلبية أصوات الناخبين. ويلاحظ أن الاقتراع العام من مستحدثات دستور سنة ١٩٣٦، أما قبل ذلك فكان أصحاب الأعمال الذين يستغلون عمل الغير والرأسماليين وأصحاب الدخول والتجار والوسطاء والرهبان والقسس محرومين من حق التصويت.

والمجلسان متساويان تمام المساواة في الحقوق: فهما يضطلعان بالسلطة التشريعية ويجب أن يقرر كل واحد منهما بالأغلبية المطلقة لأعضائهما النصوص لكي تصبح قوانين نافذة. وهما ينتخبان في جلسة مشتركة هيئة رياسة

السوفييت الأعلى للاتحاد[1] ويجوز لهما تعيين لجان للتحقيق في جميع الشئون ولهما حق استجواب الوزراء. وفي حالة الخلاف بين المجلسين، وتعذر التوفيق بينهما تقوم هيئة رياسة السوفييت بحل البرلمان وتجري انتخابات جديدة.

أما السلطة التنفيذية فإنها لهيئتين اثنتين: هيئة رياسة السوفييت الأعلى للاتحاد ومجلس الوزراء.

ورياسة السوفييت الأعلى جهاز جماعي يلعب على وجه التقريب نفس الدور الذي يقوم به رئيس الدولة في النظام البرلماني، وهذا الجهاز مكون من ثلاثة وثلاثين شخصاً هم: الرئيس وستة عشر نائباً للرئيس وسكرتير وخمسة عشر عضوا. ويلاحظ أن عدد نواب الرئيس مساو لعدد الجمهوريات الاتحادية. ويبين من تقرير ستالين الذي قدم به لدستور عام ١٩٣٦ أن هذا التطابق لم يجيء عرضاً وإنما قصد به تمثيل كل جمهورية في المجلس، وهكذا ينعكس الطابع الاتحادي للدولة داخل السلطة التنفيذية نفسها وهو الأمر النادر الوجود.

ويمكننا أن نميز بين سلطات هيئة رئاسة السوفييت الأعلى طائفتين من الاختصاصات، تطابق أحدهما الاختصاصات العادية لرئيس الدولة وهي: حق العفو عن العقوبة ومنح الأوسمة وألقاب الشرف وتعيين السفراء وقبول خطابات اعتماد الممثلين والدبلوماسيين الأجانب، ودعوة مجلس السوفييت الأعلى إلى الانعقاد (الذي يجب دعوته مرتين على الأقل سنوياً) وحله في حالة استحكام الخلاف بين مجلسيه والمساهمة في تعيين الوزراء. أما

(1) "Le présidium du Soviet suprême".

الطائفة الأخرى فهي تفوق إلى حد كبير، ذلك الدور المتواضع الذي يقوم به رئيس الدولة في النظام البرلماني إذ أن لهيئة رياسة السوفييت الأعلى في هذا المجال خمسة أنواع من الحقوق البالغة الأهمية: أولها أن الوزراء مسئولين أمامها فيما بين أدوار انعقاد مجلس السوفييت الأعلى كما أنه يجوز لها أن تقيلهم وتعين بدلاً منهم بشرط مصادقة السوفييت الأعلى على ذلك، كما يجوز لها ثانياً أن تجرى استفتاء شعبياً سواء كان ذلك تلقاء نفسها أو بناء على طلب إحدى الجمهوريات الاتحادية، وتلك سلطة هامة للغاية مادامت تسمح بتخطي السوفييت الأعلى والاحتكام إلى الشعب مباشرة. ويأتي في المقام الثالث حقها في تفسير القوانين (ولكنها لا تملك استكمالها عن طريق القرارات واللوائح لأن ذلك من حق مجلس الوزراء). ورابعاً فهي تملك حق إلغاء القرارات والأوامر غير المشروعة الصادرة من مجلس وزراء الاتحاد أو من مجالس وزراء الجمهوريات الاتحادية. ويلاحظ هنا الاندماج الذي يقع بين السلطتين التنفيذية والقضائية ذلك أن تفسير القوانين وتقدير مشروعية القرارات الإدارية هما عادة من اختصاصات القاضي وهذه الاختصاصات في فرنسا مخولة إلى المحاكم ولمجلس الدولة بصفة خاصة. وأخيراً فإن هيئة رياسة السوفييت الأعلى تلعب دوراً هاماً في الشئون السياسية والحربية. فهي التي تعين القائد الأعلى للقوات المسلحة وتأمر بالتعبئة وتصدق على المعاهدات وتعلن الحرب في غيبة مجلس السوفييت الأعلى.

وأياً كان مدى سلطات هيئة رياسة السوفييت الأعلى، فإنها مع ذلك لا تتدخل بطريق مباشر في المهام الحكومية والإدارية، وهي تقوم على نحو ما، بدور الرقيب والحكم وربما بدور البديل بالنسبة لمجلس السوفييت

الأعلى. وإذا أخذنا الأمور على علاتها فإن هذا الرأي يكون أكثر قبولاً، بقدر ما يضفي على هذه الهيئة من مظهر لفكرة التقليدية لرئيس الدولة البرلمانية. ولكن الاختصاصات المخولة لهذا الأخير (أو على الأصح للهيئة التي تحل محله) هي من الأهمية بحيث تخشى معها إمكان سوء استعمالها. ولكن هذه المخاوف لا أساس لها في هذا المقام، أولاً لأن التكوين الجماعي لهيئة رياسة الدولة للاتحاد يقضي على جميع محاولات الديكتاتورية الشخصية، وثانياً لأن الترتيب المحكم لسير النظام السوفييتي، على نحو ما سنحلله في مكان آخر، يجعل أمثال هذه المخاوف مجرد وهم على الإطلاق.

فالعمل الحكومي بمعناه الحقيقي يطلع به مجلس الوزراء الذي كان يسمى لغاية شهر مارس سنة ١٩٤٦، مجلس قوميسياري الشعب والوزراء أنفسهم كانوا يسمون قوميسياري الشعب، وفي ذلك التاريخ فضل السوفييت الأعلى للاتحاد، التسمية المصطلح عليها في الأنظمة البرلمانية الرأسمالية. ويتألف مجلس الوزراء من رئيس وثمانية نواب للرئيس ومن أكثر من خمسين عضواً. ويجب ألا يدهشنا هذا العدد الكبير من الوزراء إذا ما تذكرنا أن الاتحاد السوفييتي دولة اشتراكية يتركز جميع الإنتاج فيها في يد الحكومة، فيوجد وزيران للصناعات البترولية ووزير لصناعة إنشاء المحركات والآلات.. الخ.

كما أن هناك نوعين من الوزراء: الوزراء الاتحاديون(١) ووزراء للجمهوريات الاتحادية(٢) والأولون هم الذين يديرون بصفة مباشرة مرافق عامة في جميع أنحاء الاتحاد، بينما يقتصر دور الثانية على تنسيق عمل

(1) Les ministres federaux.
(2) Federaux républicains.

الوزراء الذين يديرون فروعاً إدارية من نفس النوع في كل جمهورية على حدة: وهكذا نجد المبدأ الاتحادي يسود تأليف مجلس الوزراء كما هو مطبق أيضاً في داخل هيئة رياسة الدولة.

والوزراء يعينهم السوفييت الأعلى الذين هم مسئولون أمامه (المادة ٦٥ من الدستور) فهم إذن محاسبون عن أعمالهم أمام البرلمان الذي لأعضائه حق استجوابهم. ويجب التسليم بأن هذه المسئولية الوزارية يترتب عليها -رغم أن الدستور لم يحدد ذلك بصورة صريحة- حق السوفييت الأعلى في إسقاط الوزارة بناء على اقتراع بعدم الثقة، وذلك طبقاً للمبدأ الأساسي في النظام البرلماني التقليدي. ذلك هو التفسير الرسمي الذي تقرر في مارس عام ١٩٤٦. كما أنه فيما بين أدوار انعقاد السوفييت يكون الوزراء مسئولين، بنفس الشروط، أمام هيئة رياسة الدولة.

ويمارس مجلس الوزراء، على وجه الإجمال، السلطة الحكومية فهو الذي يتولى تنفيذ القوانين والميزانية وبرنامج الاقتصاد القومي. وله سلطة سن اللوائح وحق اتخاذ التدابير الكفيلة "بحفظ الأمن العام والدفاع عن مصالح الدولة وحماية حقوق المواطنين". وهو الذي يدير السياسة الخارجية ويتولى التنظيم العام للقوات المسلحة... الخ. وخلاصة القول أننا لا نجد هنا سوى تعداد للسلطات التقليدية للوزارة في النظام البرلماني، ولكن يلاحظ فقط أن الدستور يحدد سلطة المجلس على أعضائه أنفسهم: فيجوز له إلغاء الأوامر والتعليمات الصادرة منهم، كما تشير أيضاً إلى أن مجلس وزراء الاتحاد يجوز له إيقاف تنفيذ القرارات والأوامر الصادرة من مجلس وزراء الجمهوريات الاتحادية.

ألا يمكن أن يكون هذا النظام الروسي، الذي يتحدث عنه البعض في إعجاب شديد والآخرون في فزع منه، هو في جوهره، اقتباساً بارعاً للنظام البرلماني البريطاني القديم الذي اقتضت رقعة الاتحاد السوفييتي الشاسعة واختلاف قومياته، المواءمة بينه وبين بناء من نوع اتحادي؟ أفلا يشبه إذن الديمقراطية الشرقية الشهيرة شبهاً كبيراً للديموقراطية الغربية وكأنهما شقيقتان توأمان، الواقع أن تحليلاً دقيقاً يجاوز حرفية النصوص ويرمي إلى إدراك روح المنظمات ويظهر لنا هذا الاستخلاص خطير سابق لأوانه.

التحليل الدقيق للنظام السوفييتي:

ليس من السهل وصف التركيب الجوهري للنظام السوفييتي، لأنه يتعزر سبر أغواره على صورة دقيقة والتفسير الذي نقترحه له يقوم على مجموعة قوية ومتماسكة من الأمارات والقرائن المتعددة ويغلب عليه، وعلى الرغم من كل ما يقال عنه، طابع التأويل الشخصي إلى حد كبير: فليست سلامته وصحته إلا من قبيل الحدث والتخمين فحسب ولكنها بعيدة عن الجزم واليقين.

والحزب الشيوعي هو اللبنة الجوهرية الأولى في أساس الصرح السياسي الروسي. وقد نص على وجوده والدور الذي يضطلع به في عبارة فريدة من بين أحكام الدستور السوفييتي تتضمن أساساً طيباً للتعريف وهي: (ينخرط أكثر المواطنين نشاطاً ووعياً سياسياً من صفوف الطبقة العاملة ومن الأجراء، في الحزب الشيوعي لاتحاد جمهوريات السوفييت الاشتراكية الذي هو طليعة الطبقة العاملة في كفاحها لدعم النظام الاشتراكي وتقدمه، والذي يمثل النواة الموجهة لكل منظمات، اجتماعية

كانت أو حكومة (المادة ١٢٦).

وليست هناك سمات مشتركة بين الحزب الشيوعي للاتحاد السوفييتي والأحزاب السياسية ذات الطراز التقليدي، على نحو ما هو موجود في دول العالم الأخرى. ومرد ذلك أولاً إلى أن الحزب الشيوعي يتمتع بنوع من الاحتكار إذ أن مركزه كحزب وحيد لا ينكره المدافعون عن هذا النظام (الأمر الذي قد يكون مع ذلك مستحيلاً) ولكنهم على العكس، يعلنون على الملأ "أن الشعب الروسي لا يكتم تلك الحقيقة ولكنه يقدمها للعالم أجمع على أنها ظاهرة جديدة من خواص ديموقراطية من طراز جديد".

وهذا الاحتكار الذي يتمتع به الحزب الشيوعي، يخلع على النظام في جملته سمة خاصة، فالحزب الوحيد معناه مرشح واحد في كل دائرة وبالتالي انتفاء اختيار الناخبين. أي أن الأمر هو في الواقع استفتاء سياسي أكثر منه انتخاب حقيقي. كما أن الحزب الوحيد يعني أيضاً عدم وجود معارضة في البرلمان، حيث تكون الأصوات في صالح الحكومة بالإجماع: وهكذا لم يعد النظام البرلماني سوى إطار خالي من الروح أو محارة أفرغت من محتوياتها

وثمة فرق آخر بين هذا الحزب والأحزاب التقليدية: فالانضمام إلى الحزب الشيوعي للاتحاد السوفييتي منظم تنظيماً دقيقا: فيتعين قبل الحصول على بطاقة الحزب إمضاء مدة سنة على سبيل التمرين وتلقينهم مبادئ العقيدة الجديدة والتزكية بواسطة ثلاثة من أعضاء الحزب الذين لا تقل أقدميتهم فيه عن ثلاث سنوات ممن عملوا مع طالب الانضمام لمدة سنة على الأقل كما أنه تجرى عمليات تطهير دورية تستأصل من بين

صفوف الحزب الأعضاء الذين يرى أنهم غير مخلصين لمبادئه. ولا ريب أن هذا جزاء صارم للغاية يترتب عليه أن يفقد العضو المفصول وظيفته المهنية ويجعل منه ضحية تلتهمها الشكوك من جانب رجال الدولة والجمهور.

وحقيقة الأمر أن الحزب يستهدف إقامة نظام هيئة مختارة ينطوي تحت لوائها أخلص المواطنين للنظام وأطهرهم وأشدهم تحمساً لتأييد الحكم السوفييتي أولئك هم صفوة الأمة. وهي فئة قليل عددها: فعدد أعضاء الحزب هو ثمانمائة وثمانون ألفا وستة ملايين (تقرير مالينكوف للمؤتمر عام ١٩٥٢) من بين عدد السكان وهو ١٩٥ مليون نسمة أي ما يزيد قليلا على ٣٪ من مجموع عدد السكان. وهذه الصفوة منظمة ومتدرجة التقسيم وأولى درجاتها هي خلايا المصانع والمشروعات والأحياء والقرى... الخ. وتؤلف خلايا كل منطقة قسما وتجتمع الأقسام في طبقة أعلى هي الإقليم، ومن انضمام الأقاليم يتكون حزب كل جمهورية اتحادية ومن مجموع هذه الأحزاب يتكون الحزب الشيوعي للاتحاد السوفييتي الروسي. والجهاز الرسمي الموجه للحزب هو اللجنة المركزية التي ينتخب أعضاءها مؤتمرات الحزب. وهذه اللجنة المؤلفة من ١٢٥ عضوا أصليا، ١١٥ عضوا احتياطيا أو مرشحا، هي نفسها التي تعين هيئتين تنفيذيتين هما الرياسة العليا للدولة (عشرة أعضاء أصلين وأربعة احتياطيين) وهيئة السكرتارية (وقوامها خمسة أعضاء) وهي التي كانت قمة الهرم الحزبي على عهد ستالين، حيث كانت السلطة متركزة بين يدي السكرتير العام المطلق السلطان.

ومنذ مارس عام ١٩٥٣ دعم الرجوع إلى مبدأ الإدارة الجماعية – الذي كان مطبقاً في عهد لينين– من سلطة هيئة رياسة السوفييت الأعلى

وذلك على حساب هيئة السكرتارية. ولا يخلو من مغزى له دلالة إعفاء الرفيق مالينكوف من مهام عمله فيها، وبذا صارت حفنة قوامها ١٢ شخصا هي التي تشرف على الجهاز الجبار للحزب الشيوعي حقيقة أنه مما لا شك فيه أن المشرفين على شئون الحزب في جميع مراقي درجاته منتخبون من الوجهة الرسمية، ولكن الواقع أن التصويت إن هو إلا مجرد تصديق على مقترحات الهيئات العليا: ومن ثم لا نرى أن تكوين الحزب متسم بالصبغة المركزية الفاقعة.

والدور الرئيسي للحزب هو إعادة تجميع وتدعيم القوى التي يشجع الدستور السوفييتي استقلالها وتفرقها، وتوثيق العرى بينها. وظاهر الأمر يبدو منه أن السلطة تضعف بحكم انقسامها: فهي موزعة داخل الاتحاد بين هيئة رياسة السوفييت الأعلى ومجلس الوزارة وسوفييت الاتحاد وسوفييت القوميات: كما أنها مقسمة في مجموع البلاد بين مختلف الجمهوريات والمناطق الاتحادية والذاتية ويتقاسمها، على المستوى المحلي، الهرم الهائل من الدوائر الإقليمية والمهنية التي يدير كل منها سوفييت أعضاؤه، من الوجهة النظرية، غير قابلين للعزل ومطلقو السلطة. ولكن هذه الحركة اللامركزية توازنها قوة الحزب الشيوعي المركزية، فيقوم خلف هيئة رياسة السوفييت الأعلى، والوزراء، والسوفيتيات، في جميع المراقي والمستويات، يقوم زعماء الحزب الذين تعينهم الهيئات العليا في الواقع والذين يتمكنون بذلك من إملاء التعليمات الموحدة الصادرة من هيئتي السكرتارية والمكتب السياسي في كافة أنحاء البلاد ومختلف الهيئات.

ولا شك، من الوجهة النظرية، في إمكان نشوء تنازع بين الموجهين للحزب

والمهيمنين على الدولة والتنظيمات الإدارية، ولكن أوجه التنازع تنقص في الواقع إلى أقل حد ممكن، أولا لأن كثيراً من زعماء الحزب يحتلون مراكز عالية في الهيئات السياسية محققين بذلك نوعا من الاتحاد الشخصي، فإن ١٠٨٥ من بين نواب السوفييت الأعلى البالغ عددهم ١٣٣٩، هم أعضاء في الحزب، كما أن الذين لا حزب لهم قد وقع عليهم اختيار الحزب. وثانيا لأن الحزب بفضل وضعه الموحد والمركزي في مركز يسمح له بتغليب وجهات نظره على آراء لا يمكن إلا أن تكون فردية.

وفضلاً عن ذلك فليس الحزب هو عنصر التوحيد والمركزية دون سواه: فإلى جانبه يجدر التنويه أيضاً بأهمية البوليس السياسي أو قل، الهيئة التي كان دستور سنة ١٩٢٤ يطلق عليها إدارة الدولة السياسية الموحدة (وعلى سبيل الاختصار G.P.U أو O.G.P.U وهي التي لم تلغ مطلقاً عام ١٩٣٤ كما ذكر بعض الكتاب. وإنما ألحقت بقوميسيارية الشعب (حاليا. وزارة الداخلية). ومهمتها الأساسية مقاومة كل معارضة للنظام أي في الواقع كل انحراف عن الاتجاه العام الذي رسمه الحزب وتحقيقا لهذا الغرض، فإنها تراقب آراء المواطنين وأوجه نشاطهم وتلقي القبض وتقوم بالاستجواب دون مراعاة أية إجراءات أو ضمانات. وأخيرا فإنها تتولى إدارة ما يسميه قانون ١٠ يوليو سنة ١٩٣٤ "معسكرات العمل الإصلاحية ومستعمرات العمل".

فهل يعني ذلك أن الاتحاد السوفييتي مجرد حقا من كافة عناصر الديموقراطية الصحيحة كما يؤكد ذلك بصفة عامة أولئك المتحاملون على هذا النظام. لأول وهلة يبدو أن الجواب هو كذلك. فمن الواضح تماماً أنه لا أثر للديموقراطية في انتخابات هي ضرب من الاستفتاء السياسي إذ

يتقدم فيها مرشح واحد للحصول على أصوات الناخبين الذين لا يعرفهم مطلقا سوى رأي واحد تعبر عنه صحافة وكتب وإذاعة وسينما وتليفزيون كلها من أسلحة الدعاية في يد الدول وحدها. أولئك الناخبين الذين لم يلقوا منذ الطفولة سوى تعاليم ذات نزعة واحدة مسرفة وبذلك سيروا في طريق واحد منذ البداية. وخلاصة القول أن موقفهم بإزاء الآراء المخالفة (تسمى في الاتحاد السوفييتي المنحرفة عن الجادة أو المعارضة) أشبه بشخص ولد فاقد البصر يمنعه تكوينه الطبيعي من رؤية الألوان. وهل هناك ما هو أشد تعارضاً مع الديموقراطية من هذا التصميم على كبت وإلغاء كل معارضة بكافة الوسائل بما فيها الإرهاب واستئصال المعارضين؟؟

ومع ذلك فإن هذه النظرية تجاوز الحد في تصورها، فلو أننا جهدنا في استكناه حقيقة النظام السوفييتي لرأينا أنه يوجد فيه تبادل الرأي والمناقشة والمعارضة، فإن الصحف الروسية تعج بخطابات القراء الذين ينتقدون إدارة الرجال المحليين، وكثيراً ما يكون ذلك في صورة عنيفة. إذا كان المرشحون وحيدين في دوائرهم فإنه يسبق اختيارهم سلسلة من أنواع الاستبعاد من بين فئات من المرشحين بصفة مبدئية ممن تقترحهم المنظمات المختلفة. النقابات والجمعيات التعاونية والثقافية ومنظمات الشباب. ويتم هذا الاختيار علنا في اجتماعات انتخابية تمهيدية، وأنك لترى مما تقدم أن هنالك قبسا من الديموقراطية في تفاصيل النظام. من ذلك مثلا أنك تستطيع أن تنتقد طريقة صنع فرامل الجرارات ولكن حذار أن يمتد نقدك إلى الخطاب الأخير الذي ألقاه الرفيق مولوتوف عن السياسة الخارجة لروسيا. كما يوجد أيضاً نوع من الديموقراطية المباشرة في اجتماعات خلايا

الحزب وجمعيات أعضاء المزارع واجتماعيات أعضاء المزارع المشتركة[1] والجمعيات التعاونية والنقابات... الخ.

هذه الحرية تظل محدودة بكل تأكيد ووهمية للغاية على وجه أخص ما دام أنها غير موجودة في الميادين الرئيسية. ولكن ربما كان من الواجب إلا نحكم بمقاييسنا كغربيين على نظام يطبق على الشعوب الروسية، فعند المفاضلة بين الحرية والعقيدة أثرنا، نحن الغربيين، الحرية. أما الروس فإنهم قد فضلوا العقيدة من دون الحرية. وليس من قبيل الصدفة أن يكون منصب المدعي العام للاتحاد السوفييتي خطيرا ويمكن أن يرقى بشاغله إلى أسمى مراكز الدولة (كما يثبت ذلك مثال الرفيق فيشينسكي وقد كانت تلك أيضاً حالة المحققين في محاكم التفتيش عند المسحيين في العصور الوسطى أو لم تقرر جريدة التايمز البريطانية نفسها إبان محاكمات موسكو الشهيرة، أن التعليل الوحيد الصحيح هو الذي يقيم وزناً لموقف المتهمين. ألا وهو شعورهم بأنهم قد ارتكبوا خطيئة كبرى في حق السماء. بكل ما في ذلك من معنى عميق؟

(1) Kbolkoze s.

المبحث الثاني

الأنظمة المقتبسة من النظام السوفييتي

ولقد تولد عن النظام السوفييتي طائفتان كبيرتان من النظم تختلفان اختلافا عميقاً في مبناهما أو على الأقل في مظهرهما الخارجي. فمن جهة عمدت بعض البلاد، وبصفة خاصة، دول أوربا الوسطى والبلقان التي استهواها النظام الروسي إلى حد ما، إلى محاكاة أوضاع روسيا وتقاليد نظمها سواء أكان ذلك عن رغبة صادقة أو عن رهبة مؤكدة وقد حاولت إدماجها في نظمها الأصلية وبصفة خاصة على مراحل ويكون نظامها ما يمكن تسميته: الطراز المتطور.

ويختلف عن ذلك جدا موقف الشعوب الأخرى المهددة، بصفة خاصة، بأن تطغى عليها الشيوعية، والتي عقدت العزم على وقف تيارها بجميع الوسائل. فقد رأت في النهاية أن أفضل هذه الوسائل هي اقتباس أنظمة سياسية تصاغ إلى حد ما، على نسق الأنظمة الروسية، وذلك تكتيك قديم معروف للعسكريين الذين يعلمون أن من أمضى وسائل قهر العدو ومحاربته في أرض بأسلحة وأساليب تشبه أسلحته هو وأساليبه. وعلى هذا النحو ولدت الفاشية بالمعنى العام الذي بزغ في إيطاليا عام ١٩٢٢. ومهما بدا ذلك غريباً لأول وهلة فإنه في جوهر حقيقته نوع مشتق من النظام الروسي يقابل الطراز التطوري ويعتبر إلى حد ما نوع من رد الفعل.

الطراز التطوري: الديموقراطية البلقانية:

تخضع بلاد أوربا الوسطى المعتبرة حالياً أنها من توابع الاتحاد السوفييتي الدائرة في فلكه بولونيا، تشيكوسلوفاكيا، رومانيا، المجر، بلغاريا، ويوغوسلافيا- لنظم سياسية يختلف بعضها عن البعض اختلافا عميقاً إلى حد ما ولكن الاختلاف في صميمه هو في الدرجة أكثر منه في طبيعة النظم التي يطالع الباحث منها خليط غريب من النظم الديموقراطية ذات الطابع الكلاسيكي ومن النظم التي طبعت مباشرة على غرار النظام الروسي.

وهذه النظم لا تأخذ من الديموقراطية بمظاهرها فحسب، في صورة دساتير تعطي السلطة لمجالس منتخبة ولوزارات مسئولة أمامها، ولكنها تأخذ عنها أيضاً بعض جوهرها في شكل أحزاب متعددة وانتخابات حرة نسبياً، كما أن نظام الحزب الواحد لا يوجد في أي من هذه البلاد ونتيجة ذلك تنافس عدة مرشحين في الفوز بأصوات الناخبين بحيث تمكن المفاضلة بينهم ومن ثم توجد في البرلمانات اتجاهات متعددة يجتمع بعضها على نصرة الحكومة و البعض الآخر على مهاجمتها: وليس التأييد فيها اجماعيا على الإطلاق كما هي الحال في السوفييت الأعلى للاتحاد الروسي فهناك معارضة لها نوابها وأحزابها وصحافتها.

على أن هنالك ثلاثة أنواع رئيسية من التنظيمات تباعد بين هذه النظم والأنظمة الانجلوساكسونية وتدنيها من الطراز الروسي إلى حد يصبح معه أقرب إلى القسط اعتبارها أنواعا متفرعة عليه ألا وهي: قيام جبهات أو كتل من الأحزاب، التدخل في الانتخابات ووجود بوليس سياسي.

التحالف بين الأحزاب في حد ذاته سواء سمي جبهات أو كتلا أو بأي اسم آخر فإنه لا تغيير البتة من الطبيعة الديموقراطية للنظام. ولنضرب لذلك مثلا واحدا: أنه لا الجبهة الشعبية الفرنسية ولا كتلة اليساريين ولا الاتحاد والكتلة القومية التي سبقتها، قد حالت دون بقاء فرنسا بلدا ديموقراطيا. ولكن الأحلاف التي تألفت في بلاد أوربا الشرقية قد اتسمت بطابع خاص للغاية إذ الأمر هنا يتعلق بإجراء يرمي إلى تحويل نظام تعدد الأحزاب إلى نظام الحزب الواحد، أو على الأصح إلى تحقيق سيطرة حزب واحد في الواقع تحت ستار تعدد الأحزاب. ,لما كان الحزب الشيوعي لا يمثل سوى أقلية ضئيلة في هذه البلاد، لم يكن من المستطاع أن يفكر في احتكار السلطة على نحو ما هو حاصل في روسيا، وصارت الخطة المرسومة إذن هي ضم كل الأحزاب تحت ستار من الحجج الوطنية وبالتالي تحقيق السيطرة الشيوعية على هذا الائتلاف.

ومع ذلك فإن الأساليب والنتائج تتفاوت كثيراً باختلاف البلاد. ففي يوغوسلافيا والبانيا نرى الحزب الشيوعي وحده في الحقيقة متخفيا تحت شعار جبهة شعبية (في يوغوسلافيا) أو ديموقراطية (في البانيا) و هكذا نصل عملياً إلى النظام السوفييتي الصرف (وفضلاً عن ذلك فإن الدستور اليوغسلافي. مصوغ على غرار الدستور السوفيتي). في البلاد الأخرى يقتصر الأمر على الاقتراب من نفس النتيجة: فالجبهات مكونة من أحزاب متمايزة ولكنها تتقدم في الانتخابات بقوائم مشتركة وتوزع المقاعد فيما بينها بنسبة محددة من قبل الأمر الذي يعادل من حيث الواقع المرشح الوحيد. ومن المسلم به أن الحزب الشيوعي يفوز بنصيب الأسد (٢٧٧

نائبا من بين ٣٤٥ نائبا في بلغاريا عام ١٩٥٤)، ٢٤٠ نائبا من ٣١١ في تشيكوسلوفاكيا سنة ١٩٤٨) ولم يتسن بلوغ هذه النتيجة في بعض الأحيان إلا على مراحل عدة: ففي المجر (عام ١٩٥٤) وفي تشيكوسلوفاكيا (١٩٤٦) تقدمت الأحزاب كل منها على انفراد إلى الناخبين الذين كانوا في استطاعتهم الاختيار إذ ذاك طبقا للقواعد العادية للديموقراطية ولم تطبق طريقة التوزيع مقدما، إلا ابتداء من عامي ١٩٤٨، ١٩٤٩. وفي بلغاريا طبق نظام القائمة الواحدة عام ١٩٤٥ وألغى سنة ١٩٤٦ ثم أعيد تطبيقه عام ١٩٤٩ وهكذا يبدو أن التفاوت في درجات الحرية هو نتيجة الاختلاف في مراحل التطور.

وقد استعملت وسائل أخرى لضمان سيطرة الشيوعية، وعلى الأخص الارتكاز على نواة من الأحزاب الخليفة الأخرى التي لم تكن بعضها إلا مجرد مظهر وهمي يقبض الحزب الشيوعي على أزمة الأمور عن طريق وسطاء يسخرهم لأغراضه. وفي البعض الآخر كان يشعل جذوة المناقشة الشخصية والأهواء بحيث يقصى أعداءه الحقيقيين ويستبدل بهم أشخاصاً من المنحازين إلى صفة. وأبرع خطوة في هذا هي التي اتخذت ضد حزب صغار الملاك المجريين الذي كان له في المجلس ٢٤٥ مقعداً (من بين ٤٠٧ مقعدا) في انتخابات نوفمبر عام ١٩٤٥ والذي نجح الشيوعيون في تفرقة صفوفه بشكل تحتم عليه معه الخضوع لإرادتهم والموافقة على حل البرلمان الذي أدى إلى انهيار هذا الحزب أما الخطة العملية التي اتبعت مع الأحزاب الاشتراكية فكان يغلب عليها الميل إلى امتصاصها تماما: وقد تحقق الاندماج الاشتراكي الشيوعي في كل الديموقراطيات الشعبية تقريباً وفي

تشيكوسلوفاكيا هوى مركز الحزب الاشتراكي إلى دور التابع فحسب.

وعن طريق الجبهات التي تشغل فيها الشيوعية منافسيها بصورة عملية، يتحول جزء من المعارضة إلى موقف الحياد. على أنه في معظم الأحوال يرفض فريق آخر هو الأصلب عوداً، الدخول في الكتل والائتلافات، ويفلت بذلك من شقى الرحى التي تشل حركته، وحينئذ تستخدم ضد أفراده جميع الوسائل التي تتراوح بين الغش في الانتخابات وموت زعمائه البارزين.

فالتلاعب في الانتخابات ذو أثر فعال ولا شك في كيان الديموقراطيات البلقانية حيث تؤدي أساليب فنية عديدة ومتنوعة بل وبارعة، إلى قلب نتائج الاقتراع رأساً على عقب. ولنذكر أولاً أوجه التعقيد التي يمكن الاستعانة بها في طريقة تقديم المرشحين، وهي الطريقة التي تمكن من رفض قيد المرشحين المعارضين: ففي بولونيا مثلا، يجب التوقيع على القوائم من عدد معين من المواطنين. الذين لهم حق التصويت. ويكفي في هذه الحالة أن تكتشف جبهة الإدارة أن من بين التوقيعات إمضاء فرد سقط حقه في الانتخابات لكي ترفض القائمة بأسرها ولا يجوز تقديم غيرها إذا كان الميعاد قد انقضى. وأدهى من ذلك كثيراً الإخلال بحرية الخصوم في الدعاية: إلغاء صحفهم (أو تحديد ما تطبعه) وخطر اجتماعاتهم أو تشتيتها وبث روح الذعر والفوضى فيها بواسطة فرق تخصصت في ذلك والقبض على المرشحين الأنصار... الخ. كما أن عملية الانتخاب ذاتها يمكن التزوير فيها بطرق شتى: التلاعب في صناديق الانتخاب، إلغاء سرية التصويت إلى حد ما، إقصاء مندوبي المعارضة من الإشراف على العمليات

الانتخابية ونمسك القول عما هو أبلغ من ذلك من الأساليب.

وقد استخدمت في المجر عام ١٩٤٧ طريقة على شيء كبير من الطرافة، إذ أنه لما كان للناخبين البعيدين عن موطنهم الانتخابي الأصلي حق إعطاء أصواتهم في أي لجنة بناء على شهادة خاصة، فقد أسرفت وزارة الداخلية (الشيوعية) في توزيع هذه الشهادات على أنواع من الفرق الخاطفة التي توصلت بهذه الكيفية إلى التصويت عدة مرات وأخيرا فإن عملية فرز الأصوات نفسها يمكن أن تكون فرصة لأسهل أنواع التلاعب وأبلغها نتيجة في نفس الوقت: فالصناديق في بولندا لا تفتح في مكان– الانتخاب ولكنها تنقل إلى مركز عام ويسمح نقلها باتخاذ الكثير من الأساليب الملتوية.

ومهما يكن مبلغ هذه الأساليب المتنوعة من الإتقان، فإنه لم يتسن استخدامها في جميع الجهات بنفس الدرجة من المهارة والتأثير منذ البداية، فقد بلغ استعمالها الذروة في بولونيا، ويوغوسلافيا. وعلى خلاف ذلك كان الانتخابات المجرية عام ١٩٤٦ أكثر نزاهة في مجموعها مما كان متوقعاً لها. وفي تشيكوسلوفاكيا كانت حرية التصويت موضع احترام يعادل ما تحوط بها الديموقراطيات تقريباً وذلك إلى أن وقع انقلاب عام ١٩٤٨ الذي أرغم حكومة براغ على أن تحذو حذو الديموقراطيات الشعبية الأخرى.

يضاف إلى كل ذلك ضغط البوليس الذي يضفي على تلك النظم سماتها خاصة. وتطالعنا في هذا المجال نفس أوجه الاختلاف السابقة بين بلاد أوربا الشرقية ففي يوغوسلافيا، قبل انفصام أواصر المودة مع موسكو

كان البوليس السري يمارس إلى حد كبير نفس السلطة التي له في الاتحاد السوفييتي وقد كان الأمر متعلق بتنظيم سياسي قصد به تصفية المعارضة أكثر من أن يكون بوليساً عادياً مهمته قمع الجاسوسية بمعناها الصحيح والجرائم الحقيقية ضداً من الدولة. وفي تشيكوسلوفاكيا، على خلاف ذلك، يظهر أن مهمة البوليس السياسي كانت، لغاية انقلاب سنة ١٩٤٨، محصورة في حدود ضيقة للغاية. وكانت بلاد البلقان الأخرى في مراكز وسط حوالي ذلك الوقت الذي أخذت بعده في التطور نحو الأساليب السوفيتية.

ولقد زاد ضغط البوليس بصورة محسوسة منذ عام ١٩٤٧، حيث أخذنا نشهد محاولة شبه عامة للقضاء على المعارضين بالقوة. ففي رومانيا حل حزب الفلاحين القومي وحكم على زعيمه المسيو جول مانيو بالأشغال الشاقة المؤبدة (في سن السبعين) وفي بلغاريا ألغى أيضاً الحزب الاشتراكي (الذي لم ينضم إلى الجهة الوطنية) وأعدم زعيمه نيقولا بيتكوف رغم احتجاجات العالم المتمدين. وكذلك زادت الاعتقالات في بولونيا ويوغوسلافيا والمجر إلى حد اضطر معه بعض زعماء المعارضة إلى الفرار إلى الخارج، هرباً من سوء المصير. ومنذ ذلك الوقت ابتلعت موجة بوليسية ثانية بعض أعضاء الحزب الشيوعي نفسه ممن أغراهم انشقاق الماريشال تيتو بالمثل الذي ضربه في استقلاله بالرأي في شئون وطنه: فتناول التطهير رجاك في المجر وكوستوف في بلغاريا وكليماتيس في تشيكوسلوفكيا– على التوالي.

تلك هي السمات العامة للديموقراطية البلقانية، التي لم تكن واحدة في

نشأتها وكانت بعض البلاد مثل تشكوسلوفاكيا مثالاً طيباً للتعلق بمبادئ الحرية ومناهجها ولكن انحيازاً عاما أخذ في الظهور منذ عام ١٩٤٨، ومن الإنصاف أن نقرر مع ذلك أن مقاومة هذه الشعوب كانت تختلف قوة وضعفاً على وجه التقريب تبعاً للدرجة التي بلغتها من الديموقراطية قبل الحرب ذلك أن الذين يسخطون –وهم محقون في ذلك– على الأساليب الحالية للديموقراطيات البلقانية" يحسنون صنعاً إذا لم يفتهم أن هذه الديموقراطيات كانت، باستثناء تشيكوسلوفاكيا، تنتهج أساليب متشابهة في المدة ما بين ١٩١٩، ١٩٣٩.

وأخيراً فإننا لا ننسى مطلقاً أن الدعامة الجوهرية لهذه النظم في أغلب الأوقات هي الجيوش الروحية التي كانت تعسكر في البلاد منذ انتصارها على القوات الألمانية في الجبهة الشرقية. وبالتالي فإن هذه النظم التطورية. تعتبر إلى حد ما صورا من الاحتلال بغير جدال.

صور رد الفعل للنظام الشيوعي: الفاشية:

لا شك أن الكثيرين سيدهشهم أننا نعتبر الفاشية نوعا مشتقا من النظام السياسي الروسي وآخرون يثورون وكأنهم أمام مشهد تدنيس أمر مقدس ومع ذلك فلا الدهشة ولا السخط يغيران شيئاً من الحقائق الواضحة.

ونحن لا نزعم، بكل تأكيد، عدم وجود أي فرق جوهري في جميع الميادين يميز الفاشية عن الشيوعية: وعلى العكس فإن تعارضهما في الحقلين الاقتصادي والاجتماعي يبدو لنا بقدر تشابههما في الميدان

السياسي. ولكن يجب ألا يغرب عن البال مطلقا أن هذا الكتيب إنما لا يرمي فقط إلى تحليل النظم السياسية. وأنا أعلم حق العلم أن الماركسيين سيردون: أن النظم السياسية إن هي إلا انعكاسات للظواهر الاجتماعية والاقتصادية: ولكن المقارنة بين الشيوعية والفاشية تظهر خطأهم بجلاء.

فالكيان الاقتصادي والاجتماعي للنظم الشيوعية والفاشية مختلف جدا في بدايتهما على الأقل. فالاتحاد السوفييتي يرتكز على اقتصاد اشتراكي بحت حيث تكون وسائل الإنتاج فيه ملكا للدولة، وحيث تنظم الدولة التوزيع، وحيث تبتلع الدولة كلية الثمار على اختلاف أنواعها. وعلى عكس ذلك فالنظم الفاشية (ألمانيا، إيطاليا، أسبانيا والبرتغال) تحتفظ بالكيان الرأسمالي في مجموعه مقتصرة على مراقبة نشاط الأفراد وتوجيهه: فالاقتصاد فيها موجه لا اشتراكي.

وفضلاً عن ذلك فإن الطبقات الحاكمة ليست من أصل واحد في كلا المجموعتين من البلاد فهي تخرج أساساً في الاتحاد السوفييتي من صفوف الطبقة العاملة، ونسبة الأفراد الذين من البورجوازية القديمة ضئيلة، ويمكن القول بأن هذه البورجوازية القديمة قد قضى عليها في مجموعها. أما في النظم الفاشية فالأمر على خلاف ذلك، كان المسيطرين على مقاديرها هم من البورجوازين بصفة رئيسية وإنما يكون وصول بعض العمال القدامى إلى تلك المناصب بصفة شخصية استثنائية فحسب وبعد مجهود طويل وشاق، أما البورجوازية فلا تزال قائمة كطبقة متميزة: فالهدف الجوهري للنظام إنما هو تخليد سلطانها.

مما لا شك فيه أن هذه الفروق توشك حدتها أن تقل بمضي الزمن وقد لاحظ جيمس بيرنهام أن الاقتصاد الرأسمالي، على غرار الاقتصاد الذي تسيطر عليه الدولة، يميل كلاهما في آخر الأمر إلى وضع السلطة الحقيقية في يد طائفة معينة من الأشخاص– يسميها هو المديرين أرباب الأعمال في المشروعات الخاصة الضخمة، مديرو الترست[1] (اتحاد الشركات) والكارتيل (اتفاق المنتجين)[2] ورؤساء المرافق العامة الاقتصادية ومديرو المشروعات المؤممة... الخ. بحيث ينتهي كلاهما في خاتمة هذا التطور إلى كيان جوهري متماثل وهو الاقتصاد المدار كما يلاحظ بعض المراقبين الآخرين أن النظم الفاشية مضطرة إلى منح الطبقة العاملة مكاناً يزداد أهمية بمضي الوقت، في حين أنه ينتظر أن تعيد روسيا إلى الطبقة المهنية فيها امتيازات تشبه تقريباً امتيازات البورجوازية، وهكذا فإنه يغدو محتملا اندماج النظامين بتلاقيهما في منتصف الطريق.

من الجائز أن تتحقق هذه التنبؤات ومع ذلك فإنه تجب ملاحظة أن الفاشية والشيوعية تتعارضان في الأصل بصفة جوهرية في كل من الحقلين –الاجتماعي والاقتصادي– إذ بينما تجعل الشيوعية هدفها الصريح القضاء على طبقة البورجوازية إذ بالفاشية عكس ذلك وسيلة تحاول بها تلك الطبقة تثبيت مراكزها ومقاومة انقضاض الشيوعية عليها بمحاربة

---

(١) اتحاد عدة مشروعات من نوع واحد ومعناه الاقتصادي اندماج عدة مشروعات لتكوين مشروع كبير لتحقيق وضع احتكاري أو شبه احتكاري أو لخفض النفقات وهو اتحاد صناعي وتجاري.

(٢) اتفاق بين عدد من المشروعات تنتمي إلى فرع معين من فروع الإنتاج يهدف إلى الحد من المنافسة بينهما وهو اتحاد تجاري يرمي إلى تحقيق وضع احتكاري أو شبه احتكاري للمشروعات المنضمة عن طريق أثمان البيع الإنتاج الكلي وتوزيع الأسواق والتوصيات.

عدوها بنفس أسلحته.

وهذا يفسر لنا التماثل العميق بين الفاشية والشيوعية من حيث التنظيمات السياسية رغم اختلاف كيانها الاقتصادي.

ولذا فإننا نجد في كل منهما نفس العناصر الأساسية: الحزب الوحيد من جهة أي عدم وجود انتخابات بمعناها الصحيح وإلغاء جميع الحريات (الصحافة والاجتماعات الجمعيات... الخ) والبوليس السياسي من جهة أخرى بكافة وسائله في القضاء على المعارضين من ذوي العناد والقبض التعسفي ومعسكرات الاعتقال... الخ. لا شك في أن الواجهة الدستورية تختلف بعض الأحيان: فإن النظم الفاشية أقل احتراماً، بصفة عامة، للتنظيمات البرلمانية من الاتحاد السوفييتي وفضلا عن ذلك فإن هذا القول لا يصدق في إطلاقه إلا على ألمانيا النازية لأن إيطاليا الموسولينية احتفظت بأهم أدوات الملكية البرلمانية. ومهما يكن من أمر فإن هذا الأمر عديم الأهمية، مادام أن هذه التنظيمات لا تدل على أية حقيقة جوهرية في هذا الصدد.

ومع ذلك فإذا جاوزنا حدود أوجه الشبه العميقة بين هذه النظم السياسية لألفينا كهنتها المحيطين بأسرارها وغوامضها أولئك الذين تستمد منهم الإلهام والتوجيه على طرفي نقيض، فالشيوعية تستقر أصالة فوق صرح من التفاؤل المتين باعتقادها أن الإنسان ولد خيراً بطبعه وما شرور البشرية إلا وليدة التنظيم الاجتماعي الخبيث، وليست هي من عمل كل فرد بشري على حدته. أما الفاشية فهي على خلاف ذلك متشائمة: فهي

تعتقد أن أغلب الناس سيغدون دائماً جديرين بالازدراء وأن صفوة قليلة منهم تستحق بعض الاعتبار وأما البقية فهي بعيدة عن كل تهذيب، ينبغي الإحاطة بها وقيادتها. فالفاشية ليست إذن متشائمة فحسب ولكنها أيضاً ذات نزعة أرستوقراطية على حين أن الشيوعية يلابسها ميل فطري إلى المساواة.

وعن ذلك الاختلاف في النظر الفلسفي يصدر تعارض تام لا يمكن الإغضاء عنه فيما يتعلق بالدور الصحيح للمناهج السياسية المطبقة ونجاحه للدكتاتورية البوليسية. وفي نظر الفاشية أن هذا أسلوب حكومي دائم ليس هناك سبب لوضع حد له. وعند الشيوعية، على عكس ذلك، فإن الأمر مجرد وسائل مؤقتة تملي الضرورة ما فيها من قسوة لضمان الإتيان على البورجوازية تماماً والقضاء على استغلال الإنسان لأخيه الإنسان[1] ومتى انتهت هذه المهمة فإن ديكتاتورية الطبقة العاملة سوف تتلاشى من تلقاء نفسها طبقاً لظاهرة طبيعية، وتعم الحرية شاملة في مجتمع ليس فيه طبقات انتفى منه الإكراه[2] وللإنسان، بكل تأكيد أن يخشى، عدم صمود هذا التصور أمام التجربة لأن الوسائل تنتهي، بمضي الزمن، بإفساد الغايات نفسها. ويبدو أنه من قبيل الوهم الاعتقاد بأن الحرية تتولد من الإمعان في الاضطهاد الذي ينتهي بتجريد المواطنين من نفس معنى الحرية ولا أقل من ذلك أن المبدأ هو أحد الأسس الجوهرية في الفلسفة السياسية لاتحاد جمهوريات السوفييت الاشتراكية الذي يميزه عن الأنظمة الفاشية.

---

(1) La suppression de l' eplortaion. de l'homme par l' homme.

(2) Cene société sans classes et sans Crainte.

ومع ذلك فإن هذا الاختلاف لا يستطيع أن يخفي التشابه في تنظيماتها وهو ما أبرزناه على حقيقته، ولا رابطة القربى إلا كثيرة بينهما، ذلك أن الشيوعية ليست هي الحركة المضادة للفاشية ولكن الفاشية هي النزعة المضادة للشيوعية. وإذن فالنظام الفاشي هو في حقيقته بمثابة رد الفعل بالنسبة للشيوعية وإنما يستخدم أساليب متماثلة لغرض مضاد لها على خط مستقيم فوضع الفاشية بإزاء الشيوعية يعيد إلى الأذهان أسطورة المسيح الدجال كما تمثله خرافة جزيرة صقلية نقلا عن سيلما لا جيرلوف حيث جاء فيها "إذا ظهر المسيخ الدجال فإنه يبدو قادماً في زي المسيح الحق".

خاتمة

أسهب العلامة دوركايم في شرح الفكرة التي مؤداها أن الجماعات السليمة لا تشغل بالها بالمشاكل السياسية لأنها مذللة بالنسبة لها. وعلى خلاف ذلك فإنه إذا جاوز الجدل الخاص بشكل الحكومة وسلطاتها صفحات مؤلفات القانون الدستوري– ليثير اهتمام الرأي العام ويفرقه إلى شيع، وإذا صارت الشواغل السياسية تجثم على خيال الأفراد وأحلامهم فإن أعراض العلة لا تخفى إذ ذاك على أحد، وتكون عندئذ بصدد مجتمع سقيم.

وطبقاً لهذه الظاهرة فإن أي إنسان لا يمكن أن يشك في الداء الذي يتخذ في نظام عالمنا الحاضر بل قد استفحل بحيث لا يمكن أن نقيسه بالمعيار الذي وضعه لنا دور كييم، ذلك أن الخطرة لا تكمن في جدة المناقشات السياسية الحالية وحدها ولكن أيضاً في مضمونها. وقد كانت الأمور في البساطة بمكان إلى السنوات الأولى من القرن الحالي. فكان هناك من جهة المتعلقون بالنظام القديم رغم ما فيه من مظالم إما بدافع من المصلحة أو بحكم التقاليد ومن الجانب الآخر أولئك الذين كانوا يجهدون أنفسهم، في عناء ومشقة، لخلق نظام جديد يمكن للناس في ظله أن يعيشوا في حرية ويتنفسوا الصعداء. فكم كان من السهل علينا أن نميز ونختار بين الأسود والأبيض، بين الشر والخير.

وها نحن أولاء وقد أحاط بنا الغموض من كل جانب منذ قيام هذه

التجربة الجبارة التي بدأت عام ١٩١٧ في سهول روسيا الغامضة والبعيدة المدى. فأولئك الذي قاموا بتلك التجربة ولازالوا مستمرين فيها لا يترددون في استخدام أساليب الإرهاب. والاضطهاد: ولا شك في أن الذين في مأزق ينتقدون أساليب هذه التجربة على أساس من العقل والحكمة محقون في نقدهم وإن كانوا قد اخطأوا في مسلكهم هذا لأنهم نسوا أن الغاية في عرف أولئك الناس وفي تلك البلاد تبرر الوسيلة.

فهنالك ملايين من البشر في أنحاء الدنيا، منهم المعذبون والمشردون– والبؤساء، كل أولئك علقوا آمالهم على زعماء تلك البلاد ممن قاموا بالتجربة المتقدمة. ومن بين أولئك الذين يهاجمون أرباب تلك التجربة العتيقة باسم الحرية، وهي مهاجمة تقوم على أساس من الحق والإنسانية في ذاتها، كثيرون منهم نراهم غارقين في السخرية من تلك الحرية التي ينتصرون لها رياء وهم لا يفكرون في الواقع من الأمر إلا في متاعهم ومنافعهم الذاتية؟ ولقد تساءل الناس عند إعدام نيقولا بتكوف **Nicolas Petkov** أي الأمرين أدعى إلى الازدراء والنفور. القتل تحت ستار القانون وهو ما ارتكبته الحكومة البلغارية أو ذلك السخط الذي يستعير مسوح الفضيلة، من جانب الذين ما كانوا يترددوا لحظة في إماتة بيكتوف لو كانت لهم السلطة في ذلك واقتضته مصلحتهم.

ومع ذلك فإن بعض الضوء لا يلبث أن ينير هذه الغياهب المظلمة إذا ما وعينا تلك الملاحظة الجوهرية إلا وهي أن النظم التي من الطراز الروسي لم تستطع حتى اليوم تثبيت جذورها إلا في البلاد المتخلفة نسبيا، حيث أدت مع ذلك عملا كبيرا من أعمال المدنية رغم أنه محدود. فلقد ثبتت

صلاحية هذا النظام في السيطرة على الجماهير غير المثقفة وتزويدهم على وجه السرعة بنوع من التعليم الأساسي. ولكن بمجرد وصول تلك الجماهير، بفضله، إلى مستوى معين من التربية، فإن نفس الوسائل التي ارتفعت بها إلى هذا الحد هي الذي تعوقها عن الارتقاء إلى أعلى من هذا المستوى: حيث يتعين إذ ذاك مجاوزة حدود الفلسفة الجماعية الخالصة، لمعالجة المشاكل الفردية التي لا يمكن تناولها بالبحث ما لم تكن حرية الفكر مكفولة.

وعلى عكس ذلك فإن الجماهير الشعبية في بلاد أوربا الغربية وأمريكا الشمالية تجاوزت حتى الآن وبالفعل مستوى الثقافة الذي يكفل النظام الروسي بلوغه بحيث أصبح لا يعود عليها تطبيقه إلا بالركود والعفن إن لم يكن العودة إلى القهقرى، ومع ذلك فإن هذه الجمهرة لم تصل بعد أبدا إلى درجة متقدمة من النضج كتلك التي بلغتها البورجوازية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر والتي وضعت من أجلها بصفة عامة، النظم الانجليزية والأمريكية، بينما وضع الأخذ بمبدأ الاقتراع العام بين يديها، على وجه التحقيق، مصير هذه النظم، وإذا فربما كان الحل أقل توقفا على تغيير (كيان) الأنظمة ذاتها منه على تقدم التكوين السياسي والفكري للجماهير التي صارت من اليوم لبنة الأساس فيه، وبصفة خاصة تلقينهم معنى الغير، ذلك الاحترام للرأي المعارض، الذي هو بلا شك أسمى سمات الرجل المتمدين وأن دراسة واعية للديموقراطيات الاسكندنافية والسويسرية والبريطانية لتؤيد هذا الرأي بإظهارها أن التطبيق المرضي لهذه الأنظمة الحرة إنما يرجع إلى درجة النضج المرتفعة التي بلغتها الشعوب التي تطبقها.

ومما لا شك فيه أن الطريق الذي رسمنا معالمه ليس بالأمر الهين. وعندما قدمنا لهذا الكتاب الصغير بالعبارة التقليدية التي ردت بها نتيجون في لهجة شديدة لاذعة على كريون إنما قصدنا بذلك، ونحن نعني ما نقول، أن أسهل النظم السياسية هي في الوقت ذاته أهونها شأنا وأدناها قدراً. فمهمة حكم الأحرار من الرجال، مهمة شاقة للغاية وعسيرة أو قل أن تحقيقها على الوجه الأكمل أمر صعب المنال.

الفهرس